الأمن القومي العربي

الواقع والمستقبل



الفريق الركن الدكتور
سعدون علوان المصلح

الأمن القومي العربي

الواقع والمستقبل

الأمن القومي العربي

الواقع والمستقبل

الفريق الركن الدكتور

سعدون علوان المصلح

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/١/٣٥١)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

آمنة للنشر والتوزيع
من أجمل مطابع أرضي

دار آمنة للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - شارع الجامعة الأردنية - مقابل
كلية الزراعة (الجامعة الأردنية) مجمع سمارة
التجاري (٢٣٣) الطابق الأرضي
تلفون: ٠٧٩٩٦٧٠١٣١ ٩٦٢+

amnah2m@yahoo.com

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢ ﴾ الأنبياء: ٩٢

صدق الله العظيم

إلى الأجيال العربية القادمة المتطلعة إلى غدٍ عربي مشرق

لأمتهم العربية المجيدة.

أهدي هذا الجهد

الكاتب

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني	
النظـــام الدولـــي الجديد وأثـــره	
علـــى الأمن القومي العربي	٤٩

مقدمـــــــــــــة

يعتبر الأمن القومي العربي أحد ركائز قوة الأمة في ظل النظام الدولي الجديد والهيمنة الأمريكية الواضحة، في ظل متغيرات دولية غير مسبوقة أبرزها انهيار نظام القطبية الثنائية بانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وبروز نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة وانفرادها بزعامة الساحة الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وانتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح السائد في مرحلة القطبية الثنائية.

وقد تزايدت الأخطار التي لحقت بالأمة العربية نتيجة لهذه التطورات التي أحدثت خللاً كبيراً في التوازن الدولي السائد في النظام الدولي السابق الذي كان يعطي الدول العربية هامشاً أكبر من المناورة قياساً بالنظام الدولي الحالي ذي القطبية الأحادية الذي بدأت تهديداته واضحة وجلية للدول العربية مثل العراق وغيرها، وبناءً عليه تحاول هذه الدراسة التعرف إلى طبيعة هذه التغيرات وحقيقتها للتوصل إلى حجم وشكل وطبيعة التهديدات التي تفرزها على الأمن القومي العربي.

وفي ضوء ما تقدم فإن الباحث صمم هذا الكتاب ليتناول عبر فصوله الأربعة موضوع الأمن القومي العربي واقعه ومستقبله، حيث جاء في فصله الأول موضوع الأمن القومي المفهوم والأبعاد، وتطرق بالتفصيل إلى مفهوم الأمن القومي، وأبعاد الأمن القومي العربي، وتناول أهمية الأمن القومي العربي. أما الفصل الثاني فقد تناول موضوع النظام الدولي الجديد وأثره على الأمن القومي العربي من خلال، النظام الدولي الجديد، وتناول العولمة وأثرها على الأمن القومي العربي، والوضع الدولي الحالي والأمن القومي. وفي الفصل الثالث تم التطرق إلى موضوع التطورات

الدولية وانعكاسها على الأمن القومي العربي، من خلال تناول موضوع الهيمنة الأمريكية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، والصراع العربي (الصهيوني)، و تناول الأوضاع الاقتصادية العربية وأثرها على الأمن القومي العربي.

وأخيراً الفصل الرابع تناول موضوع الأمن القومي ووسائل تفعيله من خلال تناوله الأوضاع العربية الراهنة والأمن القومي العربي، ومتطلبات الأمن القومي العربي، وأخيراً تناول مستقبل الأمن القومي العربي.

وينتهز الكاتب هذه الفرصة ليعبر عن بالغ شكره وامتنانه لكل الذين تعاونوا معه، من أجل إنجاز هذا الكتاب ليكون مرجعاً لأصحاب العلم والقرار والسياسة.

والله ولي التوفيق

الكاتب

الفصل الأول
الأمن القومي
المفهوم والأبعاد والأهمية

* مفهوم الأمن القومي

يعتبر مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة نسبياً حيث أنه من أكثر المفاهيم غموضاً حيث انه لم يتبلور بعد ليصبح ميداناً من ميادين علم السياسة تنطبق عليه قواعد نظرية المعرفة ابتداء من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث واختيار التحقق العلمي، وقواعد الإثبات أو النفي بهدف الوصول إلى نظرية عامة ثم الوصول إلى قانون حكم ظاهرة الأمن القومي.

* مفهوم الأمن القومي على الصعيد الدولي:

وحقيقة الأمر أن الاهتمام بالأمن القومي كميدان للدراسة والبحث والتحليل يختلف طبقاً للظروف الدولية والمحلية التي تعيشها الدول المختلفة، ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى أربع حالات تحرك الاهتمام بالأمن القومي كظاهرة تحليلية وسياسية خصوصا من جانب صانع القرار (البراك، ١٩٨٦).

١- ازدياد معدل الصراعات المباشرة على المستويين الدولي والإقليمي وتصاعد حدتهما، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية مثلاً ظهرت بواكير المؤلفات المتخصصة في الأفق القومي. وحاول معظمها دراسة كيفية إمكان تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي من ناحية وشروط ومتطلبات الحريات الفردية من ناحية أخرى.

٢- ازدياد الشعور لدى دول العالم الثالث بتصاعد مخاطر التهديدات الدولية والإقليمية ضدها.

٣- ازدياد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي نتيجة عدم الاستقرار وعدم الأمن في بعض البلدان التي تحقق فيها الاستقلال الوطني حيث لم تنجح في تحقيق

درجة يعتد بها من التجانس الاجتماعي أو التحول إلى الحياة الديمقراطية أو إقامة نظام يعتد به لتحقيق العدل الاجتماعي.

٤- يزداد الاهتمام بالأمن القومي كلما زادت الرغبة في التحول من نظام الدولة القومية ذات السيادة إلى نظام أشمل يتعدى الدولة، حيث أن التحول بطريق الاندماج أو التكامل أو الوحدة إلى صورة غير الدولة لابد أن يثير قضايا عديدة ترتبط بالأمن القومي مثل قضية توزيع مسؤوليات الأمن.

وبشكل عام تشير الدراسات العلمية والأكاديمية إلى أن مفهوم الأمن القومي يعد من المفاهيم العلمية الهامة والحديثة التي لا يزال يشوبها الغموض ذلك أن مفهوم الأمن غير ثابت فنجده يتغير من حين لآخر بالنسبة للدولة الواحدة كما أنه يختلف من دولة لأخرى أو من تجمع لآخر فضلا عن حداثة الدراسات العلمية التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة والتحليل على الرغم من قدم جذوره وغير ذلك من الأسباب وفيما يلي عرض موجز لآراء بعض الكتاب العرب والغربيين حول مفهوم الأمن القومي وتعريفه:

- ولر ليبمان (Waller Lippman) يرى أن الأمة الآمنة هي التي لا يجب عليها التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب حرب ما، وفي نفس الوقت تكون قادرة إن ظهر لها تحد على حماية هذه المصالح باللجوء إلى الحرب. (Cippman, 1993)

- روبرت ماكنمارا (Robert Micnanura) يعرف الأمن القومي على أنه التنمية فبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن. فالأمن ليس القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشملها ذلك إنه يعتبر الفقر والتخلف جذور العصيان والتوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف، ويضيف بأنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، فكلما نظمت الأمة مواردها الطبيعية والإنسانية لكي تمد نفسها بما

تحتاج إليه وبما تتوقعه لحياتها، ولكما تعلمت كيف توفق سلمياً بين المطالب المتعارضة فإن مقوماتها للإخلال بالأمن والعنف ستزداد بصورة مطردة. (Menamara, 1968)

- ويرى جون سبانير (John Spariner) إن إحدى الصفات الأساسية التي يجب أن تسعى الدولة لتحقيقها هي الأمن قائلاً: أنه يعني ببساطة البقاء العضوي وحماية وحدة إقليم الدولة والاستقلال السياسي لها، وهذا بمجمله يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريقة تسيير الحياة في الدولة. (Spiner, 1984)

- ويرى رونالد ريغن (Reagan. R) إن الأمن القومي هو الحماية من التهديدات الخارجية واستخدام القوات المسلحة لمنع التهديدات، وقد توسع المفهوم الأمريكي ليشمل بقاء الدولة دولة موحدة مستقلة حرة مع المحافظة على قيم شعبها وأمنه ووحدة أراضيه وتحقيق الرفاه الاقتصادي له مع المحافظة على المصالح الأمريكية في المناطق المختلفة من العالم. (Reagan, 1988)

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت موضوع الأمن القومي بالدراسة والتحليل في اللغة العربية على الرغم من قلتها قياسا إلى أهمية الموضوع وحساسيته إلا انه يمكننا القول أن تلك الدراسات كانت جادة وقدمت معلومات علمية ذات فائدة كبيرة للمكتبة العربية، والاهتمام بموضوع الأمن القومي لدى الكتاب العرب جاء لعدة أسباب من أهمها ارتباط الأمن القومي بالسياسة الخارجية للدول، وارتباطه بمشكلات التنمية القومية الشاملة، وبناء على ذلك يعتقد بعض الكتاب أن هذا الموضوع لا يحتل فقط موقع الصدارة في أي تفكير استراتيجي بل يشكل بؤرة هذا التفكير. (جميل، وعلي، ١٩٨٤)

- يرى سمير خيري أن الأمن القومي عبارة عن تطور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، إذ يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التطورات المستمدة من التاريخ والجغرافية لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم. ونظرية الأمن القومي توضح حدود المجال الحيوي لحياة الشعب وتعكس عناصره قوة الشعب وإمكانات المواجهة العسكرية والسياسية والثقافية في وقت السلم والحرب سواء في حالة المواجهة أو في حالات احتمالات قيام المواجهة.

- ويعرف أمين هويدي الأمن .القومي بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية، ويستنتج هويدي أن الأمن القومي للدولة يرتبط تماماً بقوة إرادتها، الأمر الذي لا يتحقق إلا بزيادة محصلة قدراتها في مختلف المجالات، وإنه لا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الوسائل العلمية والتفوق التكنولوجي، إن التخلخل والفراغ السياسي والاجتماعي لن يملأ إلا بالعمل والخبرة وليس بمجرد الإيديولوجيات والشعارات (أمين، ١٩٨٢)، وإن اعتبار القوات المسلحة الأداة الوحيدة للسياسة واستخدام الحرب والعدوان كبديل للوسائل الأخرى لحل المشاكل العالمية الإقليمية تؤدي إلى تهديد الأمن القومي، فالأمن العسكري يتحرك في المجال الاستراتيجي بينما يتحرك الأمن القومي في مجال الإستراتيجية العظمى وبالتالي فإن الأفق العسكري تكتيكي إذ قيس بالمستوى الاستراتيجي للأمن القومي، ويصبح الأمن الحربي من مسؤولية المؤسسة العسكرية تحت إشراف القيادة السياسية بينما يكون الأمن القومي من مسؤولية القيادة السياسية. (أمين، ١٩٨٢)

- ويعرف علي الدين هلال الأفق القومي بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع، ويرى أن هذا المفهوم يدور حول ثلاثة محاور وهي: أولاً: تأمين كيان الدولة والمجتمع والذي يتمثل في وحدة الإقليم والحفاظ على الكيان الاجتماعي. وثانياً: أن يكون هذا التأمين في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية. وثالثاً: إن هذا التأمين يتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية ثم يورد خلال بعض الأفكار الرئيسية المتعلقة بالأمن القومي وهي (أمين هويدي، ١٩٨٢):

١. إن هناك ثلاث مستويات لتحليل الأمن القومي لأي دولة مستوى داخلي يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية وبالذات المدفوعة والمدعومة بقوى خارجية، ومستوى إقليمي يرتبط بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة، ومستوى عالمي أو دولي يشير إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي والمتأثرة بخصائص النظام الدولي السائد، ويرى أن أمن أي دولة هو خلاصة التفاعل بين هذه المستويات.

٢. إن مفهوم الأمن القومي له جانبان، موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنها كمياً مثل حجم التسلح والقدرة الاقتصادية وغيرها، وجانب آخر نفسي يشير إلى أمور مثل الروح المعنوية ومدى ارتباط المواطنين بالنظام السياسي والتفاهم حول قيادته وغيرها. ويرى أن أي دراسة متكاملة للأمن يجب أن تأخذ الجانبين بعين الاعتبار.

٣. إن الأمن القومي ظاهرة ديناميكية، فهو يتسم بالتغير والحركة وليس حقيقة ثابتة تحققها الدولة مرة واحدة والى الأبد، وهذا يعني أن الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة.

٤. تختلف نظريات الأمن القومي حول كيفية تحقيق أمن الدولة، فهناك نظريات ترى تحقق الأمن من خلال الصراع، إذ أن مصالح وغايات الدول مختلفة ومتناقضة وبالتالي لابد من القوة والصراع لحمايتها، بينما ترى النظريات الأخرى تحقق الأمن من خلال التعاون الدولي، إذ لا تعتقد بحتمية تناقض الأهداف بين الدول المختلفة، وتنبه إلى الأخطار المترتبة على الاستمرار في عملية تراكم القوة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن يكون من خلال التعاون الدولي.

٥. إن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم مجتمعي شامل، تدخل في تكوينه اعتبارات متعددة منها داخلية ومنها خارجية، وأن الأمن الحقيقي في نهاية المطاف هو أمن الإنسان الذي يعد أساس الأمن الاجتماعي والأمن القومي.

- يقول مازن الرمضاني: إن أغلب مفاهيم الأمن القومي إنما تلتقي ضمنا أو صراحة على مسألة أساسية هي أن الأمن القومي على صلة وثيقة بجانبين مترابطين، إحداهما موضوعي ومفاده غياب التهديد للقيم المكتسبة، والثاني ذاتي ومضمونه غياب القلق من احتمالية تعـرض هذه القيم للتهديد، ولترابطهما أضحى واضحاً أن الأمن القومي إنما يعكـس حالـة التحـرر من الخوف إضافة إلى ذلك فإن الرمضاني يرى أن الأمن يغطي ثلاثة أبعـاد هـي (الرمضاني، ١٩٨٦):

١. إن الأمن يرمي إلى تحقيق غاية أساسية ترتبط بوجود كل دولة، وهي ضمان قيمها الأساسية والمصالح التي تعبر عنها.

٢. فمضمونه صعوبة قياس درجة الأمن انطلاقاً من المعايير الموضوعية، هذه لخاصيته النسبية التي يتميز بها، ولهذه الخاصة أضحى التقييم السليم لتهديدات الأمن يتأسس على إدراك واقعي لقدرات ونوايا مصدر (أو مصادر) التهديد.

٣. فإنه يتجسد في خاصيته الدينامية التي يتميز بها الأمن القومي، فالشعور بالأمن يتحدد في الفراغ وإنما داخل إطار متغيرات داخلية وخارجية يتميز بعضها بسمة التغيير السريع.

ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على المفاهيم المتعددة الواردة سابقاً لمفهوم الأمن القومي وتطور المفهوم وسبل تحقيقه يمكننا التمييز بين مدرستين رئيسيتين بحثتا في سبل تحقيق الأمن القومي للدول وهما:

أولاً: المدرسة الإستراتيجية: التي تدور حول دور القوات العسكرية في منع التهديد الخارجي المحتمل وقوعه من قبل دولة أو مجموعة من دول الأعضاء في النظام الدولي، وبالتالي تعليق الأهمية على الجانب العسكري كعامل رئيسي في تحقيق أمن الدولة من جهة وتشكيل القدرة من جهة ثانية، ومن أهم الانتقادات التي واجهتها هذه المدرسة (باسم، ١٩٩٧):

١- إن تحديد الأمن القومي في إطار توفير الحماية العضوية للدولة أو الأمة بمنع التهديدات العسكرية يعتبر تهديداً ضيقا في جانب، مهملاً لجوانب متعددة في ظل تشابك مصادر التهديد وتعقدها.

٢- إن توفير القوات المسلحة وتطويرها لا يعني صيانة الأمن القومي وحمايته، لأن ذلك المنظور الأحادي الجانب يتجاهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهذه الانتقادات لا تعني بالضرورة انتفاء

وجود الحاجة للقوات المسلحة التي تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق الأمن، ولكن المقصود أنه لا يجوز التركيز على جانب واحد لتحقيق الأمن القومي خاصة في ظل تعدد الظواهر الدولية وتشابك التفاعلات والعلاقات بين الدول.

ثانياً: المدرسة المعاصرة (التنموية) التي خرج أصحابها من المفهوم التقليدي للأمن القومي المنحصر في البعد العسكري نحو التأكيد على الجوانب المجتمعية المرتبطة بقضايا التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. فمثلاً يرى روبرت ماكنمارا أن الأمن القومي هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، فإذا كان الأمن يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والاستقرار يصبحان أمراً مستحيلاً. (ماكنمارا، ١٩٧٠)

وهم يعتقدون أن مصادر تهديد الأمن القومي داخلية وخارجية، فالأمن الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات على المستوى الداخلي سواء كانت ناتجة عن العامل العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أما الأمن الخارجي فهو يتعلق بانتفاء مصادر التهديد والعدوان الخارجي، وبشكل عام يعتبرون الأمن الداخلي الأساس في توفير الأمن الخارجي وإنه كلما كان البناء الداخلي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي قوياً قاد إلى منع عوامل التهديد الخارجية والعكس صحيح.

وهناك عدة مستويات للأمن القومي هي (حامد، ١٩٨٠):

١- الأمن الفردي: وهو ما يتعلق بحقوق الإنسان التي تمت صياغتها في المواثيق الدولية واهتمامات المنظمات الدولية ما عداها من المنظمات غير

الحكومية، وهو موزع على هذه المنظمات وعلى المسؤوليات الداخلية للدولة في طار الأمن الداخلي أو المحلي.

٢- الأمن القومي: وهو أمن الدولة القطري أو الوطني، ويعتبر الأمن القومي لأمة من الأمم مجموع الأمن القطري المحلي لأقطارها المختلفة.

٣- الأمن دون الإقليمي: وهو الذي يصف أمن مجموعة من الدول التي ترتبط معا بنظام اندماجي دون إقليمي في إطار نظام إقليمي فرعي مثل الأمن دون الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

٤- الأمن الإقليمي: وهو الذي تتناوله الدراسات في إطار الأمن القومي للدولة ومدى ارتباطه بالأمن لدى الدول الكبرى، ويرتبط بدراسات الأقاليم أو النظم الإقليمية الفرعية في إطار النظام الدولي.

٥- الأمن الجماعي: وهو الذي شهدته عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية جماعية أكثر-منه مسؤولية قومية إقليمية.

ومن الجدير بالذكر أن التطور المعاصر لم يعد يربط بين مفهوم الأمن القومي وظاهرة الدولة، فقد ظل الفقه يرفض تطبيق هذا المفهوم إلا على الكيان السياسي الذي يستطيع أن يصف نفسه بأنه دولة أي كيان يملك الشخصية القانونية في الأسرة الدولية، ولكن التقاليد المعاصرة بدأت تنظر بدورها إلى هذا القيد بشيء من المرونة، فهو يطبق أيضا على أي تجمع سياسي له صفة الشخصية الدولية ولو لم يكن فقط دولة بالمعنى التقليدي، فالجميع اليوم يتحدثون عن الأمن الأوروبي.

فالاتحاد الأوروبي يملك كيانا رغم انه ليس دولة بالمعنى التقليدي، فالجميع اليوم يتحدثون عن الأمن الأوروبي فالاتحاد الأوروبي يملك كيانا رغم انه ليس دولة

بالمعنى التقليدي إلا انه يملك تلك الشخصية القانونية الدولية الموسعة على الإرادة الإقليمية، وإذا كان هذا يثير مشكلة بين الأمن الجماعي وأمن كل دولة من دول الجماعة على حدة إلا أنه لا يمنع الحديث عن قسط معين تصبح فيه الإرادة الجماعية هي وحدها محور البناء لأساليب الحركة في التعامل مع القوى المحيطة بتلك الجماعة، ولعل هذا النموذج أقرب التطبيقات إلى الواقع العربي من حيث البناء الهيكلي وإن اختلف من حيث المقدرة والفاعلية.

وهذا يتوافق مع معظم الدراسات التي تناولت الموضوع إذ تقدر أنه ليس بالإمكان تحقيق أمن وطني في ظل الشروط الراهنة للنظام الدولي حيث عصر الكيانات القومية والتكتلات الإقليمية الضخمة والتطور المستمر لأدوات السيطرة العسكرية والاقتصادية والإعلامية والثقافية وغيرها، وبتطبيق ذلك على الدول العربية نرى أنها باتت أضعف وأكثر عجزاً عن المقاومة منفردة وإنها إذا ما أرادت تحقيق أمنها فيجب أن تنحو هذا المنحى.

* القومية العربية والأمن القومي:

إن من المصاعب التي تواجه الباحث هي في حقل العلوم الاجتماعية مسألة التعريف وتوضيح المفاهيم ذلك أن العلوم الاجتماعية بطبيعة الحال لا تتمتع بتلك الدقة التي تملكها العلوم الطبيعية وقوانينها حيث يشكل الإنسان محور العلوم الاجتماعية وأساسها الأمر الذي يتعذر معه الوصول إلى تعريف جامع مانع وثابت للأمن القومي الأمر الذي أوجد اختلافات كبيرة بين الباحثين حول تحديد مفهومه ومقوماته وأساليب دراسته ومستويات تحليله وعدم الاتفاق على الحدود التي تفصله عن بعض المفاهيم الأخرى كالإستراتيجية القومية والمصلحة القومية والسياسة الخارجية وكذلك التشويه المتعمد الذي تمارسه بعض الدول لمفهوم الأمن القومي، واتخاذه ستاراً لمغامراتها العسكرية أو أطماعها التوسعية. (علي الدين، ١٩٨٤)

إن مفهوم الأمن القومي العربي يتمثل في تطبيقه على عدة دول لذا لابد من الخوض في مفهوم القومية لنرى ما إذا كانت قاصرة على الدولة الواحدة أم أنها تتسع لتشمل مجموعة الدول بشروط وخصائص معينة؟

أ. تشتق القومية في اللغة العربية من القوم، والقوم هم الجماعة من الرجال والنساء جميعاً (ابن منظور، بدون تاريخ)، أما في علم السياسة فإن القومية روح ومبدأ روحي أي أنها تعني التضامن الحق الذي تخلطه عاطفة التضحية، وتفترض القومية ولكنها تثبت وجودها في الحاضر بحقيقة ملموسة هي رغبة مجموعة بشرية معينة رغبة أكيدة وواضحة في العيش معاً والاستمرار في ذلك مستقبلاً، كما أنها تتبع عوامل ثقافية وتاريخية معينة وتؤدي إلى نوع من التقارب والتضامن ووحدة لأمة ما، وذلك من خلال الشعور بالانتماء المشترك ولاعتناقها قيماً مشتركة.

ب. وإذا كانت الأمة في علم السياسة في نظر البعض تشير إلى أي مجموعة من البشر تربط بينهم روابط مشتركة: عرقية، دينية ولغوية وثقافية وجغرافية وعادات وتقاليد وماضي مشترك وآمال مستقبلية متشابهة فإنه من باب أولى أن تنطبق القومية على الأمة العربيـــة لأنها تملك من الروابط وقوتها ما لا تملكه بعض الدول بحد ذاتهـــا، فالأمـــة العربيـــة بقوميتها تترجـــم بشعار الوحـــدة العربية المأمول تمتلك مقومات متعـــددة تشمل مختلف الجوانب الحياتية لمجموع الشعب العربي ومن هذه المقومات والروابط (الطاهر، ١٩٨٥):

١. وحدة العقيدة: التي لها أثرها العميق في تقوية الروابط الوحدوية السياسية بين الأفراد فالإسلام جاء موحداً للعرب بنظام حياة متكامل من جميع الجوانب، وبالنسبة للأقليات المسيحية وغيرها فإنها تعيش في وئام وسلام مع

المسلمين في البلاد العربية وقد أعطى الإسلام لهم حقوق العيش والأمان وحرية العقيدة.

٢. وحدة الأصل: المتمثل في وحدة الأمة وشعورها بالانتماء إلى أصل واحد دون تمييز لأحد على آخر، فجميع الشعوب في الوطن العربي من المشرق والمغرب اندمجت مع العرب الفاتحين الأوائل في إطار العقيدة الإسلامية التي وحدت الجميع في شتى المجالات.

٣. وحدة اللغة: وهي من أهم الروابط فاللغة العربية هي اللغة الأم ولغة القرآن ولغة الصحافة ووسائل الإعلام لجميع الشعب العربي، في حين أن هناك دول أخرى تعاني داء تعدد اللغات الأمر الذي يشكل تهديداً لوحدتها واستقرارها.

٤. وحدة التاريخ: والتي بدأت بالنسبة للشعب العربي منذ قيام الدولة العربية الأولى في ظل دولة المدينة ثم الخلافة الإسلامية وبشكل عام فإن الوطن العربي وبنفس الظروف التاريخية خاصة في ظل الدولة العثمانية ثم الاستعمار الأجنبي وما تبعها من ردات فعل ثورية ممثلة في الحركات التحررية وغير ذلك.

٥. الوحدة الجغرافية: يتميز الوطن العربي بحدود جغرافية طبيعية من المحيط إلى الخليج تسهل الانتقال بين أرجائه، ولكن الاستعمار الغربي هدم هذا الامتداد الطبيعي بتقسيم البلاد العربية بحدود مصطنعة بهدف هدم الوحدة السياسية العربية.

٦. الوحدة الاجتماعية والاقتصادية: فتتمثل في الروابط الاجتماعية والقومية في الوطن العربي في وحدة العديد من العادات والتقاليد والوحدة التعليمية

والثقافية والوحدة التشريعية والكثير من التشريعات الوضعية، أما الروابط الاقتصادية فتبدو واضحة في التكامل الاقتصادي الموجود في الوطن العربي بالنسبة للموارد الطبيعية والبشرية والمادية.

٧. وحدة المشاعر والأماني والأهداف المشتركة لجميع الشعب العربي التي تقود إلى الدعوة لقيام الوحدة العربية الطريق الأنجح لتحقيق الأمن والسلام والرفاهية والاستقرار وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون هناك أمة كاملة تعيش على إقليم دولة واحدة مثل الهند وفرنسا وإيطاليا، وقد يكون هناك أمة واحدة تقطن أقاليم عدة دول أو أمة مجزأة بين أكثر من دولة مستقلة ذات سيادة كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج (سليمان، ١٩٨٢).

وعليه نستنتج مما سبق أن الصعوبة المتمثلة بتطبيق المفهوم القومي على عدة دول غير قائمة بالأصل، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول العربية التي كانت بالأساس وحدة واحدة ثابتة ثم لم يلبث الاستعمار الغربي أن مزقها إلى تلك الأشلاء، وبالتالي فإننا لا نبالغ إذا قلنا أن الدول العربية تتمتع بخصائص ومقومات الدولة الواحدة أو الوطن الواحد.

إلا أن هناك إشكالية لا يمكن التغاضي عنها ترتبط بواقع الحال هي أن هناك عدة دول لكل منها أمنها الوطني أو القطري الخاص بها، فكيف يمكن التوفيق بين الأمن القطري والأمن القومي في إطاره العربي الواسع؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستدعي بداية أن تعرض لحقيقتين تنطلقان من واقع الحال العربي وهما (علي الدين، ١٩٨٤):

١- هناك دولاً وحكومات عربية مختلفة من حيث الاتجاه والنظام السياسي والنظرة الاجتماعية وأنها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة، وأن هناك قوى وجماعات مصالح وطبقات ارتبطت بذلك.

٢- إن هذه الدول يجمع بينها الكثير من الروابط سواء منها ذات الطابع السلبي (مواجهة التحديات الخارجية) أو ذات الطابع الإيجابي (مواجهة ضرورات التطور والتنمية) وإنه لا يمكن تحقيق أمن أي دولة عربية بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى.

ما تقدم يبرز ضرورة التمييز تحليلياً بين الأمن الوطني لكل دولة عربية والأمن القومي العربي الشامل، فهناك مفهوم وطني للأمن يرتبط بدافع التجزئة إلى دول عربية مستقلة ذات كيانات دولية متميزة وما يرتبط بها من حدود والتزامات دولية وسياسية خارجية، وهناك أيضا في الوقت نفسه مفهوم للأمن القومي يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية وطبيعة انتمائها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بينها.

وفي الحقيقة أن الأمن القومي والأمن الوطني يتمم كل منهما الآخر ويكمله، فالأمن الوطني هو جزء من كل وهو الأمن القومي العربي، ويخطئ من يعتقد أنه يمكن لدولة عربية أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى مجتمعة وهذه النتيجة يعززها التاريخ الحديث وتشهد بها الأحداث الجارية فإذا ما تشابكت مصالح عدة دول أو تماثلت الأخطار التي تحيط بها فإنها تنسق جهودها في صيغة أمن قومي تسهم فيه هذه الدول فرادى لتحظى جميعاً بالاستقرار والتقدم والازدهار، وإنه نتيجة لروابط وتحديات الماضي والحاضر والمستقبل فإن على الدول العربية أن تتعاون فيما بينها لدفع الأخطار عنها، وبالتالي أصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل واحدة منها على حدة (سعيد، ١٩٧٧).

ومن الملاحظ أن الأدبيات العربية تشير إلى وجود عدة مستويات للأمن لعربي وهي: الأمن القومي بالمعنى الوطني أو القطري والأمن دون الإقليمي والأمن لقومي بالمعنى الإقليمي وفيما يلي توضيح لكل منها.

١- الأمن القومي بالمعنى القطري: يتمثل في النظرة القطرية التي ترتكز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل تحقيق حياة مستقرة (المصالحة، ١٩٨٤)، ومع هذا فإنه متصل بدرجة أو بأخرى بأمن الدول المجاورة مباشرة وبالدول التي تليها وهكذا.

٢- الأمن دون الإقليمي: يتمثل في الأمن المتعلق بعدد محدود من الدول العربية في إطار الوطن العربي كدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا البعد الأمني خاص بمجموعة من الدول العربية المتجاورة التي تشكل باتصالها الجغرافي وتشابك اقتصادياتها وتجانسها الديمغرافي وتماسكها المباشر والشعور الوطني الذي يسود أجوائه والشعور العالي بالمسؤولية الوطنية التي يتمتع بها قادته أدى إلى تحقيق منطقة أمن متماسكة ونأمل أن تكون نواة الأمن القومي العربي.

٣- الأمن القومي بالمعنى الإقليمي: وهو الأمن المتعلق بالنظرة القومية ويتمثل بأمن كل الدول العربية، فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن العربي دون النظر إلى وجود الدولة في إطار الوطن العربي ككل، ويفترض هذا المستوى أن هناك اتفاقاً قومياً على مصادر التهديد وإستراتيجية مواجهتها، كما يفترض في ظل ظروف التجزئة أن صانعي القرار والمواطنين على

السواء يعطون أولوية سياسية للترتيبات والسياسات القومية العليا على المستوى الإقليمي على عداها من ترتيبات.

وفي اعتقادنا فإن هذه المستويات تتداخل فيما بينها لدرجة يصعب فصلها عن بعضها خاصة عند الحديث عن الوطن العربي، فإذا أرادت أي دولة تحقيق أمنها فعليها أن تسعى لتحقيق أمن الجوار أو الدول المحيطة بها الذي يشكل هنا مفهوم الأمن دون الإقليمي، وإذا ما أرادت هذه الدول المحيطة تحقيق أمنها فعليها أن تسعى لتحقيق أمن المنطقة أو الإقليم بشكل عام وهو الذي يشكل هنا مفهوم الأمن القومي العربي.

ونستنتج من هذا التحليل الأخير أن الأمن القومي العربي ضرورة لازمة لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاوزها وتتطلبها وتفرضها حتمية المصير العربي الواحد، ذلك أن الخصوصية التي تتمتع بها الدول العربية كأمة واحدة تمتلك العديد من الروابط والمقومات وتشترك في المخاطر والتهديدات. وتتحد في الأهداف والغايات وخاصة في زمن التحالفات والتكتلات. تحتم عليها تحقيق الأمن الجماعي المتمثل بالأمن القومي العربي إذا ما أرادت تحقيق أمنها الفردي المتمثل بالأمن القطري، وأنه إذا كان الأمن دون الإقليمي خطوة في سبيل الأمن القومي العربي فلا بأس، أم الاكتفاء به وعدم تجاوزه وغض الطرف عن تحقيق أمن الإقليم العربي الأكبر فإن ذلك سيكون أشبه بمسكن الألم بلغة الدواء سرعان ما يزول تأثيره دون أن يتماثل المريض للشفاء.

وقبل أن نتطرق إلى تعريف الأمن القومي العربي كما نراه سنعرض لأهم سمات الأمن القومي العربي التي تساعد على تبيان مفهومه.

١- إن مفهوم الأمن القومي العربي ولد وهو يعاني الأمراض والعلل فقد ولد في ظروف ضاغطة نشأت أثر الهزيمة في الحرب العربية الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨، ثم لم يلبث أن انبعث في الخمسينيات والستينيات حتى أطفأت حرب ١٩٦٧ جذوره فاقتصر على معالجة نتائج الهزيمة وإزالة آثارها. وفي ١٩٧٣ وعلى الرغم من ثنائية الظاهرة (مصر وسوريا) إلا انه يمكن القول أنها كانت نقلة نوعية تمثل في مراحلها الأولى بالذات آخر مشهد – حتى اليوم – من مشاهد الأمن القومي العربي في مظاهره السياسية والعسكرية والاقتصادية، لكن هذا المفهوم سرعان ما تراجع إثر مباشرة مصر عملية التسوية السلمية بينها وبين العدو الصهيوني عام ١٩٧٧ حتى غاب عن ساحة التداول والفعل شيئاً فشيئاً، ثم جاء دخول الجيش العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وما تلاه من متغيرات وحروب فلم يبقى من الأمن العربي سوى الأطلال والذكريات.

٢- إن مفهوم الأمن القومي العربي تتجاذبه جدلية الثنائي (القومي والقطري) فهو يواجه التباساً في تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته، ومصدر هذا الالتباس طبيعة الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية، والتناقض بين الوحدة التي تشكل جوهر الرابطة القومية وبين التجزئة في مقابل تقزيم المنطق القومي وإهمال المصالح القومية.

٣- إن مفهوم الأمن القومي العربي يتميز بخصوصية لا تملكها مفاهيم الأمن الأخرى وهي أنه أمن إقليمي، حاله في ذلك حال التكتلات الإقليمية الأمنية الأخرى في العالم إضافة إلى أنه امن قومي يظلل أمة موزعة على دول متعددة وهي حالة خاصة بالأمة العربية وليس لها مثيل أو شبيه في الأمم الأخرى.

٤- تعدد الرؤى في تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي في حاضره ومستقبله نوعاً واتجاهاً ومستوى، ذلك أن هذا التحديد يجسد الدعامة الأساسية لبنية الأمن القومي، فمثلاً شكل العدو الصهيوني الخطر الرئيسي والمهدد الأول للأمن القومي بالإجماع، ولكن مع بدء عملية التفاوض بين مصر والعدو الصهيوني بعد حرب ١٩٧٣ لتسوية الصراع العربي الصهيوني بالطرق السلمية تغيرت مكانة العدو الصهيوني في سلم المخاطر المهددة للأمن القومي العربي. وما أن انتهت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وبدأت مفاوضات مدريد وصولاً إلى اتفاق أوسلو حتى أخذ العدو الصهيوني ينتقل رويداً رويداً من دائرة المخاطر المهددة للأمن العربي إلى دائرة التعاون الإقليمي، بل أكثر من ذلك وجدت بعض الدول العربية نفسها تقف في خندق واحد مع العدو الصهيوني في مواجهة طرف عربي آخر عندما وقع العدوان من طرف عربي ضد آخر في حرب الخليج الثانية (الكيلاني، ١٩٩٩).

وفي هذا يقول طلعت مسلم: أن أول مساس بالأمن القومي في أزمة الخليج مساساً بمفهومه وجوهره وهو أخطر ما يمسه، فالمساس بباقي العناصر يسهل تصحيحه إذا كان المفهوم متفقاً عليه، أما المساس بالمفهوم فهو تعطيل للمقاييس والموازين بقلب الصواب خطأ والخطأ صواباً مما يؤدي إلى البلبلة (باسم، ١٩٨٧).

وفي نهاية المطاف يمكن تعريف الأمن القومي العربي بأنه: تلك الحالة الديناميكية المتغيرة التي تكون فيها الفئة العربية ضمن الإطار الجغرافي الذي يحتضن أبناءها قادرة على الحفاظ على بقائها واستقلالها وسيادتها على أراضيها وحماية قيمها الأساسية ومصالحها الحيوية والتحكم بمواردها وثرواتها، وتنمية وتطوير إمكانياتها وقدراتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والعسكرية والعلمية والتكنولوجية مما يتناسب مع إدراكها لمصادر التهديد الداخلية والخارجية الحاضرة والمستقبلية. والتعاون والتنسيق ما بين دولها لمواجهة الأزمات واتخاذ التدابير الوقائية وبتحويل المفهوم إلى مؤشرات إجرائية قابلة الملاحظة والقياس بحيث يزول أي غموض حول المفهوم يمكن ملاحظة ما يلي:

١- إن الأمن القومي العربي أمن متغير تبعا لتغير الظروف والتهديدات.

٢- إن الأمن القومي العربي يتضمن حماية الوطن العربي والدفاع عن حدوده والحفاظ على وحدة إقليمه ومنع احتلال أراضيه.

٣- إن الأمن القومي العربي يتضمن حماية القيم الأساسية والمصالح الحيوية وحرية التصرف في الموارد والثروات.

٤- إن الأمن القومي العربي يتضمن الدفاع عن وجود الأمة العربية وبقائها ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة التي قد تهدد هذا الوَجود.

٥- تدعيم ركائز الأمن القومي العربي في مختلف المجالات وخاصة السياسية والاقتصادية والعسكرية، بتحفيز القدرات والإمكانيات العربية بشبكة واسعة من العلاقات الجيدة على الصعيدين الإقليمي والدولي على أساس من الاحترام والمصالح المتبادلة، وبناء اقتصاد قومي نابع من قاعدة علمية وتكنولوجية يصون وجود الأمة العربية ويوثق حاجات أبنائها ورفاهيتهم، وبناء قوة عسكرية فاعلة تضمن الحفاظ على سلامة الأمة العربية ووطنها وقيمها ومصالحها وحضارتها ومستقبلها.

٦- إن الأمن القومي العربي يأتي من خلال التعاون والتنسيق بين الدول العربية مجتمعة وأن أمن الدول القطرية لا يتحقق بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى أي (الأمن القومي العربي) وهذا يعني انه ليس مجرد حاصل جمع الأمن القطري للدول العربية المختلفة.

٧- إنه بإسقاط مفهوم الأمن القومي العربي على واقع الحال العربي، نجد أنه غير قائم وإن الوصول إليه مطلب تقتضيه الضرورة وأمل ترنو إليه النفوس.

* أبعاد الأمن القومي العربي

إن من بين أهم المعضلات الحائلة دون تحقيق الأمن القومي العربي مسألة التركيز على أحد جوانب الأمن القومي وإهمال أو تناسي الأبعاد الأخرى فبعيد استقلال الدول العربية كان الاهتمام منصباً على البعد السياسي للأمن القومي العربي دون الانتباه إلى الأبعاد الأخرى، وفي فترة لاحقة تم التركيز وخاصة بسبب الصراع العربي – الصهيوني على البعد العسكري وأهملت الأبعاد الأخرى تقريباً، وبعد هزيمة (١٩٦٧) تنبه العرب إلى أن الاهتمام بالبعد العسكري فقط مثل الاهتمام بالبعد السياسي فقط لا يحقق الأمن، فبدأ التركيز على البعد الاقتصادي في جانب التصنيع مع إهمال القطاعات الزراعية والثروة الحيوانية، فبرز من ينادي بالاهتمام بالأمن الغذائي وضرورة تأمينه، ومنع زيادة السكان وزيادة الزحف العمراني على المناطق الخضراء وما رافق مشاريع التنمية ونتيجة الهدر وإسراف المياه وأطماع بعض دول الجوار تم التركيز على الأمن المائي، ومع الطرح الجديد لمفاهيم العولمة أخذ بعض المهتمين ينادون بضرورة تحقيق الأمن الثقافي وحماية الحضارة العربية، ومنذ البدايات الأولى لم يتم التركيز على بعد محوري وأساسي ألا وهو البعد الاجتماعي. وليس بمعناه الضيق كالحد من الجريمة والانحراف وغيرها وإنما بمعناه الواسع

المنطلق من المجتمع واحتياجات أفراده المادية والروحية التي تعد شرط الضرورة لتحقيق أي بعد آخر من أبعاد الأمن القومي المختلفة.

ويتضح مما سبق أن التركيز على أحد جوانب القومي وإهمال الجوانب الأخرى لا يحقق من الناحية العملية الأغراض المباشرة لهذا الجانب ولا يؤمن تشكيل أمن قومي عربي بالمعنى الحقيقي وعليه لابد من النظر إلى مفهوم الأمن القومي على انه مفهوم متكامل الأبعاد وإن غياب أحد أبعاده ينسق إمكانية تحقيق الأبعاد الأخرى. وأنه إذا كان هناك في فترة ما ضرورة للاهتمام ببعد معين أكثر من الأبعاد الأخرى فإن ذلك يجب أن لا يكون على حساب الأبعاد الأخرى وإهمالها كلياً (القش، ٢٠٠٣).

ومع الاعتراف بصعوبة الفصل بين الأبعاد لتداخلها وتشابكها مع بعضها بصورة معقدة إلا أن الباحث سيعرض لكل منها بصورة منفصلة لتوضيح طبيعتها، وانسجاماً مع المفهوم الذي طرحناه للأمن القومي العربي في المبحث السابق فإن الباحث يرى أن هذه الأبعاد أو العناصر تتمثل في: البعد السياسي، والبعد العسكري، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والثقافي، وفيما يلي توضيح لهذه الأبعاد:

*** البعد السياسي:**

إن البعد السياسي بجانبيه الداخلي والخارجي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأمن القومي أو عدمه. فالجانب الداخلي والمتعلق بالنظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه، ذلك أن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار الداخلي الذي يعزز الأمن القومي ويقويه، بينما

غياب الشرعية في ظل غياب المشاركة السياسية والديمقراطية وتقييد الحرية وبالتالي عدم الاستقرار يؤدي إلى تقويض الأمن القومي وإنهاكه.

أما الجانب الخارجي فإنه يتعلق بسياسات الدول الكبرى وأهدافها وغاياتها ودرجة تفاوتها أو عدائها الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على الأمن القومي إيجاباً أو سلباً مع ملاحظـــــة أن كلا الجانبي – الداخلي والخارجي – يتداخلان مع بعضها بحيث يؤثر كل منهما في الآخر، ذلك أن أي خلل في إحداهما يقود إلى خلل في الآخر في حين إن قيام إحداها على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه.

وإذا ما أسقطنا هذا البعد على الدول العربية باعتبارها الإطار المكاني للأمن القومي العربي نجد أنها بعيدة كل البعد عن كل ما يسر النفس والخاطر، وإن هذا البعد شكل ولا يزال إحدى أخطر الثغرات التي استطاع الأعداء اختراق أمتنا العربية من خلالها، لا بل شكل أساساً لاختراقها واستمرار السيطرة عليها.

فمن خلال النظر إلى واقع الحال العربي نجد أولاً اختلاف نظم الحكم في الدول العربية، وهذا الاختلاف خلقه الاستعمار الأوروبي من خلال تقوية النزعة الوطنية في نفوس الحكام والشعب العربي، بحيث تتمسك كل دولة باستقلالها وسيادتها، الأمر الذي يصعب معه قيام أي تقارب سياسي وحدودي بين هذه الدول (البزاز، ١٩٩٦)، ومن المعروف أن التقارب والتضامن السياسي الذي يبلغ ذروته بالوحدة السياسية وهو ليس فقط أساس الأمن السياسي العربي، وإنما هو أساس الأمن القومي بمفهومه الكلي، فمن خلال هذه الوحدة يصبح من السهل تحقيق أنواع الأمن الأخرى على اختلاف مستوياتها (مصالحة، ١٩٨٤).

ومشكلة تطبيق مفهوم الأمن القومي على المستوى العربي تتمثل أساساً في غياب الإرادة السياسية وجهاز صنع القرار الأمني على المستوى العربي، فكيف

يمكن مناقشة تحقيق الأمن القومي في إطار التعدد السياسي للدول العربية وانقسامها إلى دول مستقلة ذات سيادة لها نظم سياسية وقيادات مختلفة وذات توجهات وأهداف متباينة وتحالفات دولية مختلفة الأمر الذي انعكس على إدراكها للأخطار والتهديدات من حولها بحيث أن ما تراه دول عربية خطراً وتهديداً لا تراه دولة عربية أخرى، ولاشك أن هذا التفاوت في إدراك المخاطر يتعلق كذلك بالموقع الجغرافي والخصوصيات التاريخية، فمثلاً مواطنو المغرب العربي أقل انشغالاً وتأثراً بما يحدث في فلسطين مقارنة بدول المواجهة مع العدو الصهيوني.

وهكذا تبعثرت الإرادات العربية بين نظم مختلفة لها أهداف وأغراض متباينة، وفي كثير من الأحيان تخشى من بعضها البعض وفق شعوبها أكثر من التحديات الخارجية، وبالتالي غاب عن العرب القدرة على الحسم والاختيار وتأخرت ردود أفعالهم إزاء التهديدات التي يواجهونها، فلم تعد هناك قضية واحدة تمثل نفس الأولوية على سلم السياسات العربية، ففقد العرب إلى جانب وحدة الإرادة ووحدة الاهتمام بالقضايا ومما يزيد الطين بله ازدياد تبعية الوطن العربي بشكل عام للعالم الغربي في شتى المجالات وبخاصة السياسية والاقتصادية، الأمر الذي قلص من استقلالية النظام العربي وقدرته على الحركة، وشتت قوته السياسية، ومخطئ من يعتقد أن عدو الأمس هو صديق اليوم وأنه اكتفى بالتجزئة والتفتيت، فهو وإن يبدو متعاوناً في بعض الأحيان إلا انه لا يهتم إلا بتحقيق مصالحة التي تتطلب استمرار هذه التجزئة وتوطيدها كشرط أساسي لتنظيم المنافع والمكاسب واستمرارها ولعل ما قاله بريتون كوبر (Briton Cooper) يؤكد هذا حيث قال: "لا ترغب بريطانيا العظمى منح العرب دولة عربية موحدة، لأنها ترى أن قيام دولة عربية قوية موحدة يمكن أن يشكل خطـــــــورة على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط أكثر مما تشكله دولـــــــة عثمانية قوية (Cooper, 1971).

وإذا كان هذا واقع الحال العربي أي التجزئة، فلا يعني ذلك البكاء وتقليب الأكف وإنما لابد حتى تتمكن كل دولة عربية من تحقيق مصالحها وحمايتها وضمان استمرارها، أن تسعى إلى التنسيق والتعاون السياسي بشكل متدرج بحيث قد تستطيع من خلال تدرجها بناء قواعد متينة تقاوم الزلازل الساعية إلى هدمها. وهذا في الواقع وبقطع النظر عن العوائق لا يشكل أي تكلف بالنسبة للدول العربية وتنسيق سياستها إذ أن مصالحها تفترض بالأساس هذا التعاون وهذا التنسيق.

إلا أن الجهد الذي يبذل من أجل تعميق الهوة والفرقة بين الأقطار العربية وإضعاف علاقتها مع بعضها في شتى الميادين أكبر بكثير من الجهد الــذي يبذل من أجــل تحقيق التقارب بيــــن هذه الأقطار وما تردي الجامعة العربية ومؤسساتهـــــــــا ووكالاتها مقابــــــــل نمو وتصاعد علاقات الأقطار العربية مع الدول الأجنبيــــــــة إلا إحــدى الظواهر التي تؤكد هذه الحقيقة (المرسومي، ٢٠٠١).

وعلى الجانب الداخلي فقد رافق تقسيم الوطن العربي إلى أجزاء صغيرة وأنظمة حكم متعددة وجود أزمة ديمقراطية في هذه الأجزاء، فعلى الرغم من صعوبة تطبيق المبدأ الأساسي للديمقراطية نتيجة للتعقيدات الاجتماعية وتشعبها، إلا أن الأنظمة السياسية العربية غالت في الأمر وحرمت المواطن العربي من حق المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار السياسي وحرمته حتى من حق المراقبة للقرارات وضبطها عقب صدورها.

إن غياب المشاركة السياسية من خلال انعدام الديمقراطية ويترتب عليه غياب الشرعية وتآكلها ويؤدي في التحليل الأخير إلى تهديد الأمن القومي الذي يعتمد على التنمية والاستقرار، ذلك أن الفجوة تزداد بين المواطن والنظام وتنعدم الثقة والمصداقية بينهما وتزداد حالة الاغتراب السياسي في بعض الشرائح الاجتماعية مما

يقود إلى إبعاد هذه الشرائح عن المشاركة الوطنية بالعمل التنموي بل تشكل خطورة على الاستقلال القومي إذا انضمت إلى الشرائح الاجتماعية أو الجهات المعادية للوطن بحيث يحل العنف تدريجياً كأساس للعلاقة بين الطرفين للقضاء على الاستقرار وإشاعة ظاهرة العنف.

إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعتبر الركيزة الأساسية أو البنية التحتية للأمن وبالتالي لابد من اكتساب النظم العربية للشرعية أو المحافظة عليها إذا كانت قائمة الوصول إلى هذا الاستقرار، وذلك من خلال إطلاق الحريات السياسية وتمكين الشعب من ممارسة خياراته الحرة، وتفعيل الأحزاب السياسية والمشاركة بها وإعطائها دوراً في التعبير والمناقشة والمشاركة في اتخاذ القرار. فلا بد أولاً من تحقيق توافق حقيقي بين الحكام والمحكومين ومن ثم الوصول إلى توافق حقيقي بين الحكام يصب آخر ما يصب في مصلحة المحكومين ممثلين بالأمة العربية.

*** البعد العسكري:**

إن أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الأمن بشكل عام هو وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام استمراره، وإذا ما أسقطنا ذلك على مفاهيم الأمن القومي نجد أن هذه المفاهيم – وبلا استثناء – قد أخذت البعد العسكري باعتبارها بعداً أساسياً في تحقيق الأمن القومي، فإذا كان أصحاب المدرسة الإستراتيجية يعلقون الأهمية على الجانب العسكري كعامل رئيسي ووحيد في تحقيق الأمن القومي والمنحصر في البعد العسكري نحو التأكيد على الجوانب المجتمعية إلا أنهم لم يهملوا هذا البعد واعتباره كأحد العوامل الرئيسية في تحقيق الأمن، وهذا يعني انه لابد من توافر القوة العسكرية إذا ما أرادت أي أمة تحقيق أمنها بشرط أن تكون هذه القوة قادرة على مجابهة جميع التحديات والتهديدات والتصدي لها.

والأمة العربية في إطارها المكاني أي الوطن العربي ونتيجة لموقعه الاستراتيجي الهام وثرواته الطبيعية والاقتصادية، تعتبر مطمعاً لكل قادر على اختراقها وراغب في تعظيم منافعه، ولذلك يتحتم على هذه الأمة بناء قوة عسكرية عربية لتحقيق أمنها القومي والحفاظ على سلامتها ووطنها وقيمها وحضارتها ومستقبلها ومصالحها ومجابهة التحديات التي تواجهها – وما أكثرها – وإيقاف العابثين والطامعين بمقدراتها وثرواتها بحيث تعود الفائدة إلى أصحابها وملاكها أو أكثر من ذلك أنه إذا كان الأمن القومي العربي هو محصلة وتكامل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية إضافة إلى البعد العسكري فإن هذا الأخير يعتبر محور الأمن القومي وأساسه ولا تعدو الأبعاد الأخرى إلا وسائل داعمة ورافدة له (الكيلاني، ١٩٩٦).

وبالنظر إلى واقع الحال العربي في جانبه العسكري نجد أن الرياح لا تأتي بما تشتهي السفن، فعلى الرغم من أن الوطن العربي أصبح ساحة واسعة للأسلحة

التقليدية وغير التقليدية بمختلف أنواعها وأشكالها، والتشكيلات المسلحة والمنتظمة في جيوش وفيالق وفرق وألوية برية وجوية وبحرية وصاروخية، وأصبح أكبر سوق للسلاح في العالم، إلا أن الأمن القومي العربي غائب عن أرض الواقع ويتجاوز أوجه الخلل في الأبعاد الأخرى، نرى أن البعد العسكري ليس بأفضل حالاته، ذلك لعدة اعتبارات تم الإشارة إليها، تتحكم في مدى فعالية هذا البعد وبالتالي خدمته للأمن القومي.

وبما أن العدو الأول للأمة العربية يتمثل بالعدو الصهيوني فإنه عند إجراء مقارنة بسيطة ما بين الطرفين يتكشف لنا الميل إلى ميـزان بمختلف أثقالـه عدا الثقل الديمغرافي لصالح العدو الصهيوني، حيث تتفـوق هذه الأخيرة في كافة أشكال التسلح التقليدي وغير التقليدي والتقدم التقني والتطـور الصناعـي والعسكري والأهم من ذلك كله امتلاك السلاح النووي (الكيلاني، ٢٠٠٠). كما أن ما تلتزم به الولايات المتحدة والدول الغربية في إطار ازدواجية المعايير حيث تسعى من خلال دعم العدو الصهيوني مادياً وعسكرياً وتقنياً إلى الإبقاء على تفوقها العسكري على سائر الدول العربية مجتمعة، في حين تتبع سياسة حظر نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الدول العربية وخاصة التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا صناعة الصواريخ البالستيه (الأيوبي، ١٩٩٦). كما أن الدول العربية لا تحصل على أحدث الأسلحة وأكفئها ولا تحصل على كل ما تطلبه وتحتاج إليه، وبعكس الحال مع العدو الصهيوني، وهذا يعني تحكم الدول المصدرة بقدرات الدول المستوردة وتوزيعها لإمكانيات القوة بالإضافة إلى النزيف المالي وتعطيل تراكم الثروة القومية بسبب ارتفاع ثمن الأسلحة والمعدات والذخائر وتكاليف التدريب واستهلاك قطع الغيار وتعويضات الخبراء والدعم الفني لاستيعاب الأسلحة المستوردة (مهنا، ١٩٩٧)، فضلاً عن قيام هؤلاء الخبراء بالاختراقات الأمنية والتجسس لحساب الدول المصدرة.

كما أن تنوع مصادر التسليح وإن يبدو إيجابياً في توسيع هامش الحرية السياسية والأعمال العسكرية من خلال التحرر في إرادة الدول المصدرة والقيود التي يمكن أن ترافق تصدير السلاح، إلا انه وعلى مستوى الوطن العربي قد يؤدي إلى تقسيم الدول العربية كما حدث للدول العربية أثناء الحرب الباردة التي انقسمت إلى معسكرين غربي وشرقي وبالتالي ضعف الأمن القومي، بالإضافة إلى اختلاف نوعية السلاح يرافقه بالطبع اختلاف في الأنظمة العسكرية والعقائد القتالية، وهذا يعود لاختلاف أهداف الدول المصدرة ويعتمد على كمية السلاح وطرق الشراء.

مما سبق يتضح أن مسألة التصنيع العسكري أصبحت مسألة ضرورية لتحقيق الأمن القومي العربي، لذا سعت الدول العربية إلى دخول عصر التصنيع العسكري كما فعل العدو الصهيوني إلا أن الوضع العربي تحت تأثير التجزئة وضعف الإرادة السياسية وتباين المفاهيم الأمنية إلى درجة التناقض أحيانا، فرضت الانزواء في التصنيع العسكري لكل دولة داخل حدودها ومنعت حشد الطاقات العربية والاستفادة من القدرات المالية لبعض الدول والقدرات البشرية والبنى التحتية للبعض الآخر مما أدى إلى ضعف القدرات العربية عموما في هذا المضمار، وإذا كان كل قاعدة استثناء فإن قيام الهيئة العربية للتصنيع عام (١٩٧٥) بمشاركة أربع دول وهي مصر والسعودية والإمارات وقطر كان استثناء لواقع الحال العربي، إلا أن العقبة المالية شكلت عائقاً في تطوير التصنيع إلى أن انسحبت الدول الخليجية منها مع توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد عام (١٩٧٩) وتدهور العلاقات العربية معها.

كما أن العراق قام ببناء مفاعل نووي منذ السبعينات من القرن الماضي ولكنه تعرض هذا المفاعل إلى ضربة جوية مباشرة من قبل العدو الصهيوني على إثر غارة جوية قام بها الطيران الحربي الصهيوني على الموقع مما أدى إلى تدميره عام (١٩٨١). وقد حاول العراق بناء وتطوير صناعة عسكرية في كافة الميادين

العسكرية من خلال إنشاء (هيئة التصنيع العسكري) وتم تحقيق نجاحات في بعض المجالات والصناعات الحربية ولكنها أيضا تعرضت إلى ضربات جوية مؤثرة من قبل القوات الأمريكية عام (١٩٩١) أثناء أحداث الكويت مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بها. كما أن الحصار الدولي الذي فرض على العراق بعد ذلك أدى إلى صعوبة إعادة بناء هذه المنشآت بشكل يحقق نتائج مؤثرة، ثم جاء الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام (٢٠٠٣) وقام بتدمير هذه المنشآت تدميراً كاملاً.

وفي النهاية لابد من القول أن البعد العسكري بعد أساسي ومحوري في تحقيق الأمن القومي العربي، وأنه ضرورة يقتضيها واقع الحال وأنه ممكن في ظل الإمكانيات القدرات العربية والبشرية والمادية (البدري، ١٩٨٠)، وإن الاعتماد على الوجود الأمريكي لا يحقق الأمن بقدر ما يضعفه ويزيد من تهديده فهو لا يهتم إلا بأمن مصالحه والحفاظ عليها لدوام استمرارها، كما أن السلام لا يعني حذف الجانب العسكري من المعادلة الأمنية، فقد برهنت تجارب الشعوب أن ديمومة السلام مرهونة إلى حد بعيد بتوازن القوى وأن السلام الحقيقي لا يتحقق إلا بين الأكفاء، فضلاً عن أن السلام يتعلق بالعدو الصهيوني وهو وإن كان يشكل الخطر الأعظم إلا أنه يعتبر أحد الأعداء وليس كلهم.

* البعد الاقتصادي والاجتماعي:

يشكل البعد الاقتصادي عنصراً جوهرياً في معادلة الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا في ظل اقتصاد قوي ومتين يؤدي إلى استقرار داخلي من خلاله التنمية واستقلال خارجي بعيداً عن التبعية وما يتبعها من نتائج سلبية، في حين أن الاقتصاد الضعيف يؤدي إلى اختراق هذا الأمن وتقويض دعائمه، والحديث عن البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي يثير في النفس معاني الاستغراب والاستهجان، فعلى الرغم من كل تلك الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي

إلا انه لا يزال متخلفاً اقتصاديا ومتأخر عن كثير من الدول أو التجمعات التي تحوز من الإمكانيات ما يقل بكثير عن تلك التي يمتلكها الوطن العربي ويتمتع بها، لا بل من المضحك المبكي أن الإمكانات العربية التي تؤهلها للسيطرة على كافة دول العالم وعلى رأسها الدول الغربية أصبحت عوامل جذب ومكنت هذه الأخيرة من إحكام السيطرة على الوطن العربي وإبقائه كوكباً تابعاً لنظامها المصلحي.

ولاشك أن الخلل يكمن في تغييب التكامل الاقتصادي العربي وعدم تفعيله ذلك أن هذا التكامل الطبيعي بين مصادر الثروة العربية المادية والبشرية يعتبر حجر الأساس الاقتصادي للأمن العربي (زلزلة، ١٩٨٠).

فالدول العربية تكون فيما بينها مجتمعاً متكاملاً من الناحية الاقتصادية وقد أثبتت التجارب أن أي بلد عربي لا يستطيع بمفرده أن يقوم بأعباء التنمية الاقتصادية أو بلوغ التقدم والاستقلال الاقتصادي دون التعاون المخطط والتنسيق مع الدول العربية. وبالتالي فإن تحقيق التكامل الاقتصادي يعد ضرورة بالنسبة للدول العربية خاصة في ظل النظام الدولي الجديد الذي تشكل التكتلات الاقتصادية أبرز ملامحه، وذلك انسجاماً مع حقيقة شديدة الوضوح تتلخص في عجز الدولة القطرية – مهما بلغت إمكانياتها – عن مواكبة الوضع الجديد وتأمين المستوى المطلوب من التطور والرفاهية لمواطنيها (علي، ٢٠٠٣).

وبالنظر إلى بعض المؤشرات يتراءى لنا مدى القوة التي تملكها الدول العربية في حال تكاملها واتحادها، إذ تتوفر فيها عناصر الإنتاج، فبالنسبة لرأس المال فيها عدد كبير من المصارف التجارية، كما تتوفر فيها قوة العمالة العربية بشكل كبير وبالنسبة للأرض تبلغ مساحة الوطن العربي (١٤) مليون كيلو متر مربع منها ثلاثة ملايين كيلو متر مربع صالحة للزراعة فضلاً عن سوق واسعة قوامها (٢٣٦) مليون نسمة يمثلون (٥%) من سكان العالم، وإذا كان الوطن العربي غنياً

بالطاقات البشرية فهو غني أيضا بموارده الطبيعية حيث ينتج (٢٥%) من الإنتاج العالمي للنفط ويستحوذ على (٦٠%) من الاحتياطي العالمي منه وينتج (١١%) من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي ويستحوذ على (٢٢,٥%) من الاحتياط العالمي ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤشرات سواء المادية أو البشرية هي في تزايد مستمر.

لقد أدرك الغرب ولا يزال هذه الحقيقة أي مدى قوة العرب في حال تكاملهم وما يترتب على ذلك من تهديد لمصالحهم فعلموا على تجزئة الوطن العربي وتفتيته برسم حدود مصطنعة لا ترجع إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى (أبو دية، ١٩٩٠). ونهبوا ثروات الوطن العربي واحتكروا أسواقه واستغلوها في تصريف الفائض من إنتاجهم، وبعد الاستقلال السياسي للدول العربية عمل الغرب على ربط اقتصادياتها به بحيث تبقى تابعة له (كامل، ١٩٩٦). والأخطر من ذلك زرع الكيان الصهيوني في قلب الجسد العربي الذي امتدت أطماعه إلى خارج فلسطين وبالتالي استنزاف الموارد العربية للأغراض العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية. وأخيراً وليس آخراً ربط الاقتصادات العربية بالمنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية ومحاولة دمجها في مشاريع إقليمية تهدف في النهاية إلى الإبقاء على تبعية الدول العربية للدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الدول العربية في ذاتها لم تحاول أن تثور على الواقع وأن تسعى إلى تغييره من خلال تذليل كافة العقبات تحول دون التكامل الذي يعد أساس المن الاقتصادي العربي، لا بل أنها تدعم الاقتصادات الغربية ومؤسساتها العالمية من خلال المبالغ العربية الهائلة التي تستثمر في هذه الدول أو تودع في بنوكها، هذه الأموال نفسها التي تعود إلى الدول العربية على شكل قروض ومساعدات غربية تعمق من تبعية الدول العربية اقتصادياً وسياسياً (المنذري، ١٩٩٨).

مما سبق يتضح أن التكامل العربي هو السبيل الوحيد لتعزيز الأمن القومي العربي في جانبه الاقتصادي وإنه ضرورة تقتضيها المصلحة الواحدة، وأنه إذا كانت المشاريع التكاملية كالاتحاد الكمركي والسوق المشتركة التي تتطلب تنازل الدول العربية عن قدر من سياستها صعباً في الوقت الراهن فإنه لابد من تفعيل المشاريع العربية المشتركة التي تشكل صيغة مرنة تحقق مصالح لكل الأطراف المعنية بها كخطوة أولى في سبيل التكامل المنشود.

والحديث عن البعد الاقتصادي للأمن القومي يتطلب الحديث عن الجانب الغذائي والمائي. فبالنسبة للأمن القومي الغذائي العربي وعلى الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية في الوطن العربي متمثلة بالمساحة الزراعية الوافرة وكذلك الموارد المائية والأيادي العاملة الكثيرة ورؤوس الأموال الضخمة فهناك على سبيل المثال مليارات الدولارات موزعة خارج الوطن العربي عبارة فوائض مالية للدول العربية النفطية، فضلاً عن السوق الواسعة والقادرة على استيعاب الواردات الزراعية العربية محل مثيلاتها غير العربية (الجميلي، ١٩٩٩) إلا أن الأمن العربي الغذائي غير متحقق ما يعكس سلباً على الأمن القومي العربي ويزيد من قدرة الأعداء على اختراقه اقتصادياً ومن ثم سياسياً.

وفي الحقيقة هناك جملة تحديات تواجه الأمن الغذائي العربي (ناصر، ٢٠٠٣):

١- تخلف الزراعة العربية في الطرق والأساليب الزراعية والتقنيات المستخدمة وتخلف البحث العلمي في الإنتاج الزراعي.

٢- ضعف التخطيط وضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي العربي، وانعكاس ذلك على البنى الأساسية من شبكات الري والصرف ووسائل نقل

ومستودعات تخزين وقلة الأراضي المستغلة من تلك الصالحة للزراعة. فالدول العربية تستثمر حوالي (٢٢,٥) فقط من الأراضي الصالحة للزراعة.

٣- ضعف خبرة الأيادي العاملة في المجال الزراعي، وتدني إنتاجية العمل الزراعي، وانخفاض المردود من وحدة المساحة، فضلاً عن سوء التصنيع والتسويق الزراعي.

٤- التقلبات المناخية الحادة وما يرافقها من جفاف وتصحر بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية، والاكتفاء بزراعة الأراضي عالية الخصوبة والقريبة من السوق.

٥- غياب السياسة السعرية المناسبة التي تضمن مصالح المنتجين والمستهلكين في آن واحد.

٦- الفجوة بين الطلب والإنتاج، فزيادة الطلب على المنتجات الغذائية الناجم عن ازدياد النمو السكاني، وارتفاع مستوى المعيشة وما رافقه من زيادة في الاستهلاك خاصة في دول الخليج العربي، لم يوازه في الإنتاج الزراعي لا كماً ولا نوعاً.

يبقى التحدي الأكبر للأمن الغذائي متمثلاً في غياب التكامل الزراعي بين الدول العربية، فمعظم جهود الأقطار العربية اتجهت إلى بناء مشاريع إقليمية وقطرية غير متكاملة بعيداً عن منظورها القومي، ولهذا أخفقت في تحقيق أهدافها لأن الموارد الطبيعية والمادية والطاقات البشرية موزعة توزيعاً متفاوتاً، فالدول العربية الغنية لا تملك المساحات الزراعية والأيدي العاملة بعكس الدول العربية الفقيرة. ولعل المثال السوداني يعكس هذه الحقيقة بشكل واضح، فالسودان وحدها توصف بسلة غذاء الوطن العربي بإمكانها أن تكفي الدول العربية مجتمعة من المواد الغذائية.

أما بالنسبة للأمن المائي العربي فليست حاله بأفضل من الأمن الغذائي، إذ أن الإطلاع على بعض الأرقام يظهر لنا مدى تردي الواقع المائي في العالم العربي. فالوطن العربي يقع من وجهة نظر الجغرافية المائية في الحزام الجاف وشبه الجاف، والموارد المائية المتجددة فيه تقل عن ١% من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد العربي من المياه لا يزيد (١٧٤٤) متر مكعب سنوياً في حين يبلغ المعدل العالمي (١٢٩٠٠) متر مكعب سنوياً وتقل كمية الأمطار الساقطة على (٨٢,١%) من مساحة الوطن العربي عن (٣٠٠) ملمتر مكعب لكل عام، والأخطر من ذلك كله أن ما يناهز (٥١%) من الموارد المائية المتجددة للوطن العربي تأتي من خارجه أي ما يعادل (١٦٠) مليار متر مكعب.

ويشكل كل من العدو الصهيوني وتركيا مصادر التهديد الرئيسية للأمن المائي العربي فالعدو الصهيوني لم يكتف بسرقة مياه الجنوب اللبناني والجولان السوري وحوض الأردن ومياه الضفة والقطاع، وإنما تمتد جريمته إلى مياه النيل من خلال مساعدة أثيوبيا على بناء السدود وغيرها من المشاريع المائية مما يقلل كمية المياه الواصلة إلى السودان ومصر ويضغط عليها لتزويد العدو الصهيوني بمياه النيل.

أما تركيا وأنها من خلال تنفيذ مشروع جنوب الأناضول الذي يتضمن إقامة (٢١) سداً و(١٧) محطة كهربائية فإنها ستفقد العراق وسوريا على التوالي (٧١,٥) و(٤٠) من حصصها على سبيل المثال، ولا يخفى على أحد انعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي والسوري. ولعل اعتبار تركيا نهري دجلة والفرات تركية ضاربة القوانين الدولية بعرض الحائط دليل واضح على التهديد التركي (الطرابلسي، ١٩٩٨).

ويتوقع أن الصراع القادم في الشرق الأوسط سيكون صراعاً على المياه، ويمكن رد الأسباب والدوافع التي تكمن وراء نشوء النزاعات بشأن المياه واحتمالات تحولها إلى صراع مسلح إلى ثلاثة أسباب رئيسية، أولها وقوع بعض منابع المياه العربية خارج الأرض العربية، وثانيها تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه وثالثها الاعتداء المباشر على موارد المياه العربية أو الحقوق العربية في المياه. وإذا كان الماء سبب الحياة مصداقاً لقوله تعالى: (**وجعلنا من الماء كل شيء حي**). فإن تحقيق الأمن المائي العربي ضرورة يتطلبها البقاء العربي واستمراره.

وبالتالي لابد من رص الصفوف واستجماع طاقات الأمة وقدراتها للدفاع عن حقها وأمنها وبقائها، لأن التشرذم الواقع إذا ما استمر لن يروي ظمأ الإنسان العربي، خاصة في ظل تعطش الأعداء وتكالبهم على الأمة العربية ومياهها.

• أهمية الأمن القومي العربي:

تبدو منطقة الشرق الأوسط متخمة بالأزمات ومحتقنة على أكثر من جهة وصعيد من العراق المتشظي والمنفلت من أي منطق والمتجه نحو الانهيار وبضوء انعكاسات إقليمية مدمرة. إلى لبنان المنقسم على نفسه والى انسداد الحل لمشكلة فلسطين وصولاً إلى استئثار إيران في المنطقة بأسرها لتصبح القوة المتحكمة في أجندة المنطقة وأمنها وخاصة بعد ما يسمى بانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

ومن المفترض أن تسهم هذه الأوضاع والأزمات والتحديات التي تهدد الأمن القومي العربي ككل إلى شحذ الهمم لرص الصفوف وللخروج باستراتيجية عربية وإجراءات على الصعيد الداخلي (الوطن العربي) وكذلك على الصعيد الخارجي.

والحقيقة انه لا يمكن لأحد أن يحصر التحديات والتهديدات التي تواجه الأمة العربية خاصة في ظل النظام الدولي الجديد وتكالب الأعداء عليها.

لذا لابد من استعراض لأبرز مصادر هذه التهديدات سواء على المستوى الداخلي للوطن العربي أو على الصعيد الخارجي. حيث أن معظم التحديات والتهديدات تأتي من خلال هذه المصادر على الإطلاق.

• التهديدات الداخلية

قبل الخوض في مصادر التهديدات الداخلية لابد من ملاحظة ثلاث نقاط:

الأولى: أن مصادر التهديد الخارجية هي من خلق بالأساس هذه المصادر أو على الأقل عمقها.

الثانية: إن هذه التهديدات والمصادر الداخلية ساهمت ولا تزال في تمكين التهديدات الخارجية من اختراق الأمن العربي وتحقيق أهدافها.

الثالثة: إن هذه المصادر لا تنفصل عن بعضها البعض لدرجة أنه يمكن تناولها في مصدر واحد إلا أن تناولها سيكون بشكل منفصل لإغناء البحث وتعظيم الفائدة وفيما يلي عرض لهذه التهديدات.

أ. التجزئة:

لقد كان لتجزئة الوطن العربي إلى عدة دول وسعيها المستمر في تأكيد الوطنية للدولة القطرية التي تشتت القدرات العربية والوقوف عائقاً أمام توفير متطلبات الأمن والتنمية، فقد أدى منهاج التنمية القطرية إلى خلق أبنية تتنافس معاً وتواجه نفس المشاكل الهيكلية كالسوق المحددة والطاقة الاستيعابية المحدودة وارتفاع كلفة الاستثمار وانخفاض العائد ومشاكل توزيع الدخل.

وكان من شأن تجزئة الوطن العربي إلى عدة دول لا تمتلك أي منها القدرة العسكرية الكافية لضمان تحييد مزايا الإقليم العربي في الصراع الدولي إن جعل عناصر القوة في موقع هذا الإقليم كالتحكم في مدخل البحرين الأحمر والمتوسط تمثل عناصر استثارة في تهديد الأمن العربي من جانب القوى الراغبة بالاستئثار بمزايا هذا الموقع كما أدت التجزئة إلى شرذمة المقومات الاقتصادية بحيث لم توفر لكل دولة المقومات الكافية لصيانة أمنها.

وأدت التجزئة إلى جعل عامل السكان احد مظاهر الضعف العسكري في بناء الأمن القومي العربي وأدى انخفاض عدد السكان بالنسبة للمساحة إلى عدم استغلال الجزء الأكبر من الأراضي العربية مما يسهل اختراقها مثل سيناء والجولان كما أن توزيع السكان بين الدول العربية لم يكن متناسباً مع موارد كل دولة فنشأت

مشكلة العلاقة بين دول يضغط فيها السكان على موارد ودول يقل فيها السكان بالنسبة لوفرة الموارد، مما أدى إلى استدانة الدول الأولى وبالتالي خضوعها لمشروطية الدول والمنظمات الدائنة. واستثمار الدول الثانية فوائضها في دول المركز وكلاهما انتهى به الأمر إلى التبعية، كما أدى نقص السكان في دول الخليج العربي إلى تدفق الهجرات الأجنبية لدرجة هددت التركيب السكاني لصالح غير العرب فهددت بذلك الهوية العربية لهذه الدول (مذحت، ٢٠٠٣).

وانتهى وضع الزراعة العربية في ظل التجزئة إلى النيل من القدرة الاقتصادية الإجمالية للدول العربية التي لم تستطع إلى الآن تحقيق أمنها الغذائي.

أما النفط الذي كان ينبغي أن يكون عاملاً هاماً في بناء الأمن العربي فقد أنتج في ظل التجزئة العربية عدة عوامل في تهديد الأمن سواء بتكريسه للتجزئة أو بتقسيم المنطقة العربية بين أغنياء وفقراء أو استثارة التدخلات الأجنبية إلى حد التواجد العسكري الأمريكي في مناطق إنتاج النفط أو تشويه نمط التنمية وإطلاق ثورة التطلعات الاستهلاكية أو استثارة سباقات التسلح والصراعات المحلية وإطالة أمدها. ولعل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أكبر دليل على تلك النقمة التي خلقها النفط في ظل التجزئة.

وأفقدت التجزئة الدول العربية إمكانية إحداث تصنيع يدفع بالصناعة التحويلية في كل منها إلى إمكانية السيطرة على نتاجها القومي الإجمالي، وأفقدتها القدرة على المنافسة أو التحول إلى الصناعات التصديرية. وإن من شأن ضعف القطاع الصناعي وتبعيته تكنولوجي عدم القدرة على إنشاء وتطوير صناعة أسلحة عربية تفك روابط التبعية القائمة لمصادر السلاح.

وخلاصة القول أن التجزئة العربية تعد بحق أولى مصادر التهديد للأمن القومي العربي وأخطرها، وأنها كانت وراء اختراق كل أبعاد الأمن القومي العربي وأخطرها، الذي لا يتحقق إلا بتعاضدها وسلامتها، خاصة في ظل نظام دولي جديد يستحيل معه تحقيق أي أمن وطني بشكل منفرد (الرشدان، ١٩٩٧).

ب. جدلية القطري والقومي

فقد تكونت جامعة الدول العربية عام (١٩٤٥) من سبع دول عربية مستقلة وأوجد ميثاقها نماذج للتفاعل بينها لا تتجاوز هذا الواقع القطري وإن لم تحل دون تخطيه وقد كانت واقعة الاستقلال القطري بحد ذاتها نقطة انطلاق لتكريس واقع الدول القطرية بحكم مصالح النخب الحاكمة وسعيها إلى ترسيخ أوضاعها استناداً إلى شرعيات وطنية، وتغذية النوازع الوطنية على حساب القومية، فظل الأمن القومي ولا يزال مفهوماً تتجاذبه جدلية الثنائي (القومي القطري) في إطار المؤسسة القومية (جامعة الدول العربية) ذلك أن الدول الأعضاء حجبت عن الجامعة أصلاً وفرعاً فلم تخولها أي سلطان على الدول الأعضاء منفردة أو مجتمعة، لأن هذه الدول تشبثت بالسلطات والصلاحيات وتمسكت بالسيادة القطرية لكل منها، وكان نتيجة ذلك أن وقع الأمن القومي عليلاً عاجزاً بين سيطرة المفهوم القطري وطموح المفهوم القومي. وأصبحت القطرية التحدي الأكبر والأخطر في مواجهة الأمن القومي العربي لا بل وأساس معظم التحديات الأخرى وخاصة الإقليمية والدولية. وقد انتهى الأمر إلى انتصار الواقع المريض على الطموح الشافي نتيجة لرغبات ومصالح دولية وأهواء ومصالح نخبوية ضيقة، ففي حين اعتمد الغرب سياسة (فرق تسد) وجدت معظم القوى الحاكمة أن سيادتها واستمرارها رهينة بهذه التفرقة، وكل ذلك كان على حساب الأمن القومي العربي الذي لم يتحمل نفقات هذه الفاتورة.

وقد أثبت التاريخ أن المشكلة الفعلية التي يمر بها النظام العربي حاليا تتمثل في اشتداد النزوع القطري، الأمر الذي جعل هذا النظام أقرب إلى منتدى دول منه إلى تنظيم سياسي قومي. وكان من نتائج تحدي الأمن القطري للأمن القومي وبخاصة أثر حرب الخليج الثانية وتداعياتها وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وأهوالها، أن ارتسمت ملامح جديدة على الأمنيين: القطري والقومي ومن أبرز هذه الملامح (الكيلاني، ١٩٩٤):

١- أن الدولة القطرية العربية بأمنها ومصالحها هي الحقيقة الواقعة التي لا يمكن تجاوزها، وعلى هذا فإن الأمن القومي يجد نفسه ملزماً بأن ينطلق من الأمن القطري ويتفاعل معه ولا يناقضه.

٢- إن الدولة القطرية في عالم التكتلات الاقتصادية والكيانات الحضارية الكبرى لم تعد تستطيع أن تحقق بمفردها وبإمكانياتها الذاتية أمنها الوطني أو صيانة وسلامة أراضيها ووحدة ترابها.

٣- إن الدولة القطرية أصبحت في أمنها الوطني عبئاً على نفسها، فأمنها يثقل كاهلها ويستنزف طاقاتها المادية والبشرية استنزافاً يبلغ حد الإفقار والتقصير على مشروعات التنمية في حين تنتقل الأموال المصروفة على الأمن القطري إلى احتكارات الصناعات التسليحية العالمية انتقالاً أشبه بالنهب والابتزاز منه بصفقات البيع والشراء العادية.

٤- إن حرب الخليج الثانية بينت أن الأمن القطري لكل بلد عربي يمكن أن يصون نفسه بقدراته الذاتية في حدود معينة واتجاه خصوم معينين وأن زمنه هذا يتعرض للخطر أو ينهار فيما وراء تلك الحدود واتجاه خصوم آخرين،

وأن الأمن القطري يضخم قدراته الذاتية بالقدرات القومية، وأن قدرته على الدفاع عن نفسه تزداد بقدر ما أضيف إليه من قدرات قومية.

٥- أن الحفاظ على جيوش حديثة وجاهزة ومسلحة تسليحاً متطوراً أمر ثقيل الأعباء خاصة على الدول النامية كالدول العربية، وهذه الأعباء تهون إذا ما اعتمدت الدول العربية على بنية الأمن القومي لتأمين سلامتها واستقلالها، وذلك في إطار التكامل والتكامل في المؤسسات والوسائل الدفاعية.

٦- أن التمسك بالمصالح القطرية لم يؤثر على الأوضاع الداخلية للدول العربية بل جعل الأمن العربي عموماً وبدرجات مختلفة غير قادر على إيجاد خطوط يمكن الوقوف عندها من قبل النخب العربية الحاكمة.

ج. التخلف والتبعية:

عند دخول الدول العربية في القرن الحادي والعشرين تم تصنيفها ضمن مجموعة الدول النامية، ولم يستطع المشروع التنموي في أي منها بعد حصوله على الاستقلال أن ينقلها إلى مصاف الدول المتقدمة أو حتى الدول الحديثة العهد بالتصنيع رغم ما توافر لكثير منها من موارد استثنائية ورغم العلاقات الخاصة التي ربطتها بالمراكز المتقدمة في العالم الصناعي.

لذا أصبح الأمن القومي العربي معرضا للخطر بسبب اعتماد الاقتصادات العربية على التخصص في عدد محدود جداً من السلع الأولية التصديرية التي لا تملك التحكم في أسعارها وكميات مبيعاتها، وأهمها النفط الذي تمثل عائدات صادراته النسبية الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الأقطار العربية، ومما يزيد من تعرض الأمن العربي للخطر الاعتماد على مورد واحد معرض للنضوب كدخل رئيسي، وزيادة تبعية الاقتصادات العربية لدول الاقتصاد الرأسمالي

المتقدمة ووقوع القرار المتعلق بكميات المبيعات والأسعار واستخدام العوائد النفطية خارج سيطرة الدول العربية المنتجة.

وفضلاً عن المؤشرات الاقتصادية للتخلف كضيق القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها وضآلة نسبة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي واتساع الفجوات التنموية بين البلدان العربية والدول الصناعية المتقدمة.

كما أن الدول العربية كذلك تعاني من كثافة مؤشرات التخلف الاجتماعي كارتفاع درجة الأمية والتفاوت الكبير في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية، وافتقار نسب كبيرة من السكان للغذاء المتكامل والكافي والحصول على المياه النقية وخدمات الصرف الصحي ووقوع نسبة كبيرة تحت خط الفقر المدقع.

وكان من الطبيعي أن يولد التخلف تبعية تعبر بشكل عام نمو صيغة العلاقة غير المتكافئة التي تربط الدول العربية بدول الغرب المتقدمة وقد تطورت هذه الصيغة فأصبحت هناك تبعية سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وثقافية. وقد ترتب على هذه التبعية تعميق قابلية الأمن القومي العربي للاختراق من خلال تعميق التجزئة العربية وفقدان التماسك الاجتماعي الداخلي. وكذلك ضعف إمكانية تحقيق الفائض الاقتصادي اللازم للتنمية وإطلاق ثقافات الاستهلاك وإضعاف القيم المرتبطة بالإنتاج واعتماد الدول العربية على استيراد المواد الغذائية من الخارج. والحقيقة أن اختراقات التبعية أكثر من تعد وتحصى، وأن ما تم ذكره يكفي لاستنتاج مدى خطورة هذا الوضع وضرورة السعي بجدية إلى التخلص منه.

د. غياب الديمقراطية:

يعاني الوطن العربي بشكل عام من أزمة الديمقراطية، ساهمت فيها التجزئة التي كرسها الاستعمار الأجنبي وعمقها الواقع العربي بتمويلها إلى حالة من الانتماء الفئوي أو القطري. وتتجسد هذه الأزمة في غياب المشاركة السياسية، وغياب المؤسسات الديمقراطية والانتخابات النزيهة، وعدم الاعتراف بالتعددية السياسية وعدم إمكانية تداول السلطة وغياب البنى الاجتماعية والاقتصادية والإطار الفكري الثقافي في المجتمع العربي اللازم لممارسة الديمقراطية والانفصال بين الحاكم والمحكوم ومن ثم غياب الشرعية.

ولاشك في أن الديمقراطية والشرعية وجهان لعملة واحدة فالشرعية السياسية أو على الأقل استمرارها تعني الاستناد إلى أساس معروف ومعترف به من جانب السلطة والقبول بهذه السلطة وطاعتها والولاء لها من جانب المواطنين. وهذا الأخير لا يتحقق إلا في ظل مؤسسات ديمقراطية تسمح للمواطنين بالاختيار السياسي الحر، الأمر الذي يوفر شرطي الرضا والقبول أساس الشرعية.

وقد أدى غياب الديمقراطية إلى غياب الشرعية السياسية الأمر انعكس على حجم الولاء للنظام السياسي، ذلك أنه كلما قلت درجة الشرعية قلت درجة الولاء وزاد ميل المواطن إلى استخدام العنف. وهذا العنف لا يقتصر على المواطنين بل يمتد إلى النظام السياسي نفسه، الذي يلجأ إلى تقييد الحريـــات وإغلاق قنوات التعبير السياسي ويصل إلى حد استخدام التعذيب الجسدي والاغتيالات السياسيـــة، ولذلك فإن من ضمن أهداف تحقيق الديمقراطية إزالة ظاهرة العنف السياسي بين الحاكم والمحكوم واللجوء إلى الحوار الديمقراطي والاحتكام لسيادة القانون (عبـــد الرضا، ١٩٩٢).

والواقع أن أعداد كبيرة من أفراد الشعب العربي تعرضت إلى انتهاكات لحقوقهم عبر اتصاف سياسات الأمن الداخلي العربي بردود أفعال متسرعة تنتهك القوانين المرعية وحقوق الإنسان، مما يزيد من حالات الاحتقان وانعدام الاستقرار السياسي وينعكس سلباً على الأمن الوطني والقومي. واليوم وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) باتت الديمقراطية أهم مداخل اختراق الأمن القومي العربي، حيث اتخذت الولايات المتحدة الأمريكيـــــــــة بعد هذه الأحداث بطرح سلسلـــــــــة من المشاريع كـــــــــان أبرزها مشـــــــروع الشرق الأوسط الكبير، حيث تضغط الولايات المتحدة من خلاله على الدول العربية باتخاذ خطـــــــوات جديـــــــــة في سبيل إصلاح الأوضاع العربيـــــة التي ترى فيها رحماً يولد العنف والإرهـــــــاب متجاهلـــــــة أسبابه الحقيقية.

الفصل الثاني

النظام الدولي الجديد وأثره على الأمن القومي العربي

لقد شاع استخدام مفهوم النظام الدولي الجديد منذ دخول العراق إلى الكويت في صيف ١٩٩٠ وتحديدا في ٢ أب ١٩٩٠ ولكن لا يعني هذا إن المفهوم قد ظهر فجأة هذه المشكلة بل يمكن تتبع جذوره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرح في سياق مطالبة بلدان العالم الثالث بنظام عالمي جديد أكثر عدلا ويأخذ مصالحها بعين الاعتبار، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تكلفت بإجهاض هذه الدعوات سواء كانت باتجاه نظام اقتصادي جديد أو إعلامي جديد لان ذلك سيفقدها الكثير من امتيازاتها (خليفة، ١٩٩٢). في حيث دعا الاتحاد السوفيتي في الفترة التي سبقت عام ١٩٨٥ إلى إقامة نظام دولي يتماشى مع الغاية النهائية لإيديولوجية الماركسية – اللينية ومشروعها الكوني، ومنذ العام ١٩٨٥ ومع تولي غورباتشوف (Gorpatshof) السلطة في الاتحاد السوفيتي، وتبنيه لسياسات البريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المصارحة والمكاشفة) تزايد استخدام هذا المفهوم بشكل واضح (غورباتشوف، ١٩٨٨) حيث راح يستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد في سياق الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص وكان غورباتشوف يقصد من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح الدلالة على انه النظام الذي أعقب الحرب الباردة والدلالة على انتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، وانه نظام يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن فيما تتضمن نزع السلاح وإحلال مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى، انطلاقا من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين – الأمريكية والسوفييتي – على فرض إرادته على الأخر، ونزع الصفة الأيدلوجية عن العلاقة الدولية (Dukes, 1989).

أما على صعيد الولايات المتحدة فلم يكن الرئيس الأمريكي جورج بوش (Bosh George) أول من طرح هذا المصطلح، حيث تعود الدعوات الأمريكية إلى النظام دولي جديد إلى الحرب العالمية الأولى، فقد دعا الرئيس الأمريكي ودرو ولوسن (Woodrow Wilson) بعد هذه الحرب واستنادا إلى النتائج الايجابية التي

حققتها لبلاده إلى نظام دولي جديد يقوم على الأخلاقية الليبرالية (عبـد الفتـاح، ١٩٩٦) وقـد تجددت هـذه الدعـوة بعـد الحـرب العالمية الثانية، فكافـــة رؤسـاء الإدارات الأمريكية عبروا بصورة أو بأخرى عن أن الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة وجدت من أجل قيادة العالم عبـــر نظام دولي يتماثل مع ثقافاتها ورؤيتها للحيـاة (Kegley, 1982).

وبالرغم من أن الرئيس السوفيتي غورباتشوف كان الأسبق في استخدام مصطلح النظام الدولي الجديد لتوصيف مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن قوة الدفع والانتشار الواسع الجديد لاصطلاح النظام الدولي الجديد يعودان لكثرة استخدام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" له منذ الأيام الأولى لحدوث أزمة الخليج الثانية (أبو لبدة، ١٩٩٩)، فقد استعمل "بوش" مصطلح النظام الدولي الجديد ٢٧٤ مرة خلال خطاباته الرسمية وأحاديثه العامة في الفترة مابين أب (أغسطس) ١٩٩٠ (احتلال العراق للكويت) حتى آذار (مارس) ١٩٩١ (إخراج العراق من الكويت)، وذلك في إطار الترويج لدور الولايات المتحدة في صياغة نظام دولي جديد وحمايتـه، والتبشير بمبادئ وقيم هذا النظام التي تقوم على الالتزام بقواعد القانون الدولـي والشرعيـة الدولية، وضمان الأمن الجماعي، ونبذ استخدام العنف في العلاقات الدولية، وضمـان (هيكل، ١٩٩٩) الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وحل الصراعات والمنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، ولا نريد استباق الحديث إلا أن واقع اليوم يشهد بزور هذه المبادئ التي أرادت الولايات المتحدة منها غطاء لتسويق مصالحها، والانفراد بموقع الصدارة على قمة النظام الدولي دون مشاركة أو منافسة من أحد.

• مفهوم النظام الدولي الجديد

الجديد في هذا المفهوم هو شيوع استخدامه خلال أزمة الخليج الثانية وبعدها بصورة مكثفة لم يسبق لها مثيل، من هذا المنطق يؤكد البعض على أنـــــه إذا كانت أزمة الخليج الثانية أول تحد حقيقي للنظام الدولي الجديد، فإنها وفي الوقت نفسه مثلت بوابة رئيسية لإرساء بعض أسس هـــــــــذا النظام وقواعده بحسب تصور القوة أو القوى الرئيسة الفاعلـــــــــة فيه (زهران، ١٩٩١).

وهكذا فان التغير في النظام الدولي لا يحدث فجأة وبدون مقدمات، بل عادة ما يكون محصلة لسلسة من التراكمات والتغيرات الجزئية التي حدثت عبر فترة زمنية طويلة نسبيا وما يحدث غالبا أن تغيرا هائلا يتم غي عصر من العصور بطريقة بطيئة كمية في البداية ثم متسارعة كيفية في النهاية، ثم يأتي حدث جلل – عادة حرب كبرى – ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتنقل البشرية من حالة إلى أخر، ومن تاريخ إلى أخر من التوازنات والعلاقات.

وهذا ما ينطبق على النظام الدولي الجديد الذي وجد شيوعا إبان أزمة الخليج الثانية فالواقع إن هذا النظام وان وجد في الأزمة فرصة للإشهار، فانه في الحقيقة اخذ في التكون منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن لم تبدأ تجلياته في الظهور إلا في السبعينات، وتسارعت مع نهاية الثمانينيات عندما اجتاحت رياح التغير بلدان أوربا الشرقية وأسفرت عن السقوط المدوي للأنظمة الشيوعية فيها، ومع مطلع التسعينات وبمناسبة أزمة الخليج الثانية، تم إعلانه ليعبر عن تغيير نوعي في العلاقات والتفاعلات الدولية.

وفي وضوء هذه التحولات الدولية العميقة أخذ مصطلح النظام الدولي الجديد في احتلال مساحة واسعة تعبيرا عن التغيرات الدولية وإظهارا للنمط الجديد في

مجمل التفاعلات على الساحة الدولية. الأمر الذي ولد مجالا واسعا من الجدل والاختلاف في أوساط الباحثين والمفكرين، ومن ثم تباينت حوله المواقف والرؤى، فعلى مستوى الفكر العربي انقسم المفكرون والباحثون تجاه النظام الدولي الجديد في بداية التسعينيات إلى ثلاثة أقسام:

١. القسم الأول: يرى أن هناك فعلا نظام دولي جديد، وان ملامحه وقواعده والياته بدأت تتضح وتتبلور، وبصفة خاصة منذ اندلاع أزمة الخليج.

٢. القسم الثاني: يرى عدم وجود نظام دولي جديد، وان هذا الشعور يتضمن نوعا من الوهم أو الخداع، لان التطورات الكبرى آنذاك تتضمن أحداث تغيرات في شكل ومضمون التفاعلات الدولية فيما بين دول الشمال فقط، بينما ستظل أسس وقواعد النظام القديم هي الحاكمة للعلاقات بين الشمال والجنوب، وبالتالي فان الأمر لا يعدو أن يكون إعادة صياغة للمبادئ القديمة في شكل قوالب جديدة تحت غطاء الشرعية الدولية.

٣. القسم الثالث: ويمثل التيار الغالب في الفكر العربي، حيث يرى بأن هناك مجموعة من التحولات والتغيرات الكبرى سيكون من شأنهـــــــــا خلق نظـــــام دولي جيد، وان المرحلة الراهنـــــــــــة – مرحلة التغيرات الكبرى – هي مرحلة انتقالية يتداعى خلالها النظام القديـــــــم ويتبلور النظام الجديد.

وأيا كان الأمر، فان التغيرات التي شهدها ويشهدها النظام الدولي منذ منتصف الثمانيات تفرض الحديث عن جديد في النظام الدولي يميزه عن سابقه الذي ساد أبان حقبة الحرب الباردة، ولعل هذا الأمر موضوع اتفاق تشير إليه اغلب الدراسات العربية والغربية، أما الاختلاف بينهم الذي يتمحور حول طبيعة هذه

التغيرات وما أفضت إليه، فانه يرجع إلى عمق التحولات الدولية وسرعة حدوثها وتداخلها وتداعياتها، الأمر الذي تضاءلت معه القدرة على التنبؤ بما قد تؤول إليه الأمور (أبو لبدة، ١٩٩٩).

واليوم وبعد مرور حوالي خمسة عشر عاما على بداية الانطلاقة الحقيقية لهذا النظام لم يعد هناك أدنى شك بأن ما هو قائم يختلف تماما عما كان، وهذا ما أثبتته الوقائع والمشاهدات لتفاعلات هذا النظام وعلاقاته، وكما سبق أن أشرنا يبقى النظام نظاما بغض النظر عن تأثيراته على الدول الفقيرة، الأمر الذي يعني في التحليل الأخير بأن هناك نظاما دوليا جديدا له سماته وملامحه التي تميزه عن النظام السابق، وانه إذا كان مختلفا بشأنه في الماضي عقب أزمة الخليج الثانية وعدم استيعاب التغيرات آنذاك، فانه اليوم قد وصل إلى قمته عقب أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وما رافقها من تداعيات، وأكد أنه بالفعل نظام دولي جديد.

- **عوامل ظهور النظام الدولي الجديد**

سبق الإشارة إلى أن التحول من نظام دولي إلى أخر يكون نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي تشكلها سلسلة معينة من التراكمات والتغيرات الجزئية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، والنظام الدولي الجديد كأي نظام أخر يخضع لقواعد هذه المعادلة، وما يهمنا هنا أن نعرض لأهم هذه العوامل والمتغيرات التي يعود لها الفضل الأكبر في إخراج النظام الدولي الجديد بالصورة القائمة، ويمكن تحديد أربعة متغيرات يتمحور حولها تركيز أغلب المهتمين في هذا المجال وهي: الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة، والتحولات في الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوربا الشرقية منذ عام ١٩٨٥، وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وحرب الخليج الثانية وفيما يلي عرض لأهم جوانب هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها في تشكيل النظام الدولي الجديد :

١- الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة : تشكل التطورات العلمية المعاصرة ثورة جديدة بكل المقاييس والمعايير، ويطلق عليها الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة. بهدف الدلالة على اختلافها وتميزها الجوهري عن الثورتين السابقتين عليها، فالثورة الأولى بدأت في انجلترا وتبعتها فيها الدول الأوربية والولايات المتحدة، واستندت الى المخترعات العلمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وركزت على التكنولوجيا الثقيلة لصناعات الحديد والصلب وما نجم عنها من صناعات للآلات والعربات والدبابات، والثورة الثانية جاءت بعد الحرب العالمية الثانية واعتمدت على التقدم التكنولوجي الذي حدث إثناء فترة الحرب وفي مقدمته اكتشاف إسرار النواة واختراع الأسلحة النووية، وعكفت على الصناعات الأقل ثقلا مثل الصناعات الكيماوية، ووجدت هذه الثورة قاعدتها الأساسية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

أما الثورة الثالثة التي نحن بصددها، فإنها تقوم على التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الالكترونية والحواسب الإلية والهندسة الوراثية وغيرها، وتتميز بأنها تقوم على الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثفة، وبالتالي فهي تعتمد على مصدر متجدد وهو التدفق اللامتناهي للمعلومات، التي ساهمت في دمج العلم بالتكنولوجيا وحولته إلى قوة إنتاجية مباشرة، وتتركز القاعدة الأساسية لهذه الثورة في الولايات المتحدة واليابان تليها بعض دول أوربا العربية وبعض الدول الصناعية الجدية في شرق أسيا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثورة لم تأت فجأة، فقد نمت وتراكمت منذ الحرب العالمية الثانية ولكن الجديد فيها كثافة هذه التطورات ووصولها إلى قاعدة واسعة من الإفراد ودخولها في أعادة توجيه الحياة والإنتاج والتوزيع بصورة جذرية.

وما يهمنا هنا هو تأثير هذه الثورة وسيطرتها على شؤون العالم وان كان ذلك بدرجات متفاوتة وعلى مستويات متعددة، فقد أدت هذه الثورة إلى إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية سواء القومية منها أو الإبرة للقوميات، والى إعادة توزيع الفائض على الصعيد العالمي، وإعادة توزيع مراكز القوى فيه من خلال إعادة تعريف عناصر القوة في الدولة، وأدت إلى فتح مجالات جديدة للتعاون والتنافس بين الدول الصناعية الكبرى التي من المؤكد ستلقي بتأثيرها على دول العالم الثالث، الأمر الذي سيترك أثارا بالغة على العلاقة والتوازن بين الدول، فضلا عن إعادة تعريف بعض المفاهيم الأساسية مثل السيادة والحدود.

وعلى صعيد الثقافة فان الثورة الهائلة في مجال الاتصال والمعلومات قد مكنت الدول الممسكة بزمام هذه الثورة وعلى رأسها الولايات المتحدة من نشر قيمها و(إيديولوجيتها) وإسباغها بطابع عالمي – العولمة الثقافية – الأمر الذي ينعكس سلبا على الخصوصيات الثقافية والحضارية لباقي الشعوب.

وهكذا يمكننا القول أن كافة التغيرات التي جرت وتجر في الوقت الراهن تتم في اطار ثورة تكنولوجية ثالثة، تعتبر من المدخلات الهامة في تحديد طبيعة هيكل أو بنية النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولعل انهيار الاتحاد السوفيتي ذاته – الذي أفسح المجال بشكل رئيسي لبروز النظام الدولي الجديد – يرجع في أحد أسبابه إلى عجز الاتحاد السوفيتي عن مواكبة انجازات هذه الثورة، وعدم قدرته على ملاحقة مخرجاتها في دول المعسكر الرأسمالي وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- التحولات في الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوربا الشرقية منذ عام ١٩٨٥ : يمكن القول أن عام ١٩٨٥ يعتبر بداية التحولات العميقة التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي وبقية مجموعة الدول الاشتراكية في اوربا الشرقية، حين تولى

غورباتشوف. الحكم في الاتحاد السوفيتي، وقد مثلت سياسة (البيروسترويكا) و(الجلاسنوست) اللتان طرحهما غورباتشوف قوة الدفع للتحولات في الاتحاد السوفيتي وفي بقية دول أوربا الشرقية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولعل تأثر دول أوربا الشرقية بهذه التحولات يعود الى عاملين رئيسين:

أولا: طبيعة الارتباط التاريخي والسياسي والإيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوربا الشرقية.

ثانيا : أن مظاهر الأزمة في دول أوروبا الشرقية كانت قريبة من تلك التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي عشية تولي غورباتشوف السلطة، ومن هنا انطلقت عدوى البيروسترويكا السوفيتية بسرعة كبيرة نحو دول أوروبا الشرقية، فكانت بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، لاسيما وأن الاتحاد السوفيتي كان يمثل الدولة القائد لمجموعة الدول الاشتراكية وقطبها المركزي، وقد أفضت التحولات العميقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول المنظمة الاشتراكية إلى :

١. انهيار الأنظمة الشيوعية في هذه الدول – وهي أنظمة كانت تتمحور حول الحزب الواحد والايدولوجية المغلقة والدور المركزي لدولة– واتجاهها إلى تبني أشكال جديدة من التعددية السياسية والاقتصادية الحر، الأمر الذي ترتب عليه تحلل الهياكل التنظيمية للكتلة الاشتراكية وهي الكومنفورم والكوميكون وحلف وارسو، وعلى الصعيد الخارجي اتجهت هذه الدول إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي والسعي الى الاشتراك في المؤسسات الاقتصادية الدولية.

٢. انتهاء المواجهة الإستراتيجية بين العملاقين – الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة – وبالتالي وضع نهاية للحرب الباردة بمعناها التقليدي.

٣. إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوربا الشرقية ووسط أسيا، فقد كان للقوة السوفيتية الضخمة الدور الأساسي في دعم استقرار أوربا وخاصة أوربا الشرقية والوسطى، التي مثل الغليان القومي والفوضى العنيفة لحركة القوميات المتصارعة فيها قاعدة عدم الاستقرار التي أفضت إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة مركزية جاذبة عمت التمزقات – التي تتمحور في اغلبها حول النزعة القومية – مختلف دول أوربا الشرقية، وقد قاد ذلك الانهيار العظيم الى عادة تسكين جمهوريات الاتحاد السوفيتي في روابط جغرافيا وسياسة إقليمية جديدة، والى أحداث تغيرات جغرافية سياسية ناشئة عن اهتزاز التوازنات الإستراتيجية في أوربا بصورة خاصة.

وهكذا فقد كان لنهاية الحرب الباردة وتطبيق (البروسترويكا) و(الجلاسنوست) الدور المركزي في تحريك التحولات الكبرى في الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية – داخليا وخارجيا – خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وقد كان التحولات التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه تأثيراتها وانعكاساتها العميقة على النظام الدولي وصورته الراهنة.

٣- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه: يتفق بعض الباحثين على ان الاتحاد السوفيتي قد دخل في أعقاب الانقلاب الفاشل الذي وقع ضد "غورباتشوف" في أب ١٩٩١ مرحلة التفكك والانهيار كدولة وككيان سياسي بصورة متسارعة، تمثلت في اتجاه جمهورياته نحو الاستقلال وقيامها بتشكيل رابطة الكومنولث الجديد على أنقاض الإمبراطورية المتهاوية الأمر الذي سهل وقوع العراق في الفخ

المنصوب له وهو احتلال الكويت، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسرب معلومات عن الأفعال والممارسات الكويتية في حقول النفط العراقية وخاصة حقل الرميلة الجنوبي، في الوقت الذي تشرف فيه على المناورات العسكرية الكويتية إزاء عدوهم الشمالي (العراق)، ويمكن ملاحظة استدراج العراق إلى هذا الفخ أيضا في قول السفيرة الأمريكية (غلاسبي) للرئيس العراقي آنذاك صدام حسين بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنأى بنفسها عن الخلافات العربية العربية.

وما أن قام العراق بدخول الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ حتى استوت الطبخة الأمريكية، وتهيأت الذريعة المطلوبة لها ولحلفائها لتنفيذ خططها في المنطقة، وهكذا فقد وضعت الأزمة النظام الإقليمي العربي في مواجهة مع النظام الدولي، وقد تمكن هذا الأخير بفضل التحرك النشط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل التحالف السياسي والعسكري الدولي المضاد للعراق من تثبيت دعمائمه، بينما عانى الأول من الانقسام والفوضى والتبعثر نتيجة لتباين المواقف والرؤى حيال الأزمة وتداعياتها وسبل معالجتها والخروج من مأزقها.

ونتيجة للكيفية التي أدارتها الولايات المتحدة الأزمة ثم الحرب على مختلف الصعد السياسية والعسكرية، تمكنت من ممارسة دور القوة العظمى الوحيدة القادرة على صياغة النظام الدولي الجديد وحمايته، ولعل ما يعزز ذلك تلك القدرة الفريدة التي أكدتها الولايات المتحدة في التأثير على حلفائها وحشدهم خلف سياستها، وتوزيع الأدوار على تلك الدول التي تراوحت مابين الدعم المالي والاقتصادي إلى الانضواء تحت الراية العسكرية الأمريكية الأمر الذي يشير إلى خضوع القوى الأخرى للإرادة الأمريكية أو القبول بها ولو مرحليا.

١. إن الانتصار الكاسح الذي حققته قوات التحالف على العراق أدى الى تدعيم مركز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوى العظمى الوحيدة بالمعنى الاستراتيجي في عالم ما بعد الحرب الباردة، فهي أولا تخلصت من عقدة فيتنام، وثانيا دعمت نفوذها في منطقة الخليج الأمر الذي يدعم مركزها في مواجهة أي قوى كبرى منافسة أو أي قوة سيكون لها في المستقبل القدرة على المنافسة وخاصة أوربا الغربية واليابان والصين وروسيا، وثالثا كشفت الأزمة عن استمرار علاقات الوفاق بين الشرق والغرب من جهة، حيث اتفقت الدولتان العظميان بشأن إدانة العراق والتأكيد على انسحابه من الكويت دون قيد أو شرط كما أكدت الأزمة استمرار تراجع دور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على الصعيد العالمي من جهة أخرى حيث كان الاتحاد السوفيتي يمر بظروف قاسية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى تقليل قائمة البدائل المتوافرة له للمناورة على الصعيد الدولي، الأمر الذي دفع غورباتشوف الرئيس السوفيتي آنذاك إلى محاولة الاستفادة من الأزمة والحصول على المزيد من المعونات الاقتصادية، وحجب التاييد الدولي عن الحركات الانفصالية التي كانت محتدمة على أشدها في دول البلطيق الثلاث (لاتفيا، استونيا، ليتوانيا) ولم يكن ذلك متاحا الا من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة لإدارة حروب منطقة الخليج بشروطها ووفقا لرؤيتها ومصالحها.

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة عمدت إلى استخدام أقصى ما في حوزتها من آلة عسكرية متطورة تقوم على التكنولوجيا، ليس فقط بقصد تحقيق نصر عسكري حاسم في مدة زمنية قياسية وإنما أيضا توجيه رسالة لمنافسيها المحتملين كاليابان وأوربا بعدم جدوى أي محاولة من قبلهم لإنكار الدور القيادي للولايات المتحدة في المرحلة المقبلة أو التغاضي عنه.

٢. ارتباط الأزمة بمغير حساس ومهم – النفط – وبالذات في ضوء المتغيرات الدافعة الى قيام نظام دولي جديد، فأحد مبررات التحرك السريع للولايات المتحدة حيال الأزمة وحشدها لقوات التحالف الدولي هو الحيلولة دون هيمنة العراق على نفط الخليج، مما يعني من استمرار تدفق النفط الى الولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي فان سيطرت الولايات المتحدة على النفط ولو بطريقة غير مباشرة آنذاك يمثل أحدث المداخل لإعادة صياغة علاقاتها بأوربا الغربية واليابان على أسس جديدة، تفضي أخر ما تفضي إليه إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة كقطب أوحد في المستقبل المنظور.

وترتيبا على ما سبق، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف المواجهة للازمة بكل أبعادها من اجل تحقيق مزايا إستراتيجية بعيدة المدى إزاء مكامن التحدي المحتملة، وبما يمكنها من صياغة واقع دولي جديد تحتل فيه الدور الأول على صعيد السياسة الدولية.

٣. بروز دور الأمم المتحدة التي تجسد في سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن التي أعطت الشرعية الدولية لتحرك التحالف الدولي ضد العراق، وتشكل الطريقة التي ادارت بها الأمم المتحدة هذه الأزمة سابقة فريدة من نوعها، إذ لا يوجد لها مثيل في تاريخها، فقد اتخذ مجلس الأمن حيال هذه الأزمة أثنى عشر قرارا، وانعقد مرتين على مستوى وزراء الخارجية، وكل ذلك خلال فترة زمنية لا تتجاوز الأربعة أشهر بدءا من دخول العراق للكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠ وحتى ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، كما جاءت قرارات مجلس الأمن جميعها استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق وعكست إصرارا على استخدام أقصى ما في حوزة مجلس الأمن من سلطات وهذا كله جديد على الأمم المتحدة فلم يسبق لمجلس الأمن أن اتخذ مثل هذا العدد من القرارات تجاه

أزمة واحدة، كما أنه لم يتجمع على مستوى وزراء الخارجية في الفترة الممتدة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٩٠ سوى مرتين فقط.

٤. مثلت الأزمة مناسبة لإبراز الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة وتجسيد لبعض تطبيقاتها وخاصة في مجال التسليح والمراقبة والإنذار والاتصالات والمعلومات، الأمر الذي ساهم في تقليص زمن الحرب.

وخلاصة القول وكما ذكرنا سابقا أن أزمة الخليج، وان كانت أول تحد حقيقي للنظام الدولي الجديد، إلا أنها في الوقت نفسه شكلت بوابة رئيسية لإرساء بعض أسس وقواعد هذا النظام، وبالتالي شكلت إحدى عوامل التحول إلى النظام الدولي الجديد، ودلت على أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي طبعها نزاع الشرق مع الغرب قد انتهت.

* العولمة وأثرها على الأمن القومي العربي

منذ عام ١٩٩٠، تم إسدال الستار على المشهد الأخير من العلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية، حيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، وولادة المشهد العالمي الجديد المحكوم بالرؤى والممارسات الأحادية للنظام الرأسمالي في طوره الأمريكي المعولم.

وبولادة هذا المشهد، تكرس انجاز ميزان القوى لصالح المشروع الأمريكي في الهيمنة على هذا الكوكب وإخضاعه – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – للسياسات والمصالح الأمريكية، حيث تحولت معظم حكومات وأنظمة العالم إلى أدوات خاضعة أو شريكة من الدرجة الثانية للنظام الامبريالي الأمريكي في هذه المرحلة التي قد تمتد إلى عقدين أو أكثر من هذا القرن الحادي والعشرين، خاصة وانه لا يزال أمام الهيمنة الأمريكية أيام عمر مشرقة – كما يقول سمير أمين – حيث

أن "الكتل" الإقليمية القادرة على تهديديها ليست على جدول الأعمال، ذلك أن العولمة الليبرالية السائدة حاليا ليست عولمة اقتصادية بحتة مستقلة عن إشكالية الهيمنة او منطق التوحش الامبريالي التوسعي وأدواته الذي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة التي تعلم أن الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها، وان سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائيا الديمقراطية والسلام، أنما هو – كما يقول سمير آمين بحق – خطاب أيدلوجي مبتذل لا أساس علميا له، وبالتالي فان ما يجب أن يستنتج من هذا الاعتراف إنما هو أن الولايات المتحدة سوف توظف قوتها العسكرية الاستثنائية من اجل إخضاع الجميع لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية، بمعنى أخر لن تكون هناك عولمة دون إمبراطورية عسكرية أمريكية، تقوم على المبادئ الرئيسية التالية (أمين، ١٩٩٩):

١– إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من اجل إدارة السياسة العالمية

٢– تكريس التناقضات داخل أوربا من اجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

٣– تكريس المنهج العسكري أو عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة

٤–توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الشعوب لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية وبما يساهم في تخفيض بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية ثانية.

أخيرا، إن الدعوة إلى مقاومة العولمة الأمريكية ومواقفها العدائية، مع حليفها الصهيونية في بلادنا، هي السبيل الوحيد لمجابهة هذه الهيمنة والتغلب على أثارها وأدواتها، عبر التأسيس النظري والعلمي لخطوات الأولى على طريق الخروج من الأزمة الراهنة التي تتمثل في الحوار الجاد والمعمق لبلورة آليات إعادة بناء الحركة العربية، في موازاة الحوار بين جميع أطراف اليسار العالمي لإعادة بناء الإطار

الاممي الثوري الديمقراطي كعولمة نقيضه للنظام الرأسمالي الامبريالي كله (ياسين، ١٩٩٩).

• مسار وركائز العولمة:

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي – في العقد التاسع من القرن العشرين – حدثا روسيا فقط، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيدا لدورها – الذي تمارسه اليوم – كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

وفي سيقا هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللا محدود، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية، السياسة ولاقتصاد بجانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وان المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزا للاستق بال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة – في العالم الثالث – فقدت وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي الجديد تحت عناوين تحرير التجارية العالمية وإعادة الهيكلة، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي الجديد أو ما يسمى بالعولمة (Globalization) التي بدأت تنتشر وتتغلغل في أرجاء كوكبنا منذ بداية ثمانينيات القرن الماض حتى بداية هذا القرن الحادي والعشرين، لدرجة أن أحدا لم بعد يماري – كما يقول جاد الكريم الجباعي – في واقع أن الرأسمالية جددت نفسها، ولا تزال على الأرجح قادرة على تجديد نفسها، ولا سيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، ولكم ما يغفل عنه كثيرون أن

كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي الى التغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتي نعيشها اليوم، وما ذلك إلا لسبب تعمق الطابع العالمي للقيمة، وتعمق الطابع العالمي لتقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الإنتاج وصيرورة السوق العالمية المبتورة، كما يصفها سمير أمين، كحقائق واقعية، ومع ذلك لا تكف التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عن العمل والتأثير في بنيته وأدائه، وفي مقدمتها التناقض بين رأس المال والعمل، ولاسيما في ظل الكشوف العلمية وثورة الثقافة، وتحول المعرفة إلى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي سوى بعض مظاهر التناقض (حداد، ٢٠٠٠). يؤكد على ذلك تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ الذي كشف عن تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في البلدان النامية الذي من شأنه إعاقة عملية تخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان، ويضيف التقرير، انه على الرغم من استمرار ارتفاع أسعار النفط فقد هبط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢,٥% مقابل ٣,٢% عام ٢٠٠١ وما رافق ذلك من تراجعات، ليس على المستوى الاقتصادي/الاجتماعي فحسب، بل على الصعيد السياسي حيث تزايده بصورة غير مسبوقة مظاهر تعمق تبعية الأنظمة في هذه المنطقة وخضوعها الكامل للهيمنة الرأسمالية في نظام العولمة الأمريكي، يشهد على ذلك تفاقم الأزمات المستعصية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتكريس مظاهر التبعية والتخلف في بلدان العالم الثالث عموما، وفي بلدان النفط خصوصا، رغم ارتفاع الأسعار إلى ما يقرب من (٨٠) دولار للبرميل الواحد في منتصف عام ٢٠٠٦.

السؤال الذي نطرحه هنا ونحاول الإجابة عليه، هل العولمة نظام جديد ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيرا عن شكل التطور الأخير للامبريالية منذ نهاية القرن الماضي؟ وهل تملك العولمة كظاهرة إمكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمرا واقعا في القرن الحادي والعشرين؟

أولا: المعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية، فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوربا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في فرنسا وبريطانية وألمانيا والولايات المتحدة وغيرهـا، لم تكـن هذه الدول القوميــة الحديثة والمعاصــرة ســوى محطة لتمركـز الإنتــاج الصناعي ورأس المــال علــى قاعـدة المنافسة وحريـــة السوق، للانطــلاق نحـــو التوسع العالمي اللا محدود، انسجاما مع شعار الكوسموبوليتية Cosmopolitanusm أو المواطنة العالمية الذي رفعته منذ نهاية القرن التاسع عشر، وهي نظرية تدعو الى نبذ المشاعر الوطنية والثقافـــة القومية والتراث القومي باسم وحدة الجنس البشري، ومن الواضح ان هـــذا الشعار الإيديولوجي صاغته الرأسمالية في مواجهة شعار الاممية البروليتارية Proletarian Internationalism وجوهره "يا عمال العالم أتحدو"، لكن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأوربي / الأمريكي في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين من جهة، وبروز دور الاتحاد السوفيتي وما رافقه من انقسام العالم عبر ثنائية قطبية، فرضت أسسا جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل من جهة أخرى، وبتأثيره هذه العوامل لم يكن أمام دول المعسكر الغربي سوى أعادة النظر – جزئيا – في آليات المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللا محدود، كما عبر عنها أدم سميث الأب الأول لليبرالية، حيث توصلت للخروج من أزمتها عام ١٩٢٩، إلى ضرورة إعطاء الدولة دورا مركزيا لإعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي، يتيح مشاركتها في إدارة الاقتصاد في موازاة الدور المركزي للسوق الحر وحركة رأس المال، وقد تبلور هذا التوجه في قيام هذه الدول بتطبيق الأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر

الاقتصادي "جون ماينارد كينز" حول دور الدولة دون أي اهتمام جدي للتراجع الملموس حينذاك الذي أصاب شعار الكوسموبوليتية، ومن أهم هذه الأسس :

١- تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية.

٢- إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدول (القطاع العام)

٣- حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال.

٤- دور الدولة في تفادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار.

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي وحلفاؤها في الأطراف في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية الكينزية طوال الفترة الممتدة منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى نهاية العقد الثامن منه، حيث بدأت ملامح انهيار منظمة البلدان الاشتراكية وبروز الأحادية القطبية الأمريكية وايديولجية الليبرالية الجديدة.

على أن هذه الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، لم يكن مقدرا لها أن تكون بدون شكلين متناقضين من التراكم، الأول التراكم السالب في بنية المنظومة الاشتراكية أدى في ذروته إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، والثاني التراكم في بنية النظام الرأسمالي – بالرغم من أزمته الداخلية – الذي حقق تحولا ملموسا في تطور المجتمعات الرأسمالية قياسا بتطوير مجتمعات بلدان المعسكر الاشتراكي، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل، خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات، إعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية " فردريك فون هايك، ورونالد رجان عام ١٩٨٠ ومستشاره الاقتصادي " ميلتون فريدمان " وكلاهما أكد على أهمية العودة إلى قوانين السوق

وحرة رأس المال وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة New Liberalism التي تقوم على :

١- كلما زادة حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع

٢- تحرير رأس المال والغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية.

أنها باختصار، دعوة الى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد، انسجاما مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي – الى حرية الملكية والسوق والبيع والشراء، ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة لا إلى المساواة.

في ضوء هذه السياسات، اندفعت آليات الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية WTO وبحماس بالغ، في الترويج لهذه الليبرالية، بل والضغط على كافة الدول عموما والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي يمثل كما يقول. ز رمزي زكي " أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها، لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف، بما يحقق مزيدا من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصادي، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة" (ولعلو، ١٩٩٦).

ثانيا : بالطبع لم يكن ظهور مفهوم العولمة الاقتصادية معزولا عن الانهيار الايدولوجيا الذي أصاب العالم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، بها هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي، بدءا من "عصر نهاية الايدولوجيا" إلى "صراع الحضارات"، و"نهاية التاريخ عند

الحضارة الغربية" وهي مجموعة أفكار بقدر ما تفتقر إلى الانسجام العام والتواصل مع البعد الإنساني للفكر الغربي الحديث، ونعني بذلك فكر النهضة والتنوير بكل مدارسه المثالية والمادية، فإنها تتقاطع مع الأفكار النازية كما صاغها تريتشكه ونيتش، عندما تتحدث عن تفرد الحضارة الغربية – ضمن إطارها الثقافي والجغرافي – بالقوة والعظمة دون أي دور أو ترابط مع حضارات العالم الأخرى، وعلى أساس أن حضارة الغرب – كما يقول صموئيل هنتنجتون – " لها جوهر واحد ثابت لا يعرف التغير، وهوية مطلقة تبقى كما هي عبر القرون " وكذلك الأمر عند " فرنسيس فوكوياما " الذي يرى أنه " بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية الجديدة، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الايديولوجي"؟ (العمار، ٢٠٠٠).

أن تصور " فوكوياما " للعالم بعد نقطة النهاية هذه – أو " نهاية التاريخ " أو " نهاية الصراع الأيدلوجي " – يستند على أنه لا وجود لتناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في أطار الليبرالية الحديثة، ومع ذلك فليس من الضروري عند نهاية التاريخ أن تصبح كل المجتمعات مجتمعات ليبرالية، بل العكس يرفض هذا التجانس ويؤكد أن البلدان التي تنتمي فقط إلى الحضارة الغربية هي التي يجب أن تؤكد سيطرتها على العالم كله، على قاعدة السادة والعبيد، لان بلدان العالم الثالث عموما – حسب فوكوياما – ستكون مصدرا يهدد الحضارة الغربية، سواء بشعارات التطرف القومي او الديني أو بالأوبئة والأمراض والتخلف، وبالتالي لابد من إخضاع العالم الثالث باعتبارهم " أعداء الغد "، " هذه الرؤية الأيدلوجية العنصرية تستهدف بصورة مباشرة توضيح الجوهر الحقيقي للامبريالية في ظل العولمة الرأسمالية السائدة اليوم، إذ أن: الامبريالية هي السيطرة والتحكم والتملك والاستغلال الذي تمارسه الطبقات السائدة في دولة – امة على امة أخرى وعلى مواردها وسوقها

وسكانها ". وحاليا وعلى نطاق غير مسبوق تتحكم البنوك والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية لأوربا والولايات المتحدة الأمريكية في الغالبية العظمى لأهم المنظمات الاقتصادية ز وتتمثل الوظيفة الأساسية للدولة الامبريالية في السيطرة بكيفية تسمح بازدهار شركاتها متعددة الجنسيات ز وتقدم الدولة الامبريالية في السيطرة بكيفية تسمح بازدهار شركاتها متعددة الجنسيات. وتقدم الدولة الامبريالية مساعدات لجيش صغير من الأيدلوجيين (المفكرين) الرأسماليين في بلدان المركز، إلى جانب العديد من الأيدلوجيين والمثقفين الليبراليين الجدد في بلدان العالم الثالث الذين باتت مصالحهم الشخصية بديلا لولائهم الوطني أو القومي.

ففي الماضي شارك رجال الدين والسلطات الاستعمارية في الشحن العقائدي للشعوب المغلوبة على أمرها. أما حاليا فان وسائل الاتصال الجماهيري ونظام التعليم العالي والمنظمات غير الحكومية التي تمولها الإمبراطورية ودعاية الفاتيكان كلها تؤسس النموذج الايدولوجيا الذي يصف الخضوع بما هو " تحديث "، والاستعمار الجديد بما هو عولمة والمضاربة المالية بما هي عصر الإعلاميات في ظل النظام الإكراهي الامبريالي للعولمة، عبر المركز الأمريكي الأوربي، فالعولمة هنا هي شكل انتشار السلع والمنتجات والثقافة والإعلام والمعلومات، أما مضمونها مركزي إلى أبعد الحدود عبر سيطرة رأس المال الأمريكي الأوربي على حركة ومسار السلع المادية والثقافية والإعلام..... الخ. ولذلك فان فكرة أن العولمة تخلق عالما مترابطا هي خاطئة بالفعل لأنها خلقت عالما محكوما في مساحة ٨٥ % منه لرأس المال الأمريكي الأوربي الأمر الذي يفسر لماذا يواصل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نموه، بينما اقتصاد أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا يشهد توقفات وإفلاسات وأزمات وانهيارات اقتصادية. وفي هذا السياق يقول "روبرت شتراوس هوب" أحد المدافعين عن الوجه العنصري البشع للعولمة، في كتابه " توازن الغد " الصادر عام ١٩٩٤م أن " المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، واستمرار هيمنة

الثقافة الغربية، وهذه المهمة لابد من انجازها بسرعة في مواجهة نمور أسيا وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية"، ويستطرد " أن مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة "للإمبراطورية الإنسانية" أما "الفين توفلر" الباحث السوسيولوجي الأمريكي – يتوصل في كتابه "الموجة الثالثة" إلى تعريف مغاير لهذا التحول العالمي المعاصر، ويرى فيه " ثورة كونية جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل، وان المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مشروطة بإنتاج المعلومات والمشاركة فيها عالميا من أجل تنمية "الذكاء الكوني"، ونحن إذن أمام حالة من الوعي الكوني أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في الوطن العربي والعالم الثالث، تقوم على مبدأ " البقاء للأصلح " أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود (ياسين، ١٩٩٩).

ثالثا: هدفنا مما تقدم كشف طبيعة الموقف الايدولوجيا الشوفيني المدافع عن إمكانية تحقيق مفهوم العولمة، وانتقاله من حالة الفرضية النظرية المجردة إلى حالة الواقع والتطبيق، خاصة بعد أن توفرت له كل هذه المعطيات المادية والفكرية، في سياق ثورة العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات التي تعزز وتغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعله على هذا الكوكب، ضمن إطار وأدوات الحضارة الغربية والبلدان الصناعية الرأسمالية التي تنضوي تحت لوائها، عبر هيمنة أحادية حتى اللحظة للولايات المتحدة الأمريكية.

يظن كثير من الناس إن العولمة هي التقدم والرقي والانفتاح الاقتصادي، ومع أن مفهوم العولمة لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يشمل الجوانب

الاجتماعية والبيئية، والثقافية، والسياسية، إلا أن الجانب الاقتصادي هو أبرز مظاهر العولمة، فهي آدا مصطلح يعني : جعل العالم عالما واحدا، موجها توجيها واحدا في إطار حضارة واحدة، ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة، يقول الرئيس الأمريكي السابق كلينتون : " ليست العولمة مجرد قضية اقتصادية، بل يجب النظر الى أهمية مسائل البيئة والتربية والصحة.

*** أصل العولمة:**

أبرز ما في هذا المفهوم هو السيطرة على العالم، وجعله في نسق واحد، وذكر توماس فريدمان أن العولمة الحالية نوع من الهيمنة الأمريكية، والعولمة لها تأثير كبير على حياتنا الدينية والاجتماعية والثقافية، فالعولمة تعني بالضرورة: اختراق البيئة الثقافية المحلية، وتفاقم مخاطر الاستلاب والغزو والاستعمار الثقافي، بل مخاطر محو الهوية ونزع الخصوصية الشخصية التي مازالت الأمم تضحي بالأرواح في سبيل الحفاظ عليها (الكفري، ٢٠٠٣).

فالذي نشاهده اليوم في ظل هذا النظام الجديد، والتبشير بالعولمة : دول تفككت كما يحدث الان في أفغانستان، الصومال، العراق، السودان، ومذابح ضد الإنسان بشكل عام، والمسلم بشكل خاص وارتكبت دون تحقيق دولي، وكما حدث في البوسنة والهرسك في قلب أوربا، وما حدث في كوسوفا، وكما حدث في رواندا، حيث أبيد أكثر من نصف مليون مواطن، دون أن تحرك القوى المهيمنة ساكنا، ومن هذا الباب سوف أكشف بعض مخاطر العولمة على حياتنا اليومية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واسأل الله أن يوفقني فيما جمعت وكتبت.

*** مخاطر العولمة على الجانب الديني:**

١- التشكيك وخلخلة المعتقدات الدينية، وطمس المقدسات لدى الشعوب المسلمة لصالح الفكر المادي اللاديني الغربي، أو إحلال الفلسفة المادية الغربية محل العقيدة الإسلامية، وإضعاف عقيدة الولاء والبراء، والحب والبغض في الله، وان استمرار مشاهدة الحياة الغربية، وإبراز زعماء الشرق والغرب داخل بيوتنا مع ذكر أعمالهم وقوتهم وسيطرتهم على غيرهم، والاستمرار في عرض التمثيليات والمسلسلات المترجمة والرومانسية – سيخفف ويضعف ويكسر الحاجز الشعوري بقوة الإسلام، ويرسخ هيمنة الغرب، فمع كثرة المساس يقل الإحساس.

٢- تقليد الغرب في عقيدتهم، وذلك باكتساب كثير من عاداتهم المحرمة وغير المناسبة، والتي ربما تقدح في عقيدة المسلم وهو لا يعلم، كالانحناء، والتشبه بالنساء، ولبس القلائد والصلبان، وإقامة الأعياد العامة والخاصة، وهذا واضح ومنتشر بين الشباب في إشكالهم وملابسهم.

٣- نشر الكفر والإلحاد، حيث ان كثيرا من شعوب تلك الدول لا يؤمنون بدين، ولا يعترفون بعقيدة سماوية، فلا حرج عندهم إذا نشروا أفلاما تدعو بطريقة أو بأخرى لتعلم السحر والشعوذة والكهانة التي يقحمونها في بعض ألعابهم وقتالهم.

٤- استبعاد الإسلام وإقصاؤه عن الحكم والتشريع، وعن التربية والأخلاق، وإفساح المجال للنظم والقوانين والقيم الغربية المستمدة من الفلسفة المادية والعلمانية البرجماتية.

٥- تحويل المناسبات الدينية إلى مناسبات استهلاكية، وذلك بتفريغها من القيم والغايات الإيمانية إلى قيم السوق الاستهلاكية، فعلى سبيل المثال: استطاع التقدم

العلمي والتقني الحديث أن يحول شهر رمضان (شهر الصوم والعبادة والقران)، وعيد الفطر خاصة، من مناسبة دينية الى مناسبة استهلاكية.

٦- انتشرت الجمعيات الأهلية المدعومة غربيا، التي تقوم بمحاربة الهوية الثقافية الإسلامية وإثارة الشبه والشكوك حول النظم والتشريعات الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المرأة والرجل وقضايا المرأة المسلمة، وتطالب بعضها جهارا نهارا الحكومات والمجالس البرلمانية إصدار القوانين وفق مواثيق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان بعيد عن النظم والتشريعات الإسلامية.

*** مخاطر العولمة في الجانب الاقتصادي:**

ونستطيع أن نلخص أهم المخاطر في الجانب الاقتصادي، وهي:

١- السيطرة على رؤوس الأموال العربية، واستثماراتها في الغرب، فالعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (٥٠) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هو نفسه الذي تبلغ حجم استثماراته في أوربا وحدها (٤٦٥) مليار دولار عام ١٩٩٥ م، بعد أن كانت (٦٧٠) مليارا عام ١٩٨٦م، فنتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتبعية النفسية للغرب، تصب هذه الأموال هناك لتدار حسب المنظمة الغربية (عبد الرحمن، ٢٠٠١).

٢- الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، حين تستجدي منه المعونة والمساعدات عبر بوابة القروض ذات الشروط المجحفة، وخاضعة لسيطرة الاحتكار والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول.

٣- تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول ف ٣٥٨ مليار ديرا في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم و ٢٠ % من دول العالم تستحوذ على ٨٥ % من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى ٨٤ % من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥ % من المدخرات العالمية.

إذاً، نكتشف أن ٥,١٩ % من الاستثمار المباشر، و ٠٨ % من التجارة الدولية - تنحصر في منطقة من العالم يعيش فيها ٨٢ % فقط من سكان العالم.

٤- سيطرة الشركات العملاقة عمليا على الاقتصاد العالمي : ان خمس دول - الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا - تتوزع فيما بينها ١٧٢ شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة.

٥- إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط، حيث تم إضعاف أهميته كسلعة حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية - أسوة بتجارة المعلومات - من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة، فما زالت هذه الدلو - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتر وكيماوية من السلع التي تجني هذه الدول الأرباح الهائلة من وراء ذلك.

٦- ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول الإسلامية، نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كانت تقدمه للسع الغذائية، وبسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى، وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية التي تفرضها الاتفاقيات التجارية والصناعية الدولية.

٧- ظهور عملية الاغراق التي ترتبط بالسعر، وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقل كثيرا عن سعر المثيل في السوق المحلي، أو عن سعر

المثيل في سوق الدولة المنتجة لهذه السلعة وتصدرها، أو انخفاض سعر البيع عن سعر تكلفة الإنتاج، ويتم تداولها لفترة زمنية.

• مخاطر العولمة في الجانب السياسي:

أما في الجانب السياسي فيمكن أن تكون المخاطر على النحو التالي:

١- فرض السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية والقوى الصهيونية المتحكمة في السياسية الأمريكية نفسها، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.

٢- فالعولمة نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة، واستبدال الإنسانية بذلك، أنها نظام يفتح الحدود أمام الشبكات الإعلامية والشركات المتعددة الجنسيات ويزيل الحواجز التي تقف حائلا دون الثقافة الرأسمالية المادية والغزو الفكري، الذي يستهدف تفتيت وحدة الأمة، وإثارة النعرات الطائفية، وإثارة الحروب والفتن داخل الدولة الواحدة كما في السودان وكذلك في العراق لاحقاً.

٣- إن العولمة لا تكتفي بواقع التجزئة العربية الإسلامية ألان، بل تحاول إحداث تجزئة داخلية في كل بلد عربي أو إسلامي، حتى ينشغلوا بأنفسهم وينسوا تماما أنهم أمة عربية واحدة، ينتمون الى جامعة إسلامية واحدة.

*** مخاطر العولمة في الجانب الاجتماعي:**

وأخيراً فللعولمة مخاطر اجتماعية على المنطقة يمكن تلخيصها بما يأتي:

١- شيوع الثقافة الاستهلاكية – لان العولمة تمجد ثقافة الاستهلاك – التي استخدمت كأداة قوية فاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان، ومن ثم تشويه التقاليد والأعراف السائدة في العالم الإسلامي.

٢- تغريب الإنسان المسلم، وعزله عن قضاياه وهمومه الإسلامية، وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعته الدينية، وهويته الثقافية.

٣- إشاعة الجنس وثقافة العنف التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن كأسلوب للحياة وظاهرة عادية وطبيعية، وما يترتب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات الإسلامية، وقتل أوقات الشباب بتضييعها في توافه الأمور، وبما يعود عليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه وحركته في الحياة، وتساهم في هذا الجانب شبكات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية وبرامج الإعلانات والدعايات للسلع الغربية، وهي مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء والمروءة والكرامة الإنسانية.

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة خطورة القنوات الفضائية – بما تبثه من أفلام ومسلسلات جنسية فاضحة – على النظام التعليمي والحياة الثقافية والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي، كما أثبتت الدراسات الحديثة أن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) أكبر قوة دافعة للعولمة المدوية لصناعة الجنس.

٤- انتشار نوعية مميزة من الثقافة المادية والمعنوية الأمريكية، حيث سيطرت الثقافة الأمريكية الشعبية على أذواق البشر، فأصبحت موسيقى وغناء مايكل جاكسون، وتليفزيون رامبو، وسينما دالاس، هي الآليات والنماذج السائدة في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت اللغة الانجليزية ذات اللكنة الأمريكية هي اللغة السائدة.

٥ – انتشار الأزياء والمنتجات الأمريكية في كثير من الدول العربية لان هذه السلع تحمل في طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها، وظهور اللغة الانجليزية على واجهت المحلات والشركات، وعلى اللعب والهدايا، وعلى ملابس الأطفال والشباب.

قد ينبري بعض السذج من الناس فيقول: وأي خطر حقيقي يمكن أن يهدد المسلمين إذا شاعت هذه المطاعم والأزياء والتقاليد والمنتجات الأوربية والأمريكية؟

والجواب : هو المثل الفرنسي المشهور الذي يقول: أخبرني ماذا تأكل، أخبرك من أنت.

فالأزياء، والمطاعم، والمأكولات والمشروبات، وغيرها من المنتجات، تجلب معها مفاهيم بلد المنشأ وقيمة وعاداته ولغته، وذلك يوضح الصلة الوثيقة بين هذه المنتجات وبين انفراط الأسرة، وضعف التدين، وانتشار الكحول والمخدرات، والجريمة المنظمة، وأيضا فان أي مطعم أو متجر من (الماركات) الغربية المشهورة يقام في بلادنا – ينهار أمامه عشرات المؤسسات الوطنية الوليدة، التي لا تملك أسباب المنافسة، مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة، ولقد ثبت أن الأزياء الأوربية والأمريكية قد كتبت عليها عبارات باللغة الانكليزية تحتوي على ألفاظ وجمل جنسية مثيرة للشهوات، ومحركة للغرائز الجنسية، وأيضا لا دينية، تمس المشاعر

والمقدسات والأخلاق الإسلامية، وتروج للثقافة الغربية التي تقوم على الإباحية والحرية الفوضوية في مجال العلاقات بين الرجل والمرأة.

ولقد أدركت بعض الدول خطورة الآثار الثقافية للعولمة في بلدانها، ومن الدول فرنسا، فهذا وزير العدل الفرنسي جاك كوبون يقول: "إن الانترنيت بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر، وهناك إجماع فرنسي على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لحماية اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية من التأثير الأمريكية، مسوغا ذلك أن يبقى برج أيفل منفردا بنمط العيش الفرنسي، كما قام وزير الثقافة الفرنسي بهجوم قوي على أمريكا في اجتماع اليونسكو بالمكسيك، وقال: "إني استغرب أن تكون الدول التي علمت الشعوب قدرا كبيرا من الحرية، ودعت إلى الثورة على الطغيان، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع، إن هذا شكل من أشكال الامبريالية المالية والفكرية، لا يحتل الراضي، ولكن يصادر الضمائر، ومناهج التفكير، واختلاف أنماط العيش.

٦- ومن مخاطر العولمة في الجانب الاجتماعي: أنها تركز على حرية الإنسان الفردية إلى أن تصل للمدى الذي يتحرر فيه من كل قيود الأخلاق والدين والأعراف المرعية، والوصول به إلى المرحلة العدمية، وفي النهاية يصبح الإنسان أسيرا لكل ما يعرض عليه من الشركات العالمية الكبرى التي تستغله أسوا استغلال، وتلاحقه به بما تنتجه وتروج له من سلع استهلاكية أو ترفيهية، لا تدع للفرد مجالا للتفكير في شي أخر وتصيبه بالخوف.

٧- تكريس النزعة الأنانية عند الفرد، وتعميق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية، وفي علاقة الرجل بالمرأة، وهذا بدوره يؤدي إلى التساهل مع الميول والرغبات الجنسية، وتمرد الإنسان على النظم والإحكام الشرعية التي

تنظم وتضبط علاقة الرجل بالمرأة، وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الإباحية والرذائل، والتحلل الخلقي، وخدش الحياء والكرامة والفكرة الإنسانية.

٨- إن ثقافة العولمة ثقافة مادية بحتة، لا مجال فيها لروحانيات أو العواطف النبيلة أو المشاعر الإنسانية، أنها تهمل العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكافل والاهتمام بمصالح وحقوق الآخرين ومشاعرهم، فهي تشكل عالما يجعل من الشح والبخل فضيلة، ويشجع على الجشع والانتهازية والوصول إلى الأهداف بأية وسيلة دون أدنى التفات إلى القيم الشريفة السائدة في المجتمع.

٩- إن وسائل العولمة في مجال الإعلام والاتصالات – وخاصة الأقمار الاصطناعية – التي تدور حول العالم في كل لحظة، وتتسلل إلى البيوت على وجه الأرض كلها، دون استئذان، وتلعب بشخصية الإفراد والأمم جميعا – تثير في برامجها وأنشطتها الشهوات الجنسية، وتزين عبادة الجسد، وتشيع أنواع الشذوذ، وتحطم قيم الفطرة الإنسانية الرفيعة، فتتناقض بذلك مع النظام الإسلامي الاجتماعي والأخلاقي الذي أراد الإسلام في ظله أن يبني مجتمعا نظيفا، مؤمنا فاضلا عفيفا، جاء في خطاب الرئيس بوش – الابن – عن حال الاتحاد اليهودي المسيحي في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٢م "ومن ألان فصاعدا يحق للعالم: تناول الخمر والتدخين، وممارسة الجنس السوي أو الشذوذ الجنسي، بما في ذلك سفاح القربى واللواط، والخيانة الزوجية، والسلب، والقتل، وقيادة السيارات بسرعة جنونية، ومشاهدة الأفلام والأشرطة الخلاعية داخل فنادقهم أو غرف نومهم ".

هذه بعض مخاطر العولمة التي يجب على كل مرب وأب ومعلم ومعلمة، وكل من هو مسؤول عن رعيته، أن يتعرف عليها، ويحذر منها، حتى لا نقع فيها، أو نساق لها ونحن لا نعلم.

• آثار العولمة على البلدان النامية:

في ضوء ما سبق، فان النظرة المتأنية الموضوعية لواقع عالمنا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تؤكد أن معظم شعوب هذا الكوكب ودوله في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية، مازالت تعيش اليوم تحت تأثير صدمة انهيار الثنائية القطبية التي أدت إلى انهيار كل أشكال التوازن الدولية التي سادت أبان المرحلة السابقة من ناحية، وما تلاه من انهيار البنية السياسية – الاقتصادية في تلك الدول، بعد أن استولت الشرائح الكومبرادورية والبيروقراطية المدنية والعسكرية على مقدراتها الداخلية من ناحية ثانية، وهي تحولات عززت أحادية الهيمنة الأمريكية – الأوربية على هذا الكوكب، بعيدا عن ميثاق الأمم المتحدة، أو مرحلة الحرب الباردة التي فرضت على الجميع آنذاك الاحتكام إلى نصوص وقواعد ميثاق الأمم المتحدة الذي أقرته شعوب العالم قد قررت ضرورة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، والعمل على إيجاد نظام أمن جماعي يحفظ السلم العالمي، ويؤسس لتنظيم دولي أكثر إحكاما وأكثر عدالة في المستقبل، وان ذلك يتحقق عن طريق تحريم استخدام القوة أحد أهم انجازات القانون الدولي في القرن العشرين، حسب النص الصريح لميثاق الأمم المتحدة – الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي أكدت على "تحريم استخدام القوة، أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياســي لأية دولة أو على أي وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" (تشومسكي، ٢٠٠٣).

أن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على اثر الفراغ السياسي والعسكري والإيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا

عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقتها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، وسيلازمها – كما يقول سمير أمين – في أفق مستقبلها المنظور كله مادام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة إلى أخرى، وهو يشكل اليوم – في ظل العولمة – ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية، خاصة وأن العولمة قد " تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسا، بصورة همشت المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا ".

فمنذ عام ١٩٩٠، شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة، انتقلت البشرية فيها من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة، الى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع وانفلات الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية، وإخضاع الشعوب الفقيرة منها، لمزيد من التبعية والحرمان والفقر والتخلف والتهميش، كما جرى في العديد من بلدان آسيا وإفريقيا وفي بلدان وطننا العربي عموما والعراق وفلسطين ولبنان خصوصا، فقد تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، بدءا من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى، وصولا الى تفريغ ميثاق الأمم المتحدة عن وقف العدوان والتدمير الأمريكي الصهيوني في العراق وفلسطين ولبنان، في مقابل تواطؤ وخضوع الاتحاد الأوربي وروسيا واليابان للهيمنة والتفرد الأمريكي في رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية في معظم أرجاء هذا الكوكب، وفي بلداننا العربية والإقليم الشرق أوسطي خصوصا، في محاولة يائسة لإعادة ترتيب المنطقة الشرق أوسطية وتفكيكها وإخضاعها بصورة غير مسبوقة للسيطرة الأمريكية، عبر دور متجدد تقوم به دولة العدو الصهيوني في محاولتها لضرب وتصفية قوى المقاومة في

فلسطين ولبنان بصورة بربرية، لم تستطع معها اسقطا رايات المقاومة التي استطاعت إثبات وجودها وصمودها وتوجيه ضرباتها إلى قلب دولة العدو الصهيوني، وتهديد منشأته ومدنه لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، ما يشير إلى بداية عهد جديد في الصراع عبر متغيرات نوعية في الأوضاع العربية لصالح قوى التغيير الديمقراطي والمقاومة من ناحية، ومتغيرات نوعية بالنسبة لمستقبل الصراع العربي الصهيوني الـذي تـؤكد المعطيات انه صراع وجودي لا تجدي مع مفاوضـات أو حلول "سلمية" من ناحية ثانيـة (عبد الحميد، ١٩٩٨).

لقد أدى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه التي أجمعت عليها دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية على أثر هزيمة النازية، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة – اليوم – غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية، يشهد على ذلك مواقف لكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، من معظم القضايا المطروحة في المحافل الدولية، خاصة ما يتعلق بدول العالم الثالث عموما والقضية الفلسطينية والعراق ولبنان خصوصا، وليس لذلك في تقديرنا سوى تفسير واحد، هو مدى تحكم الولايات المتحدة في أدارة المنظمة الدولية وأمينها العام من جهة، ومدى خضوع الأنظمة الحاكمة – عبر المصالح الطبقية – للسياسات الأمريكية في المشهد العالمي الراهن الذي بات يجسد التعبير الأمثل عن تحول مسار العلاقات الدولية بعيدا عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى قواعد استخدام القوة العسكرية لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعولم، واستفراده في الظروف والمتغيرات الراهنة، التي حولت – وستحول – أقاليم عديدة في العالم إلى مسارح مضطربة مفتوحة على كل الاحتمالات، أدخلت العلاقات الدولية في حالة من الفوضى المنظمة، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لظاهرة الهيمنة الأمريكية المعولمة، أو لهذا

الفراغ أو الانهيار في التوازن الدولي الذي أدى إلى بروز معطيات جديدة في هذا الكوكب من أهمها : -

١- تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإداراتها الأحادية.

٢- تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب إلى مسارح إستراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات كما جرى في يوغسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان، ومـــا أصاب هـــذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة إلـــى الـــوراء، وكذلك الأمـــر في اندونيسيـــا وأزمة بلدان أسيا الاقتصادية والسياسية، وفي الباكستان والهند وبنغلادش وسيريلانكا (عبد الحميد، ٢٠٠٣).

وفي أفريقيا: الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها، وصولا إلى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها، بدءا من المكسيك إلى كوبا إلى الأرجنتين وكولومبيا والبرازيل. كما تتفاقم هذه الأزمات في منطقتنا العربية، حيث يتفجر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة، وتتفجر الأزمات الداخلية في الجزائر والسودان ومصر واليمن، إلى جانب الاحتلال الامبريالي لفلسطين وللعراق من جهة أخرى.

٣- إضعاف وتهميش دول عدم الانحياز، ومنظمة الدول الإفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية، وكافة المنظمات الإقليمية التي نشأت أبان مرحلة الحرب الباردة والتي تكاد اليوم أن تفقد بوصلتها ودورها.

٤- يبدو أنه تم إسقاط المنطقة العربية ودورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي واستمرار تأمين المواد الخام، وإقامة القواعد والأحلاف العسكرية وفق ما حددته التوجهات والمخططات الأمريكية لمنطقتنا العربية، ونكتفي هنا بالإشارة إلى المجالات الرئيسية لهذه التوجهات طالما بقي الوضع العربي على حاله الراهن (منذر، ٢٠٠٢):

أ - استمرار عملية التسوية والتطبيع مع العدو الصهيوني والدول العربية، وفق الشروط الصهيونية - الأمريكية من " واي بلانتيشن " إلى " خارطة الطريق " وصولا إلى خطة شارون / أولمرت" الهادفة إلى إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني بعد تحطيم ثوابته وأركانه الأساسية ومقوماته التاريخية و الشرعية الدولية.

ب - احتلال العراق لضمان السيطرة على ثروته النفطية، وإخضاعه للسياسات الجديدة وتعريضه لمحاولات التفتت الداخلي، علاوة على إخضاع وتكريس تبعية معظم الدول العربية الأخرى للنظام الأمريكي وحليفه الصهيوني المسيطر في بلادنا.

ج - استمرار الهيمنة أو السيطرة على الخليج أو الجزيرة العربية (السعودية) كمنطقة نفوذ أمريكية بصورة شاملة وكلية.

د - الوقوف في وجه أي إمكانية لأي شكل من التحالفات أو التكتلات العربية الاقتصادية والسياسية أذا حملت في طياتها حدا أدنى من التعارض مع مشروع الهيمنة الأمريكي.

هـ - فرض السياسات الاقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة و إيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص في إطار تحالفه

العضوي مع البيروقراطية العليا أو النظام الحاكم المعبر عن الطبقة السائدة في بلادنا، خاصة وأن القطاع الخاص في بلادنا العربية قد تحول – إلى حد كبير – إلى جهاز كومبرادوري كبير في خدمة النظام السائد ونظام العولمة الامبريالي في أن واحد، بعد أن ألغى هذا القطاع (الخاص) – في معظمه – كل علاقة له بالمشروع التنموي الوطني أو القومي، وأصبح همه الوحيد الحصول على الربح ولو على حساب مصالح وتطوير مجتمعاتنا العربية واستقلاله الاقتصادي.

و– دعم دولة العدو الصهيوني كركيزة امبريالية صغرى متقدمة في المنطقة تضمن استمرار حماية المصالح الأمريكية المعولمة في بلدان وطننا العربي.

لقد بات واضحا أن تطبيق مبدأ "القوة الأمريكية" ساهم بصورة مباشرة في تقويض النظام الدولي في عالمنا المعاصر، خاصة وأن حالة القبول أي التكيف السلبي، بل والمشاركة أحيانا من البلدان الأوربية واليابان وروسيا الاتحادية شجعت على تطبيق ذلك المبدأ، بعد أن فقدت دول العالم الثالث عموما – عبر أنظمة الخضوع والتبعية – أراداتها الذاتية وسيادتها ووعيها الوطني، وكان استلام معظم هذه الدول أي رضوخها لقواعد ومنطق القوة الأمريكية، مسوغا ومبررا لشرعيته هذه القواعد من جهة، والصمت المطبق على ممارستها العدوانية في كثير من بقاع العالم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى، كما يجري اليوم في بلادنا عبر تحكم العدو الصهيوني في مستقبل قضيتنا الوطنية، ومحاولته المشاركة في السيطرة على مقدرات شعوبنا العربية كلها، بعد أن أصبح النظام العربي في معظمه مهمشا وفق شروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التي جعلت دور الدولة في بلادنا – كما في بلدان العالم الثالث أيضا– يقتصر على الجانب الأمني والقمعي

لحماية المصالح الرأسمالية الخارجية والداخلية المتشابكة، بعد أن نجحت هذه الشروط في تصفية دور الدولة الإنتاجي ولخدماتي الذي كان مخصصا في المرحلة السابقة لتغطية بعض احتياجات الجماهير الشعبية فيها. وبتراجع دور الدولة الوطني والاجتماعي ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية والكومبرادورية والطفيلية، باسم الخصخصة والانفتاح، مما أدى إلى تفكك الروابط الوطنية والقومية والإقليمية، إلى جانب عوامل التفكك وشبه الانهيار المجتمعي الداخلي المعبر عنه بإعادة إنتاج وتجديد مظاهر التخلف بكل مظاهره الطائفية والاثنية والعائلية والدينية.... الخ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية ومظاهر الفقر المدقع بصورة غير مسبوقة فيها.

وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة الناتجة عن أزمة التطور الاجتماعي وأزمة القيادة في بلدان العالم الثالث عموما التي أدت بها إلى مزيد من الإلحاق والتبعية في علاقتها بالشروط الرأسمالية الجديدة، كان لابد لإستراتيجية رأس المال المعولم، انسجاما مع نزوعه الدائم نحو التوسع والامتداد، أن تسعى إلى إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة الأمريكي المعولم، وهي إستراتيجية تستهدف هدفين اثنين متكاملين هما " تعميق العولمة الاقتصادية، أي سيادة السوق عالميا، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية هذا هو جوهر الامبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإننا نرى أن الوضع الراهن ليس نظاما دوليا جديدا، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد بدواعي القوة والإكراه، وهو أيضا استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة.

وبنشوء هذا الفراغ السياسي والاقتصادي والإيديولوجي، أصبحت الطرق ممهدة أمام التوسع الرأسمالي صوب المزيد من السيطرة عبر طوره الامبريالي المعولم، كشكل أخير من تطور النظام الرأسمالي، مما دفع به إلى الكشف عن مخططاته المبيتة أو الكامنة للوصول بالتوترات والتناقضات الدولية إلى أقصاها، عبر مخططاته المبيتة أو الكامنة للوصول بالتوترات والتناقضات الدولية إلى أقصاها، عبر المواجهة المباشرة، مستخدما كافة أساليب الضغط والإكراه، بالقوة العسكرية أو بالإخضاع والمزيد من التبعية والإلحاق لضمان استمرار سيطرته على كافة الموارد المادية الأساسية، من احتياطات النفط والماء إلى الأسواق والمنتجات الصناعية والزراعية، ووضع الحدود والضوابط الإكراهية لحركتها، بما يضمن مصالح الشرائح العليا البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية في أنظمة البلدان الفقيرة التابعة من جهة، وبما يؤدي إلى إعاقة نمو هذه البلدان وتدمير اقتصادها وانتشار المزيد من إشكال التخلف والفقر والجهل، وتعمق الأزمات السياسية والطائفية والدينية فيها من جهة أخرى، ففي ضوء وضوح هذه المخططات خلال العقود الثلاثة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة ضد شعوب العالم الفقيرة، وضد القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة، كما في الثقافة والفكر والحضارة، وذلك بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة النظام الرأسمالي في طوره الامبريالي مثل صندوق النقد الدولي.

* الوضع الدولي الراهن والأمن القومي

عندما نتحدث عن النظام العالمي الجديد نتحدث عن التوازن الدولي بشكل عام فأننا نقصد توازن القوى، القائم بين الدول الرئيسية الكبرى في النظام الدولي وما يتبع ذلك من سلم واستقرار، ويعرف مبدأ توازن القوى بأنه الأداة التي تستطيع الدول بواسطتها إن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن استمرار النظام الدولي على مبدأ التعددية، وأن تحمي استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية أخرى متفوقة عليها، وهي تتبع في سبيل ذلك عدة وسائل يأتي في مقدمتها سياسات التحالف التي تعكس – إلى حد ما – الصورة الحقيقية لتوزيعات القوة وتقسيماتها الدولية (الجويلي، ١٩٩٦).

ذلك أن نزعات العدوان وسياسات التوسع التي يخلقها وجود فائض متراكم من إمكانات القوة يزيد عن متطلبات حماية الأمن القومي لبعض الدول، لا يمكن ردعها أو إحباط مضاعفاتها بفاعلية إلا بأسلوب القوة المضادة سواء في مستوى مقارب لها أو متفوق عليها، وإذا كان من المتعذر واقعيا على بعض الدول التي تتعرض لمثل تلك التهديدات أن تقاومها بقوتها الذاتية المحدودة، فانه يصبح لا مفر أمامها من التحالف مع غيرها لعلها تستطيع بالقوة الجماعية التي توفرها إمكانات التحالف أن تردع المعتدي برفع درجة المخاطرة على نحو غير مقبول له وذلك بمقاييس القوة وموازينها المجردة (عبد الفتاح، ١٩٩٦).

وعلى هذا فان نتيجة التوازن الدولي نتيجة الأوضاع التي خلقها النظام الدولي الجديد لا يشكل غاية مستهدفة بحد ذاتها، وإنما يشكل وسيلة مرغوبا بها بقدر ما تحفظه للدول من استقلال وسيادة وبقدر ما يتيح لكياناتها القومية من فرص للتعبير عن نفسها، وقياسا على هذه النتيجة وانطلاقا منها، فان التوازن يصبح في

تصور الدول التي تعتنق مبدأه الحل الحتمي والطبيعي الذي تحمي به مصالحها في علاقات دولية يتحكم فيها قانون القوة وشريعة الغاب.

ولعل ما طرحه السياسي الألماني فون فاتل (Von Vattel) في القرن الثامن عشر حول مفهوم التوازن الدولي لازال يعكس حتى اليوم مضمون هذا المبدأ وجوهره، إلا وهو: "وجود ذلك الوضع الذي لا يمكن أية دولة من السيطرة سيطرة مطلقة، وفرض قوانينها على الدول الأخرى".

• النظام الدولي الجديد وطبيعة التوازن الدولي

وحول العلاقة بين هيكل النظام الدولي ممثلا بالقطبية وشكلها وطبيعة التوازن الدولي أو عدمه كأحد نتائجها، وانعكاس ذلك كله على شكل العلاقات الدولية من حيث الاستقرار أو عدمه، انطلقت واحدة من أهم المناظرات الكبرى في حقل العلاقات الدولية، وقد ظهرت مدرستان على طرفين نقيض في هذا المجال في فترة الحرب الباردة، في حين حاول البعض التوفيق بينهما، وفيما يلي عرض موجز لرؤية كل مدرسة (قنان، ١٩٩٩).

المدرسة الأولى: ومن أبرز منظريها كينيث والتز (Kennethwalts) ترى بأن نظام القطبية الثنائية بخصائصه التي تقوم على وجود عملاقين كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لديهما من القوة ما يفوق باقي الدول مجتمعة سواء تلك المتحالفة مع أي منها، أو الدول التي تقع خارج هذه التحالفات، يمكن أن يمثل عامل استقرار في النظام الدولي أكثر من ذلك الذي يوجد في النظام متعدد الأقطاب، ونظرا لأنهما يمتلكان كتلا متماسكة محددة القيادة فانه يمكن التنبؤ بردود أفعالهما فضلا عن معرفة قدراتهما ونواياهما، ولونهما يمتلكان القدرة على أحداث العنف والتحكم فيه فان

لديهما المصلحة المشتركة والقدرة على الحفاظ على التوازن الدولي، ومنع أطراف أخرى من تغير الأمر الواقع وامتصاص تلك التغيرات في الحالات التي لا يستطيعان التحكم فيها

المدرسة الثانية: ومن أبرز منظريها كارل دويتش (Karl W.Deutsch) وديفيد سنجر (David singer) ترى على نقيض من المدرسة الأولى أنه كلما انتقل النظام الدولي من قطبية ثنائية إلى قطبية متعددة فان احتمالية الحرب سوف تقل إن لم تأخذ في الاختفاء، وقد بنت هذا الطرح على أساس أن وجود كتلتين من الدول يقلل حرية الأعضاء المشتركين في كل كتلة من التفاعل مع البلدان الأخرى من خارج كتلتهم، ومن ثم كلما زاد عدد الأقطاب غير المشتركين في التحالفات زادت إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعل وتوزيعات القوة والخيارات المختلفة في النظام الدولي، ورغم أن عضوية التحالف تقلل من مدى الصراع وكثافته بين الدول المشتركة في التحالف إلا أن ذلك سوف يتزايد على الدول الموجودة خارج التحالف.

وبين هاتين المدرستين ظهرت رؤية أخرى وأبرز منظريها ريتشارد روزكرانس (Richard N.Rosecrane) حيث طرحت نظاما يقوم على الثنائية/التعددية (Bi Multipolar) يمكن أن يتحكم في الصراعات الدولية أكثر من نظامي القطبية الثنائية أو القطبية المتعددة، ومن ثم انتقدت النموذجين السابقين باعتبارهما يمثلان حالتين من النظم غير المستقرة، فالنظام الأول لا يمكن أن يتغير دون أن تقوم الدول المسيطرة على التكتل باتخاذ إجراءات على درجة من الخطورة والعنف بل أن النظام يستمر فقط نتيجة الضغوط المستمرة للدولتين العظميين وهو ما يسبب درجة أعلى من الخصومة بين المعسكرين، أما النظام الثاني فان تحركات الدول بين الأقطاب المتعددة يمكن أن تشكل درجة عالية من انعدام التوازن وهو ما يؤدي بالضرورة إلى استخدام العنف الشامل في مرحلة من المراحل، بينما يسمح

نظام القطبية الثنائية التعددية للدولتين العظميين بتنظيم الصراع في تلك الموضوعات التي لا تتعلق بهما ويمكن في الوقت نفسه الأقطاب المتعددة الأخرى من العمل كوسطاء ومناطق عزل في الصراع بينهما وفي كلتا الحالتين فان الصراع لن ينتهي إلا أنه يمكن – على أقل تقدير – ضبطه والتحكم فيه.

ولم تقتصر هذه المناظرة الكبرى على الأفكار الثلاث السابقة، وإنما تداخلت فيها وتفرعت عنها وتركبت منها وجهات نظر متنوعة، ولكن ما جمع بينهما هو أنها:

١- تأثرت كثيرا بالتطورات الحادثة في العلاقات السوفيتية الأمريكية وتأرجحها بين الحرب الباردة والوفاق، أو ما يسمى وقتها بالمراوحة بين نظام القطبية المحكمة ونظام القطبية غير المحكمة أو المرنة.

٢- ركزت في تحليلها على تأثير الأنماط المختلفة لتركيبات هياكل القوة الدولة وعلى استقرار النظام الدولي أو عدم استقراره.

٣- قامت على ادعاءين أحدهما جوهري وهو أن الدولة هي الفاعل الأساسي ووحدة التحليل الرئيسية، وأن بقية الفواعل الأخرى (منظمات حكومية وغير حكومية، شركات متعددة الجنسية، وغيرها) ما هي إلا امتداد لإرادات الدول القومية، أما الادعاء الثاني فهو أن سيادة نمط معين في السياسيات الخارجية للدول المكونة لهذا النظام.

ولا تختلف المناظرة الراهنة – بعد انتهاء الحرب الباردة – كثيرا عن تلك المناظرة، من حيث تأثرها الشديد بالتطورات الآنية في النظام الدولي، وتأكيدها على دور الدولة القومية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ولكنها تختلف عنها في أن توصيفها للنظام الدول الراهن لا يقوم على المراوحة بين نظامي القطبية الثنائية

والقطبية المتعددة، وإنما المراوحة بين نظام القطب الواحد – سواء عرفت بأنها الولايات المتحدة أو النظام الرأسمالي المعاصر – والقطبية المتعددة.

وبعيد عن التنظير الذي يترك الباب مفتوحا لكل الاحتمالات، نظرا لتعدد الآراء وتناقضها في بعض الأحيان، يرى الباحث بأن النظام الدولي السابق ذو القطبية الثنائية كان يتحلى بدرجة عالية من التوازن – على الأقل – عند مقارنته بالنظام الدولي الراهن ذا القطبية الأحادية، حيث كان المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وبمختلف مؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية يوازي – إلى حد ما – المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ومؤسساته المختلفة (هلال، ١٩٩٥).

• الأمن القومي العربي والنظام الدولي الجديد

ولاشك أن نظام القطبية الثنائية كان إمكانية لحرية حركة نسبية وهامش معين في المناورة أمام الدول العربية، وهذه الإمكانية كانت مستمدة من حقائق الصراع والتوازن والتباين بين قطبي النظام، فلأنهما متصارعان ويبحثان عن الحلفاء والأصدقاء كانا مستعدين بالطبع لدفع ثمن ما لعلاقات التحالف والصداقة، ولأنهما كانا متوازنين كانت القيمة النسبية لانضمام حليف أو صديق جديد إلى هذا المعسكر أو ذاك تفوق بكثير الوزن الحقيقي لهؤلاء الحلفاء أو الأصدقاء، ولأنهما كانا متباينين كانت هناك بدائل حقيقية في التوجهات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية أمام دول العالم غير المنتميـــة لأي منهما، وبالفعل نجحت الدول العربية غير مرة في الاستفادة الحقيقية من هذه الإمكانيـــة المتاحة لحرية الحركة النسبية سواء على البعد السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي خاصة عندما كانت القطبية الثنائية تتسم بالمرونة (ناصر، ٢٠٠٣).

فقد تمكنت الدول العربية – على سبيل المثال – من كسر الاحتكار الغربي للسلاح من خلال صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥، ومقاومة سياسة الانخراط في الأحلاف العسكرية الغربية مثل حلف المعاهدة المركزية بغداد عام ١٩٥٥، وساهمت مع بعض دول العالم الثالث في وضع اللبنات الأساسية لحركة عدم الانحياز من خلال المشاركة في مؤتمر (باندونج) عام ١٩٥٥، وانتهجت من خلالها الحياد الايجابي طريق في العلاقات الدولية، ووظفت سلاح النفط خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، الأمر الذي أدى إلى تصحيح أسعاره وإعطاء العرب قوة اقتصادية وسياسية عالمية عززت من مطالب الجنوب بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي في حينه.

وبشكل عام أتاحت القطبية الثنائية للنظام الإقليمي العربي قدرا من التأثير في النظام الدولي، فعلى الصعيد السياسي مكنت الدول العربية من تنمية مكانة وسيطة لهم في النظام الدولي، وعلى الصعيد الاقتصادي نجحت الدول العربية الكبيرة في دخول مضمار الصناعة المتميزة للثورة الصناعية الأولى وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية، كما نجحت الدول المصدرة للنفط في الإفلات من نمط العلاقات القائمة على العقود الامتيازية للشركات السبع العملاقة وسيطرتها على القرارات الأساسية الخاصة بإنتاج وتوزيع ووضع أسعار النفط وعلى الصعيد العسكري نجحت بعض الدول العربية في دخول مضمار التكنولوجيا العسكرية وهذا كله صب في تقوية النظام العربي في مواجهة العدو الصهيوني والغرب الذي يؤيدها.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات وتلاشي جميع المؤسسات أو الهيئات المرتبطة به كالكومنفورم والكوميكون وحلف وارسو، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الساحة الدولية، انهار التوازن الدولي وظهر العالم لأول

مرة منذ ما قارب القرنين من الزمن – كما يقول المؤرخ البريطاني هوبسباوم (Hobsbawm) بأنه يفتقد إلى نظام توازن دولي (عبد الفتاح، ١٩٩٦).

وبانهيار التوازن السابق اختفت إمكانية الحركة النسبية التي كانت تتمتع بها الدول العربية وضاق هامش المناورة أمامها بضيق الخيارات المطروحة، وأصبح البديل لمن يريد مجرد الاختلاف مع قمة النظام الدولي – الولايات المتحدة الأمريكية – هو المخاطرة بالصدام معها، وأصبح من لا تماشى مع سياسات الولايات المتحدة وأهدافها يعتبر عدوا يجب محاربته حتى ليشكل عائقا في سبيل مصالحها، ولم تعد هناك بدائل حقيقية متاحة أمام القوى المتوسطة والصغيرة في النظام الدولي، خاصة وأن كافة القوى الكبرى والمرشح بعضها للمشاركة في قيادة هذا النظام في المستقبل لم تصل حتى الآن إلى حد الصدام مع الولايات المتحدة.

ومما زاد من معاناة النظام الإقليمي العربي في ظل هذه الأوضاع الجديدة، أن ذروة تأثير المتغيرات العالمية في عقد التسعينات من القرن الماضي قد تواكبت مع أدنى درجة للتماسك شهدها النظام العربي منذ نشأته في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأن أداء وحدات النظام سواء في عملية التنمية الاقتصادية أو التطوير الديمقراطي شابه قصور أساسي، الأمر الذي زاد من هشاشة النظام في مواجهة الضغوط الخارجية العاتية، كذلك فإن إدارة النظام العربي لصراعه الرئيسي مع العدو الصهيوني قد تأثرت على نحو سلبي للغاية بطبيعة علاقة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني، تلك العلاقة القائمـــــــة على أساس التفوق النوعي للعدو الصهيوني على كـــــــل الدول العربيـــــــة، الأمـــــــر الذي عمق الخلل الاستراتيجي بين الدول العربـــــــي والعدو الصهيونـــــــي لصالح الأخيرة (سعيد، ١٩٩٤).

وبشكل عام أدى انهيار التوازن الدولي في ظل النظام الدولي الجديد إلى المزيد من تهميش دول العالم الثالث بعامة والدول العربية بخاصة، ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي:

أولا: إن انتهاء الحرب الباردة واختفاء نظام القطبية الثنائية بتفكك الاتحاد السوفيتي ضيق من هامش المناورة المتاح أمام دول العالم الثالث، ومن ثم أغلق المجال أمام النظام العربي للإفادة منه، وبالتالي تلاشت الفرص المترتبة على مناخ القطبية الثنائية، ويتضح ذلك فيما يلي :

١- إن وراثة روسيا الاتحادية لشخصية الاتحاد السوفيتي القانونية الدولية، وتخليها تماما عن ميراث المرحلة السوفيتية وارتباطها، بل وخضوع السياسة لروسية لقدر ملحوظ من الضغوط الغربية عموما والأمريكية خصوصا والمقترنة بالمساعدات الموجهة لروسيا، أدى إلى توقف الدعم السوفيتي السابق الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الذي كان يتجه للدول الموالية له في المنطقة التي تأثرت بطبيعة الحال أكثر من غيرها، الأمر الذي أخضع تدفق التكنولوجيا العسكرية والمساعدات الاقتصادية ومبيعات السلاح لضبط غربي أكثر إحكاما وبشكل يكاد يشمل المنطقة ككل، وهذا قلل من احتمالات تطوير النظام العربي لإمكاناته الذاتية في مواجهة دول الجوار فضلا عن تطورات النظام الدولي.

٢- اختفاء الدعم السياسي السوفيتي للنظام العربي في مواجهة العدو الصهيوني والدعم الغربي له فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية أثرت استبعاده والدخول في مفاوضات التسوية من خلال التعامل مع الولايات المتحدة وحدها – كما فعلت مصر في إطار اتفاقيات كامب ديفيد – إلا أن التأييد السياسي والعسكرية السوفيتي كان يمثل احتياطا استراتيجيا حتى لتلك الدول

المعتدلة وليس فقط التي ظلت موالية له، وبالتالي فان اختفاء الدعم السوفيتي حجب هذه الفرصة عن متناول النظام العربي، فأربك الدول الثانية وعمق من تبعية الأولى للغرب لاسيما الولايات المتحدة التي انفردت برسم مستقبل التسوية في أطار مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات اللاحقة له، التي بقي الوجود الروســـي فيها ليمارس دورا شرفيا وفي إطار سياسة جديدة إزاء الصراع العربي – الصهيوني حدثت في ظل (البيروسترويكا) وتمثلت هذه السياسة في:

١- إعادة النظر في قرار قطع العلاقات مع العدو الصهيوني وتخلي السوفيت عن شروط أعادة العلاقات المرتبطة بإعادة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينها في ١٨/١٠/١٩٩١.

٢- إعادة النظر في طبيعة ومستوى وشروط الدعم العسكري للأقطار العربية، فلم يعد على سبيل المثال ملتزما بدعم سورية لتحقيق توازن استراتجي مع العدو الصهيوني.

٣- إعادة النظر في الإطار الإجرائي لعملية التسوية بالتخلي عن صيغة مؤتمر دول ذي صلاحيات لتطبيق قرارات الأمم المتحدة والعمل كهيئة تحكيم بين أطراف الصراع.

٤- إعادة النظر في القيود التي كانت مفروضة على هجرة اليهود السوفيت بما يمثل دعما للعدو الصهيوني بأهم ما ينقصه فعليا وهو العنصر البشري، حيث يضم هؤلاء المهاجرون مئات الألوف من العلماء والمهندسين والتقنيين والضباط والجنود والأيدي العاملة،

الأمر الذي ضاعف قدرات الكيان الصهيوني في شتى المجالات فضلا عن تعديل الميزان الديموغرافي مع الفلسطينيين.

ثانيا: أن التحولات الدولية المذكورة أدت إلى التقليل من الأهمية الإستراتيجية لبعض مناطق العالم الثالث المرتبطة بالحرب الباردة، مما أدى إلى تسوية عدد من الصراعات كما حدث في كمبوديا والقرن الإفريقي على سبيل المثال، إلا أن الصراع العربي الصهيوني لم يتخذ نفس المسار وأن بدا كذلك، بل تم تصعيد أزمة الخليج الثانية وكان ذلك انعكاسا لكون المنطقة ذات أهمية إستراتيجية لم تتنقص بانهيار القطبية الثنائية لاسيما الخليج العربي الذي يطفو على بحر من النفط (أمين، ١٩٩٩).

ثالثا: أن التحولات الدولية المذكورة أدت إلى انفراد الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون العالم الثالث وإدارة قضاياه، الأمر الذي بدا جليا في أطار أزمة الخليج ومابدا خلالها من هيمنة أمريكية، ثم تحرك الولايات المتحدة لعقاب الدول التي كانت موالية للاتحاد السوفيتي مثل ليبيا في أطار أزمة لوكربي، وهذا ما أدى إلى أن تتردد ولدى دوائر عربية شتى مقولة مستقرأة من سير الأحداث، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية لتستهدف سوى العرب وبعض المسلمين، وأنها سوف تتخذ ذريعة للتصدي مستقبلا لدول عربية أخرى، وهذا ماحدث بمرور الزمن ودل بما لايدع مجالا للشك بأنها تفتقر إلى الشرعية القانونية والأخلاقية والإنسانية التي روجت لها عند إعلان النظام الدولي الجديد.

رابعا: إن التحولات التي حدثت في النظام الدولي دفعت الدول الكبرى في النظام الى زيادة اهتمامها بقضايا ومشكلاتها الداخلية مع زيادة الاهتمام بالتفاعلات فيما بينها على حساب اهتمامها بقضايا العالم الثالث الذي خرج مثقلا بالعديد من الأزمات الهيكلية التي لم ينج النظام العربي من بعضها فضلا عن أزماته الخاصة،

وقد بدا ذلك من خلال توجيه النصيب الأكبر من المساعدات والقروض الأوروبية والأمريكية إلى روسيا الاتحادية ودول شرق أوربا على حساب ما يقدم إلى دول العالم الثالث (عبد المجيد، ١٩٩٩).

خامسا: أن قيام تكتلات دولية اقتصادية كبرى في إطار الشمال الصناعي الذي يمر بالثورة الصناعية الثالثة وما تتيحه من إنتاج مواد خام بديله كفيل بإضعاف وتهميش دول الجنوب بشكل غير مسبوق، نظرا إلى زيادة حدة وفعالية آليات تعامل دول الشمال مع الجنوب، لا سيما السياسات التي تتبعها الدول الغربية للحيلولة دون تبلور حركة جماعية فاعلة في العالم النامي بشكل عام، يكون من شأنها الإسهام في التأثير على موازين القوى القائمة، ومن الأمثلة على ذلك الضغوط على جامعة الدول العربية لاستبعاد أي دور مؤثر لها في أطار أزمة الخليج الثانية والأزمة الليبية – الغربية، وكذلك الضغوط على منظمة أوبك لتعطيل فاعليتها وتأثيرها.

والجدير بالذكر أن تهميش دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية أو تزايده لايعود فقط إلى انهيار التوازن السابق وقيام نظام دولي جديد يتميز بقطبية أحادية، ذلك أنه وفي ظل النظام الدولي السابق ذو القطبية الثنائية تم استغلال دول العالم الثالث ونهبها، وزادت ديونها وفقرها، وفشلت مشاريعها التنموية وتخبطت سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي كرس تبعيتها، وفي ظله احتلت الأراضي العربي وترسخت الحدود الإقليمية التي وضعها الاستعمار، بل تحاربت دول عربية دفاعا عن هذه الحدود الاستعمارية، ولم يتمكن العرب طوال ثلاثة عقود من تأييد المعسكر الاشتراكي للقضية العربية من خلق توازن استراتيجي مع العدو الصهيوني (إلياس، ٢٠٠٣).

وبالتالي فان الخلل لايكمن في غياب المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، ذلك أنه كان ينطلق في مساعداته ودعمه لدول العالم الثالث من حقيقة أن أي خسارة في المعسكر الغربي ومناطق نفوذه يعني تقوية المعسكر الاشتراكي (الصراع الصفري)، ثم أن الاتحاد السوفيتي كانت له مصالحه وحساباته التي لاتتطابق دائما مع حسابات العرب ومصالحهم، كما أن الاتحاد السوفيتي كقائد للمعسكر الاشتراكي كان محكوما بالنظام والتوازن الدوليين.

ان الخلل يعود في أحد أسبابه إلى العرب أنفسهم، فلم يستطع العرب توظيف سياسة تصفية الاستعمار ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لصالح قضية العرب الأولى – القضية الفلسطينية – ولم يستطع العرب توظيف تحالفهم مع المعسكر الاشتراكي في خلق توازن استراتيجي يضمن لهم استعادة حقوقهم، ولم يوظف العرب ثروتهم النفطية لما فيه مصالحهم بل ارتد سلاح النفط إلى نحورهم، ولم يستطع العرب توظيف أربعين عاما من عمر النظام الدولي لا في تحقيق وحدتهم ولا في إنجاح مشروع دولتهم القطرية، كما فشلت الأنظمة العربية في معاركها التنموية سواء التي احتذت النموذج الاشتراكي أو تلك التي احتذت النموذج الرأسمالي.

الفصل الثالث

التطورات الدولية وانعكاسها على الأمن القومي العربي

لقد كان للهيمنة الأمريكية تأثير كبير على أوضاع أمننا القومي العربي، ولابد لنا أن نسلط الضوء على أبرز الأحداث التي أضعفت أمننا القومي نتيجة هذه الهيمنة.

* العراق والأوضاع الجديدة

يتهدَّد الأمْن القومي العربي بعدَ اجتِياح العِراق بأخْطارٍ حقيقيَّة تُهدِّد بَقاء ووُجود الكيان العربي القائم الذي يربط الدُّوَل العربيَّة ببعضٍ حاليًا، ولا يقتَصِر الأمر على ذلك، بل إنَّ الكيانات السياسيَّة للدُّوَل العربيَّة القائمة أصبح يُحيطها مخاطرُ التفتيت والتجزِئة وتغيير أنظِمة الإدارة والحُكم، كما لا يستبعد أنْ تُفرَض على الخريطة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط والمنطقة العربيَّة أحدُ أشكال التنظيمات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي تتوجَّه وتصبُّ في غير مصلحة العرب.

ويُعانِي العراق من نقاط ضعفٍ كثيرة وكبيرة في الخريطة الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط والمنطقة العربيَّة، جعلت منه منطقةَ اضطرابٍ وقلاقل سياسية على مَدَى النصف الأخير من القرن العشرين، ويؤثر موقعه الجغرافي على حافَّة العالم العربي احتِمالات صِدام وصِراع سياسي مع إيران وتركيا. وهو أيضا يقَع في منتصف أكبر نِطاقٍ عالمي لإنتاج البترول واحتياطيِّه، والذي يمتدُّ من الشمال للجنوب، ويتَّفق مع امتداد حوض بحر قَزوين شمالاً، وحوض الخليج العربي وبحر العرب جنوبًا؛ ممَّا جعله مَطمَعًا للقُوَى الاقتصاديَّة العُظمَى التي تعتمد وتستهلك نسبةً كبيرة جدًّا من بترول هذا النِّطاق (اللاوندي، ٢٠٠٣).

وتتمزَّق انتماءات الكُتلة السكانيَّة للشعب العراقي بين قوميَّات وأقليَّات متعدِّدة، فينقَسِم دينيًّا إلى ٤٥% للمذهب الشيعي في القسم الجنوبي، ٥٥% للسنة في النطاق الأوسط والشمالي، كما يوجــد ٧٥% من السكان عــرب، ١٥% أكراد،

٢% تركمان، ٣% قوميَّات أخـــــرى. كمـــا تتَّجـــه بعض القوميَّات إلى النزعـــــات الانفصاليَّة؛ لوجـود امتدادات لهـا فـي دول الجـوار (عبد العظيم، ١٩٩٠).

ويربو سكَّان العراق على خمسة وثلاثون مليون نسمة بكثافة سكانيَّة تُقدَّر بحوالي ٣٤ نسمة لكلِّ كيلو متر مربع، ترتَفِع إلى ١٣٣ نسمة إذا وضعت في الاعتبار مساحة المعمور.

أولاً: السلوك السياسي للعراق في نصف القرن الأخير:

لكلِّ هذه الاعتِبارات تحوَّل العراق في النصف الثاني من القرن العشرين إلى منطقة صِراع سياسي وعسكري فرضَتْه نواحي الضعف الجيوبوليتيكي في الخريطة السياسيَّة للدولة والمنطقة العربيَّة والشرق أوسطيَّة. وانحَصرت اتِّجاهات السلوك السياسي للعراق ونِظامه السياسي إلى مَناحٍ عدَّة:

١- الصراع على الجبهة البحريَّة:

ظلَّت مُحاوَلات العراق مستمرَّةً لتَوسِيع الجبْهة البحريَّة الضيِّقة على الخليج العربي عبر تاريخه الحديث بهدف زِيادة طُول سَواحِله من ٥٨كم إلى ٥٥٧كم بالاستِيلاء على دولة الكويت، وقد حاوَل العراق الاستيلاءَ عليها مرَّتين:

أ- أولى مُحاوَلات ضَمِّ العِراق للكويت كانت في ١٩٦١م؛ أي: في أعقاب إعلان إلغاء اتِّفاقيَّة الحماية البريطانيَّة على الكويت مُباشرةً، وقد استَشعرت العراق ضَعف الكيان السياسي لدولة الكويت بعد زَوال الحماية البريطانيَّة عنها وكان العراق يعتبر بأن الكويت كانت جزء منه.

ب- وقد نجَحت المحاولة الثانية في ١٩٩٠م؛ لعدَّة أسباب، أهمها: تكوين جيشٍ قوي ومتمرِّس بخبرة الحرب وتجاربها مع إيران على مَدَى ثمانية أعوام، بسبب استِمرار ظروف الحرب والنظام العسكري السابق برغم توقُّف الحرب العراقية- الإيرانية.

٢- الصراع على شط العرب:

امتَدَّ الصِّراع إلى شطِّ العرب لتأمين خُطوط الإمداد فيما بين مَوانيه والمياه المفتوحة، يُعتَبر شطُّ العرب مجرى مِلاحيًّا مهمًّا ومشتركًا يمتدُّ لمسافة ١٥٠كم، ويَتراوَح عرضه بين ٦٠٠ متر وكيلومترين، وعمقه ٧ أمتار.

وقد كان شطُّ العرب والواجهة البحريَّة محلَّ نِزاعٍ طويل على مَدَى قرنين من الزمان بين العراق ودول الجوار؛ نَظَرًا لما يتمتَّع به شطُّ العرب من أهميَّة ملاحيَّة كبيرة بالنسبة لإيران والعراق، فيقع عليه ميناء عبادان وميناء خور مشهر (المحمرة)، والأوَّل ميناءٌ بترولي مهمٌّ يقَع على الضفَّة الشرقيَّة لشطِّ العرب، وبه أهمُّ مصافي تكرير البترول في إيران، أمَّا ميناء المحمرة فيقع شمال عبدان على الضفة اليسرى، وهو ميناءٌ تجاري، أمَّا فيما يتعلَّق بالعراق فيوجد له على شطِّ العرب ميناء البصرة، وهو ميناء تجاري، ثم ميناء الفاو، وهو ميناء بترولي يقع قبيل نهاية مصبِّ شطِّ العرب.

وتَرجِع جُذور الصِّراع على شطِّ العرب فيما بين الدولة العثمانيَّة على أرض العراق والدولة الفارسيَّة حتى انعقِاد معاهدة أرضروم الثانية (١٨٤٧م)، التي لم تمنَحْ فارس أيَّ حقٍّ في السِّيادة على أيِّ جزءٍ من شطِّ العرب، والذي يَؤُول كليَّةً للدولة العثمانيَّة، وأصبَحَ لفارسٍ السِّيادة على الضفَّة الغربيَّة فقط لشطِّ العرب، ومساحة مكتسبة من الأرض، ومنحَتْها أيضًا حقَّ الملاحة البريَّة (الرشدان، ٢٠٠١).

ولم يُرضِ هذا إيران وطالبَتْ بتعديل الوضع؛ ممَّا استدعى عمل بروتوكول إستانبول في ١٩١٣م، حيث أصبح لفارسٍ حقٌّ السيادة على نصف شط العرب بطُول سبعة كيلو مترات في مُواجَهة ميناء المحمرة (خور مشهر)، إضافةً إلى السيادة الإيرانية على مجموعةٍ من جزر شط العرب (الجزر الجنوبية) (الجندي، ٢٠٠١).

وبرغم ذلك ظلَّت إيران تُطالِب بتعديل خط الحدود في شط العرب ليَسِير مع خط الثالوك، حتى تَمَّ تعديلٌ عام ١٩٣٧م، حققت بِمُوجَبه عدَّة مكاسب على حِساب العِراق؛ مثل سِيادتها على جُزءٍ من شط العرب أمام عبدان بطُول ٧,٢٥كم ليتَّفق مع خط المنتصف للشط، كما منحَتْها حقَّ مشاركة العراق في المرور لسُفنها العسكريَّة والتجاريَّة، أو الإجازة للسفن العائدة لدولةٍ ثالثةٍ، ممَّا انتَقَص من سِيادة العراق التامَّة على شط العرب.

- وفي ١٩٦٦م ألغَتْ إيران معاهدة ١٩٣٧م رسميًّا، وحشَدتْ قوَّاتها العسكريَّة على الحدود؛ ممَّا استَتْبع عقد اتِّفاقيَّة الجزائر؛ لحسْم هذا النِّزاع الحدودي؛ ليكون خط الحدود حسب خط الثالوك؛ أي: خط وسط المجرى الرئيس الصالح للمِلاحة عند أخفَضِ منسوبٍ لشطِّ العرب، وبذلك تضمَّنت المُعاهَدة تنازُلاً عراقيًّا كبيرًا مقابل تعهُّد إيران بالامتِناع عن تقديم مساعدتها المختلفة لأكراد العراق.
- وفي ١٧ سبتمبر عام ١٩٨٠ ألغى العراق معاهدة ١٩٣٧م، وأعقَبَ ذلك اشتعالُ الحرب بين الدولتين، ولم تحسم القوَّةُ الصِّراعَ الحدودي بينهما، واستمرَّت الحرب زُهاء ثمانية أعوامٍ حقق العراق فيها نصراً واضحاً، واستمرَّ وقْف إطلاق النار لمدَّة عامين بعد عام ١٩٨٨م، حتى أعلَنَ العراق في أغسطس ١٩٩٠م (أي: بعد احتلال الكويت) العودةَ إلى حُدود ١٩٨٠م، وقبول معاهدة ١٩٧٥ (مسلم، ١٩٩٢).

٣- الاعتماد على المَنافِذ البريَّة:

استوعَب العراق تجاربه السابقة في الصِّراع السياسي والعسكري؛ بسبب ضيق الشقة الساحليَّة، والموقع شبه الحبيس، فاتَّجه نحو تقليل الاعتماد على المنافذ البحريَّة على الخليج، وتلافي التهديدات الإيرانيَّة بعد تحكُّم إيران في مَضِيق هرمز بعد احتِلال جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى.

أول اتِّجاهات هذه البدائل التوسُّعُ في نقْل البترول بالأنابيب من خِلال أحد عشر أنبوبًا، وقد بلَغ جملة أطوالها ٩٢٠٢,٦كم، ووصلت الطاقة التشغيليَّة للأنابيب إلى ٦٢٩٠ ألف برميل لكلِّ يوم، في حين بلغَتْ طاقة الموانى البتروليَّة العراقيَّة على الخليج (الفاو – خور العمية – البكر) ١٧٥,١ مليون طن/سنويًّا.

أمَّا الاتِّجاه الثاني، فيتمثَّل في تأمين استخدام شط العرب (وهو الممرُّ الوحيد لميناء البصرة) بربْط الميناء مائيًّا بخور الزبير بعد شق قَناة البصرة، والتي تبدأ من نهر كرمة علي؛ لتربط بين خور الحمار وخور الزبير، ويبلُغ طول هذه القناة ٣٥,٤كم، وعرضها ١٢٥مترًا، وعمقها ١٠ أمتار، هذا وقد ساعَد ذلك على إيجاد مَخرَج بديلٍ لشط العرب في حالة تعطُّل المِلاحة فيه لأيِّ سببٍ كما حدَث إبَّان الحرب العراقية–الإيرانية.

٤- إنفاق عسكري هائل وبناء جيشٍ قوي:

وفي سبيل الضُّغوط والصِّراعات السابقة اتَّجه العراق إلى إنْفاق عسكري كثيفٍ، يتجاوَز كلَّ دول الجوار يصل إلى ١٢٩٠٠مليون دولار أمريكي في ١٩٨٩ (عدا السعودية)، بمتوسط ٢٩٦٥٢ دولارًا/كم^2، 3.8مليون دولار لكلِّ كيلو متر حدودي، وبناء جيش قوي قِوامه مليون جندي، و٥٥٠٠ دبابة، و٣٥٠٠ قطعة مدفعيَّة، و٥١٣ طائرة قتال، وهو بذلك يفُوق كلَّ دول الجوار، وقد توَافر للعراق

عمقٌ إستراتيجي يشتَمِل على أغلب دول الشرق الأوسط العربيَّة، كانت تُسهِم في الإنفاق العسكري والعَتاد بشكلٍ غير مباشر والعمالة المدنيَّة؛ ممَّا ساعد العراق على بناء قوة عسكرية معروفة.

ثانياً: العراق والنظام العالمي والقوَى العُظمَى

اختلَفت التوجُّهات الجيوبوليتيكية للقُوَى العظمي تُجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربيَّة خِلال القرن العشرين وبداية الألفيَّة الثالثة من مرحلة السَّيْطرة الاستعماريَّة المباشِرة، لمرحلة التنازُع على النُّفوذ بدُوَل المنطقة، إلى مرحلة الهَيْمنة الكاملة، تَفاوَتَتْ في كلٍّ منها الأهدافُ والغايات والأولويَّات على مَدَى قرنٍ كامل (محمود، ٢٠٠٣):

١- **التوجُّه الاستعماري:** المرحلة الأولى في التوجُّه الجيوبوليتيكي للقُوَى العُظمَى تتمثَّل في التوجُّه الاستِعماري لاستِنزاف الموارد الطبيعيَّة، ومَوارِد الثروة الأوليَّة للأقاليم كالمحاصيل الزراعية باحتلالها لفتراتٍ طويلة، ولضَمان عمليَّات الإمداد كان لا بُدَّ من التحكُّم في حركة تدفُّق التجارة العالميَّة من المستَعمَرات للدُّوَل المستعمرة خِلال البحار (البحر الأحمر والمتوسط والخليج العربي) والمضايِق والقَنوات الحاكمة لشبَكة النَّقل والمواصلات العالميَّة بالمنطقة العربيَّة والشرق أوسطيَّة قبل الحرب العالمية الثانية؛ مثل مضايق: هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، وقناة السويس، كما يلاحظ بَقاء الاستعمار بعد حركة التحرُّر في جُيوب ومناطق حاكمة لشبكة النقْل العالميَّة.

٢- **ضَمان الإمداد بالبترول:** بعدَ اكتِشاف البترول تزايَدتْ أهميَّته على حِساب الفَحم، واتَّضحت خريطة وارِدات الدول الصناعيَّة الكُبرَى من بترول الخليج العربي لتُشكِّل ٤٢,١% من إجمالي وارِداتها البتروليَّة، فالولايات المتحدة الأمريكية

تستَورِد ٢١% من وارِداتها البتروليَّة من الخليج، واليابان (٦٣,٤%)، ودول غرب أوربا (٤٥,٧%). في المُقابِل تَطوَّر الاحتياطي المؤكد من البترول من ٦٣% إلى ٦٥% في الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٥؛ عليه تولَّد اتِّجاه الدُّوَل الصناعيَّة الكُبرَى نحو السَّيْطَرة على مَنابِع النِّفط الخليجيَّة، واستكملت الدُّوَل العُظمَى هذا التوجُّه بتَأمِين خُطوط حركَة الإمداد بالبترول فيما بعد الخمسينيَّات، رغم ظُهور حركة التحرُّر السياسي والاستِقلال عن الدول المستعمرة.

٣- **الصِّراع على النُّفوذ:** بظُهور الاتحاد السوفيتي كقوَّة مُناوِئة للولايات المتحدة في النواحي العسكرية والعقَديَّة بعد الحرب العالميَّة الثانية، نازَع الولايات المتَّحدة النُّفوذ على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربيَّة. واشتدَّ الصراع على النفوذ بعد حركة الاستقلال والتحرُّر لكثيرٍ من الدول العربيَّة وتوجُّهها الاشتراكي في مقابل التوجُّه الرأسمالي لدول وممالك النفط في الخليج العربي، وظلَّت المنطقة على هذا الحال (الحرب الباردة) حتى مَطلَع التسعينيَّات (تفكُّك الاتحاد السوفيتي)، وكان توجُّه المعسكر الغربي في تلك المرحلة يتمثَّل في تَقويض نفوذ الاتحاد السوفيتي من دول المنطقة، وتحديده من التُّخوم العربيَّة والإسلاميَّة جنوبًا.

٤- **الولايات المتحدة ووراثة دور القوَّة العُظمَى الأولى:** كانت المملكة المتحدة هي القوَّة العُظمَى قبل الحرب العالمية الثانية، حتى أفَلتْ تدريجيًّا بعدها بعد بُزوغ وتَصاعُد الولايات المتحدة كقوَّة عُظمَى بديلة، واتَّجهت الأخيرة (الولايات المتحدة الأمريكيَّة) إلى وراثة دور القُوَى الرأسماليَّة العُظمَى في حركة الهَيْمَنة والسَّيْطرة على العالم والمنطقة. تضمَّن هذا الإرث - إضافةً لدور القوَّة العُظمَى - موروثًا تاريخيًّا مشبوهًا؛ ومنها: رعاية الكيان الصهيوني الوليد تحت ضُغوط الصُّهْيَونيَّة العالميَّة، وتعهَّدت الولايات المتحدة الأمريكيَّة انتقالها

من المرحلة الجنينيَّة لمرحلة تكوين الكيان السياسي وتشكيله، وامتدَّ الدور إلى الاعتماد عليها في خَلخَلة التوجُّهات العربيَّة نحو الوحدة، ومُجابَهة نُفوذ الاتِّحاد السوفيتي السابق بالمنطقة.

٥- **الهَيْمَنة والحروب الدوريَّة واستِنزاف فوائض التنمية:** تتَّجه الدول العُظمَى نحو تَقويض برامج التنمية العربيَّة بدفْع الدول العربيَّة لصِراعات وحُروب عسكريَّة كُبرَى على فترات شِبه مُنتظمة، وتوجيه عوائد وفوائض التنمية للإنفاق العسكري والسِّباق على التسلُّح، وإعادة إعمار ما خرَّبَتْه الحروب، ويتَّجِه هذا النَّزِيف من رُؤوس الأموال العربيَّة تجاه الدول الكُبرَى؛ بحُكم وُجود المؤسَّسات الكُبرَى لصِناعة السلاح والتشييد والإعمار بها. فقد قامَتْ بمنطقة الشرق الأوسط سبعُ حروبٍ كبيرة على مَدَى نصف قرنٍ مُنذ عام ١٩٤٨م حتى ٢٠٠٣م – أربعُ حروبٍ عربيَّة صهيونية، وثلاث حروب خليجيَّة، بفاصل زمني يناهز السنوات التِّسع، هذه التكراريَّة الدوريَّة شبهُ المنتظمة تُؤشِّر على أنَّ منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربيَّة مُستهدَفة عسكريًّا (المرسومي، ٢٠٠١).

ولا يَخفَى على كثيرين الآن أنَّ المؤسَّسات الكُبرَى لصِناعة السلاح بدَأَت تلعَبُ دورًا مهمًّا في توجيه صِناعة القَرار السياسي للدول الكُبرَى لهذا الغرض، بل تسلَّل بعض رِجالاتها إلى مؤسَّسات صِناعة القَرار السياسي والعسكري في الدُّوَل الكُبرَى عامَّة، والولايات المتحدة خاصَّة؛ ممَّا يدلُّ على تكامُل الأدوار بين صناعتي السياسة والسلاح في الدول الكُبرَى. ويمكن أنْ نتصوَّر حجمَ هذا التوجُّه الجديد الذي استَقرَّ في النظام العالمي للقُوَى السياسيَّة عامَّة ومنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربيَّة، باستِعراض محصلات الحروب العربيَّة في الربع الأخير من القرن العشرين، فقد نتج عن الحرب الإيرانية العراقية مقتلُ حوالي نصف مليون شَخص، إضافةً إلى ١,٥ مليون جريح من الجانبين، وحوالي ١٥٠ ألف أسير، بالإضافة إلى

تدمير البنية الاقتصادية للبلدين؛ حيث تجاوزت التكلفة الاقتصادية الإجمالية لتلك الحرب أكثر من ٥٠٠ مليار دولار، تتوزَّع بواقع: ٢٨٠ مليار دولار خَسائر إيران، ٢٢٠ مليار دولار خسائر للعراق. كما قُدِّرت التكاليف الاقتصاديَّة للصِّراع بين العراق والتحالُف الدولي حتى تحرير الكويت بحوالي ٦٧٦ مليار دولار أمريكي، وهو يُعادِل قيمة الناتج القومي الإجمالي للدول العربيَّة مجتمعةً لمدَّة عام ونصف، كما يُعادِل مرَّة ونصف قيمة إجمالي الاستِثمارات الأمريكيَّة في الخارج، وتحمَّلت العراق وحدَها ٢٣٧ مليار دولار من تلك التكلفة؛ أي: ما يُعادِل ٣٥% من التكلفة الاقتصاديَّة الإجماليَّة للصراع، في حين تحمَّلت الكويت ٢٤٠ مليار دولار (٣٥,٥%)؛ أي: إنَّ العراق والكويت تحمَّلتا ٧٠,٥% من التكلفة الإجماليَّة. أي: إنَّ خَسارة العراق تُعادِل أربعةَ أمثال ناتجها القومي الإجمالي وفْق مُستَويات ١٩٨٩ (٤ مليار)، في حين تحمَّلت الكويت عشرة أضعاف ناتجها الإجمالي قبل الاحتلال (٢٣ مليار دولار)، كما تكبَّدت دُوَلٌ عربيَّة أخرى حوالي ٩١ مليار دولار، تمثِّل ١٣,٥% من التكلفة الاقتصاديَّة للصراع؛ ومن ثَمَّ فإنَّ الدول العربيَّة قد خسرت من وراء (الحروب الدورية – تصريف المخزون الإنتاجي لِمَصانِع السلاح – إعادة الإعمار) التي أصبحتْ تنتَهِجها الدُّوَل العُظمَى عامَّةً – والولايات المتحدة الأمريكيَّة خاصَّة – بالعالم، ومناطق التوتر بالعالم والغنيَّة خاصَّة.

وقد أعقَبَ الصراع حول الكويت تسارُع دول الخليج على شِراء الأسلحة، وقد قدَّرت بعض التقارير بأنَّ عقود التسليح التي أبرمَتْها تلك الدُّوَل بعد الحرب قد بلَغتْ قِيمَتُها ١٨ مليار دولار، وأنَّ تلك الدُّوَل ستُنفِق ٦٠ مليار دولار في نهاية القرن العشرين، وتُمثِّل الولايات المتحدة وبريطانيا الطرَف الثاني في مُعظَم تلك العقود. كما قدر إعادة تعمير العراق والكويت معًا بعد حرب الخليج الثانية بما يَتراوَح بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار أمريكي في حين تكلَّف إعادة تعمير العراق وإيران بعد حربهما بحوالي ١١٠ مليارات دولار. أمَّا فيما يتعلَّق بالتكلفة الإجماليَّة

لحرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣م) فلم يتوافر صورة دقيقة حتى الآن، وإنْ كانت التقديرات المبدئيَّة ستتجاوَز ثلاثمائة مليار من الدولارات، وقد صرَّح رئيس البنك الدولي بأنَّ تكلفة إعمار العراق وحدَها ستتكلَّف ثلاثة مليارات سنويًّا؛ أي: ثلث جُملة عَوائدِ النِّفط السنويَّة، والتي تُقدَّر بحوالي ١٥ مليار دولار.

ثالثاً: العراق والنظام الإقليمي

الوضْع الإقليميُّ للعالَم العربي ومنطقة الشـــــرق الأوسط يتَّصفُ بالضعف السياسي الشديد، والتوجُّهاتِ المضطربـــــة، ويُنبِئ الموقف الحالـــــي للعالم العربي بما يُشبِه المَخاض السياســـــي لولادةٍ جديدةٍ لكيان سياسي، هل الكيان السياسي الوليد من جُذور أصيلة بالمنطقة، أم نِتاج سفاحٍ من عناصر غير أصيلة، سواء كانت من خارج المنطقة أم داخلها (كشك، ٢٠٠٤).

يتمثَّل العُنصر الخارجي للمَخاض السياسي المُرتَقب في موقف الولايات المتحدة الأمريكيَّة من المنطقة، فالقوَّة العُظمَى الأولى في العالم تتَّجه الآن نحو فرْض الهَيْمَنة الكاملة والسافرة، وترَفُض أيَّ مبدأ للمُشارَكة الخارجيَّة أو من داخل الإقليم في هذا الصدَد، في نفس الوقت يُوجَد تصورٌ واتِّجاه مُضاف لدَى جَماعات الضغط بالولايات المتحدة بعد فرْض الهَيْمَنة الكاملة على المنطقة، ويتمثَّل في طرْح بديلٍ لنِظام الجامعة العربيَّة يستَوعِب الدول العربيَّة والعدو الصهيوني في نفس الوقت.

يهدف النظام الشرق أوسطي الجديد في المنظور العالمي الجديد إلى تحقيق عدَّة أهداف:

١- تحقيق الهَيْمَنة الأمريكيَّة الكاملة على المنطقة.

٢- استِمرار الهَيْمَنة الأمريكية؛ لضَمان عدم وجود كيانات سياسية عربيَّة قوية، والدعم والتعزيز الأمريكي المستمر للعدو الصهيوني كمركزٍ مُسَيطِرٍ لتوابع النظام الشرق أوسطى الجديد.

٣- تحجيم امتِداد النظام الأوروبي الجديد تجاه التخوم الجنوبيَّة والشرقيَّة لمصر.

٤- استِكمال تطويق الكيان الروسي الجديد بكيانات قويَّة؛ مثل: النظام الشرق أوسطى الجديد في الجنوب، والكيان الأوروبي من الغرب.

٥- إعلان وَفاة الجامعة العربيَّة ككيانٍ مُؤسَّسي يحتوي طموح العرب نحو الوحدة.

يتألَّف النظام الشرق أوسطي المُزمَع طرحُه من الولايات المتحدة الأمريكية لصالح العدو الصهيوني من ثلاث وحدات:

أ- يقَع العدو الصهيوني في مركز التنظيم الشرق أوسطي؛ إذ سيُمثِّل مركز أعمال المنطقة، ويتركَّز به أغلب صناعة المال والتكنولوجيا.

ب- تخوم المنطقة المركزيَّة، ويُحِيط بالعدو الصهيوني مثل: لبنان ومصر.

ج- نِطاق الموارد الطبيعية والأنشطة الأولية.

• ظاهرة الربيع العربي والتأثير الخارجي

أخذ موضوع البحث عن دور أمريكيا في الثورات وما بعدها، ومن بعد حوارات الولايات المتحدة رسمياً ونيابياً مع الحركات الإسلامية وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس مساحة كبيرة من الحوار في العالم العربي، وساد فيه الكثير من التحليلات والإشاعات والتسريبات، ونظرا لأهمية هذا التحول في إدارة المنطقة من جهة وفي التعامل الدولي معها من جهة أخرى، فإن استذكار ودراسة السياسات الأمريكية في ظل الثورات العربية واتجاهاتها وتحدياتها يعد مسالة مفيدة لانضاج الحوار وتوسيع نطاقه وعمقه من قبل الباحثين والسياسيين والخبراء العرب، ولذا كان هذا التحليل المركز في هذا التوقيت، والذي سيتناول خصائص السياسة الأمريكية الرئيسية، وأبرز التحديات التي تواجهها بعد الربيع العربي، والتحولات في مصادر التهديد الحقيقية على المصالح الأمريكية في المنطقة، وإشكالية السلوك الأمريكي تجاه المنطقة العربية، والخيارات المتاحة امام الولايات المتحدة للتعامل مع المنطقة بعد الربيع العربي.

إن للسياسة الأمريكية عموماً خصائص خاصة تستند إلى نظريات تشتق من الواقع الجيو استراتيجي والمصالح الحيوية في أقليم أو جغرافيا ما، ومن أهم هذه الخصائص أنها تعتمد على الحلفاء الإقليميين والمحليين في تأمين مصالحها، وأنها تغدر بحلفائها عندما يتحولون إلى حالات مستعصية، وأنهم أصبحوا عبئاً عليها سواء لأنهم فقدوا دورهم أو لأنهم يتعرضون لخطر الإسقاط.. كما حصل!، وهي تتخلى عن حلفائها لصالح بدلائهم الأقوياء الجدد بسرعة، عندما تتمكن من تأمين معظم مصالحها القائمة ولو لمرحلة معينة، حيث أن المهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها المحلية والإقليمية بدرجة معينة لكنها لا تندم على فقدان حليف مهما كان ومهما طالت مدة ونوع خدماته التي قدمها، وهي كذلك تزرع جيوشا في جغرافيا

الحلفاء بوصفها جيوشا متقدمة كقوة احتياط تستخدم عند انهيار النظام القائم في الدول الأخرى، وتعتمد على سياسة القيادة المنفردة للعالم والتحكم بالتجارة العالمية وامتلاك القوة العسكرية العالمية، وتضمن تحالف أوروبا معها في سياساتها الدولية وأن شذت في بعض التفاصيل بل وبالسياسات الاقتصادية تجاه بعض الدول الأوروبية.

١- التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية بعد الربيع العربي

ويمكن تحديد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية بعد الربيع العربي:

- تراجع نظرية استقرار الهيمنة وسياسات الكسب من طرف واحد.
- أن التحول في الشرق الأوسط لا يتناسب مع نظريات سياسية سادت بدعم الدكتاتوريات ما دامت تخدم مصالح أمريكا.
- أن القوة الأكبر في التحول هي قوة حركات الإسلام السياسي التي لها مواقف وسياسات تتناقض مع عدد من سياسات الولايات المتحدة في المنطقة.
- تزايد المخاطر الأمنية على الكيان الصهيوني بسبب صعود تيارات سياسية لها موقف جذري أيديولوجي من المشروع الصهيوني، وهي تقود الحملة ضده في المنطقة، وتدعم المقاومة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتحولات السياسية في البلاد العربية سواء ما يتعلق بالثورات الشعبية حتى اسقاط الأنظمة والاحتجاجات والمظاهرات الضاغطة أو عملية الإصلاح السياسي فقد تلقت السياسة الأمريكية ورؤيتها الاستراتيجية ضربة قوية خرجت قدراتها وديناميكياتها وأطرافها عن الحسابات لدى مراكز التفكير وأجهزة الاستخبارات، حيث أن مراقبة ردود الفعل الأمريكية الأولية على هذه التحولات

وتحليلاتها الأكاديمية أعطت الانطباع بأن ثمة صدمة تعرض لها عقل الإدارة الأمريكية، وأنها تحاول أن تبحث عن مساعد واتجاه يمكن لها من خلاله التدخل بشكل أو بآخر في عمليات التحول أو على الأقل في مخرجاتها الانتقالية، تمهيدا للمحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة في مرحلة ما بعد الثورات والتحولات، وبرغم تباين السلوك الأمريكي تجاه كل بلد عربي عن غيره، فإن العوامل الحاكمة له كانت معظمها عوامل محلية سواء على صعيد الزمن المتاح للتصرف، أو على صعيد قدرة الأصدقاء على تشكيل الحضور والمشاركة في التحول أو ما بعده، أو على صعيد المصالح الحيوية الأمريكية فيها، أو على صعيد وزن الدولة والتحول في التأثير على السياسة الأمريكية وهذه المصالح، ومن هنا سارعت الإدارة الأمريكية- برغم الانتكاسة التي طالت الكثير من المؤسسات والشخصيات التي تمولها مع حلفائها الأوروبيين- إلى المبادرة بتبني وترويج دعمها لأي تحول ديمقراطي، بما في ذلك ضغوطها على حلفائها في الدول التي لم تصل لها رياح التغيير خوفاً من اسقاطها أو اقتلاعها، غير أنها لم تتمكن من السيطرة على مسار التحول بنسبة كبيرة في معظم هذه البلاد، فيما أوكلت إلى حلفائها الأوروبيين وغيرهم أخذ الدور الأكبر إلى حين تزايد المخاطر الأمنية على الكيان الصهيوني، وذلك بسبب صعود تيارات سياسية لها موقف جذري ايدولوجي من المشروع الصهيوني، وهي تقود الحملة ضده في المنطقة.

٢- التحولات التي تشكل تهديدا للسياسات الأمريكية السابقة في المنطقة

إن أبرز التحولات التي تشكل تهديد للسياسات الأمريكية السابقة في المنطقة هي:

- تراجع قدرات جيوب العمل الإجتماعي والإنساني المتقدمة في المجتمعات العربية والتي تحظى بدعم وتمويل غربي، وتنفذ برامج وتوجهات تخدم

أفكارها وسياساتها، وقد ثبت فشل هذه المؤسسسات برغم كل محاولاتها لتنسب التغيير الذي حصل إلى جهودها.

- رغم اهتزاز محور الممانعة بسبب الأوضاع في سوريا، غير أن فلسفة الممانعة سوف تتسع دائرتها في المنطقة في المحصلة في ظل انهيار نظام حسني مبارك وبن علي والقذافي وتفكك محور الاعتدال وضعفه.

- تنامي الحاجة إلى تصورات تستطيع التوصل إلى قواعد جديدة للعبة السياسية والديمقراطية والعلاقات الخارجية مع الحكومات الجديدة تناسب التوجهات والمصالح الأمريكية. إشكالية السلوك الأمريكي في المنطقة العربية

  - تعرضه لمفاجآت متتالية في الربيع العربي.
  - إصراره على ذات المصالح بذات الترتيب.
  - نظرته الأيديولوجية السلبية للمنطقة ولقواها الإسلامية
  - تحمله تبعات سلوك العدو الصهيوني العدواني والمستفز لشعوب المنطقة.
  - ضعــف مصادر معلوماتــــه الدقيقــة عن طبيعة التحولات وديناميكياتها في العالم العربي كما أثبتت تجربة الثورة التونسية والمصرية. خيارات التعامل الأمريكي مع الواقع الجديد إن المستجد الذي تعاني الولايات المتحدة من مشكلة رسم سياسة فاعلة للتعامل معه يتمحور حول أربعة اتجاهات (حسن، ٢٠٠٣):

    - أنه لا خيار للسياسة الأمريكية إلا أن تتعامل مع عدو الأمس المزعوم: حركات الإسلام السياسي في دول الثورات والإصلاح على حد سواء.

- أنها لم تعد قادرة على منع حركة التاريخ باتجاه التغيير في المنطقة، ما يدفعها إلى التفكير ببرنامج التعايش والتعاون بدل الصدام مع الحكومات الجديدة وقواها السياسية.

- أن القوى العلمانية الليبرالية التي ارتبطت بمصالح كبيرة مع الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بشعبية أو نفوذ رئيسي في هذه الدول، وخاصة تلك المرتبطة بعهد الدكتاتوريات والفساد لأنظمة الحكم العربية، ولذلك لم تعد صالحة للرهان عليها في حماية والدفاع عن السياسات الأمريكية ومصالحها.

- أن الحكومات الجديدة تمثل الشعوب ومنتخبة من قبلها، ولذلك فهي لا تملك أن تغامر بمستقبلها السياسي بتفاهمات خاصة مع الولايات المتحدة بعيداً عن مصالح شعوبها من جهة، وبعيداً عن الشفافية من جهة أخرى، ما يوجه صانع القرار الأمريكي إلى تغيير فلسفة التعامل والتفاوض مع القادة الجدد لتكون تفاهمات بين شعوب وليس بين حكام.

ومن هنا يمكن تفسير السلوك السياسي الأمريكي بمحاولة التفاهم مع الحركات الإسلامية ذات الشعبية في البلاد العربية، قبل أن تتخذ سياسات ربما تتسبب بضرر بليغ تجاه مصالح الولايات المتحدة، وبرغم صعوبة الأمر بسبب التباينات الأيديولوجية غير أن التيار الإسلامي بدأ ينتقل من التفكير كأحزاب معارضة إلى قادة دول، وهو ما يجعل الطريق سالكاً من جهته لأي تفاهمات مع المجتمع الدولي، فيما لا تزال الولايات المتحدة تتمترس حول مواقفها وسياساتها السابقة، ولا تستجيب بعد لضغوط هذه القوى لتغيير بعضها وتعديل بعضها الآخر، ما يجعل الحوار والتواصل يعاني من بطء وصعوبات، وتساهم مراكز التفكير الأمريكية والأوروبية اليوم في محاولة تفكيك الوضع والتوصل إلى معادلة لا بد أن تكون عدد من عواملها

ومعاملاتها جديدة، وتحترم التحول السياسي الجديد، وتحقق مصالح شعوب المنطقة العربية، إن أرادات أن تحقق مصالحها غير العدوانية أو التي ترسم على قدم المساواة بين الطرفين.

٣- الربيع العربي والتحديات الجديدة في المنطقة

حرصت الحكومات، في بلدان الربيع العربي، على إعلان رغبة قوية في الحفاظ على علاقتها الجيدة مع الولايات المتحدة. وهذه الرغبة لا تتعلق بالوفاء لواشنطن التي دعمت الحركة المعارضة لما يسمى بالنظم الديكتاتورية السابقة وساعدت في إطاحتها، سواء عبر الضغط السياسي أو التدخل المباشر، وإنما أيضاً لحاجتها المصلحية لاستمرار الدعم الأميركي، خصوصاً بشقيه المالي والعسكري.

لذلك أعلنت هذه الحكومات، في مصر وتونس وليبيا واليمن، النأي بنفسها عن الاحتجاجات التي شهدتها عواصم هذه البلدان على الفيلم المسيء للرسول محمد ﷺ. لا بل اتخذت إجراءات ضد المشتبه بهم في مهاجمة مقرات ديبلوماسية، لتظهر تمسكها بالوجود الأميركي وبعلاقتها مع الولايات المتحدة. ولإعطاء ضمانات طلبتها واشنطن في صدد حماية بعثاتها.

وتأتي الموجة الجديدة للاحتجاجات على الفيلم المسيء، في العالم العربي، لتطول بالضبط هذه العلاقة، عبر استمرار التحريض من الجماعات والأحزاب المتشددة التي تضع قضية الفيلم المسيء في إطار معركتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وليتشكل حلف غير معلن بين جماعات مرتبطة بتنظيم "القاعدة" ومنظريه وبين إيران وأتباعها وأنصارها ومنظري استراتيجيتها. وواضح أن هذا الحلف الذي يستثمر قباحة الفيلم من أجل تسعير المعركة ضد الولايات المتحدة، وهذا هو الأهم، ضد الواقع الجديد الذي أفرزه الربيع العربي، خصوصاً لجهة المنحى الديموقراطي

العام الذي اعتمدته النظم الجديدة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتأسيس لدولة القانون والتعددية.

وفي رصد هذه الاحتجاجات وسلوك الداعين إليها والمحرضين عليها، ثمة حقيقتان. الأولى أن هؤلاء هم أبعد الناس عن معاني الديموقراطية والحريات. وإذا كان بعضهم «يدين» المنادين بمثل هذه المفاهيم، فإن بعضهم الآخر تصدى بالقوة إلى الداعين إليها. والثانية هي أن هؤلاء باتوا يقفون علناً ضد النظم الجديدة في بلدان الربيع العربي، بذريعة أنها صناعة ومؤامرة من الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، على المسلمين. علماً أن هؤلاء في الممارسة السياسية واليومية يستهدفون مواطنيهم المسلمين في حريتهم ولقمة عيشهم، وفي حياتهم أحياناً.

وبذلك يتسق الموقف السياسي مع استغلال قضية الفيلم المسيء إلى أقصى حد. لينحدر هذا الاستغلال لمشاعر المسلمين، المُستفَزة وعن حق، إلى توظيف الدفاع عن الدين في قضايا سياسية.

ومن هنا يمكن فهم التصعيد العنيف الذي ظهر خلال منتصف عام ٢٠١٢، سواء عبر بيانات «القاعدة» وفروعها والفتاوى بالقتل أو عبر التحريض والدعوات إلى التعبئة والتظاهر واستهداف المصالح الغربية. ويطرح استمرار هذه الحملات تحديات كبيرة على نظم الربيع العربي التي يُفترض أن تكون تخلت عن حالات الطوارئ وإبعاد المؤسسات غير المدنية عن إدارة الشؤون الحكومية.

فهي في مواجهة هذا التحدي الأمني المستمر قد تلجأ إلى القوة العسكرية لردع المستمرين في التصعيد عبر التظاهر واستهداف مؤسسات حكومية أو مقرات ديبلوماسية. مع ما يمكن أن يؤدي إليه من العودة الضرورية للأجهزة الأمنية.

من جهة أخرى، قد تجد هذه الحكومات نفسها، في إطار السعي إلى التهدئة وربما إثبات أنها لا تقل حماسة في رفض الإساءات، أمام خيار إصدار تشريعات جديدة قد تُستخدم في تقييد الحريات العامة والمعارضة السياسية، ما دام معنى الإساءة بات فضفاضاً إلى حد بعيد، وقابلاً للاستخدام في كل الاتجاهات.

وفي حال وقعت نظم الربيع العربي في مثل هذه الإغراءات، فإنها ستتحول إلى نسخة جديدة من النظم القديمة، على رغم ما قدمته شعوبها من أجل التخلص من الديكتاتوريات.

* الصراع العربي (الصهيوني)

ليس هناك على مستوى العالم صراعاً معقداً كما هو الصراع العربي الإسرائيلي، الذي هو من أطول الصراعات في عصرنا الحاضر وأكثرها تشابكاً في تعقيداته مع التدخلات الخارجية الدولية وارتباطه بقضيتي الأمن والسلم الدوليين. إن طبيعة هذا الصراع تختلف عن غيرها من الصراعات بين الدول، فهو ليس صراع على الحدود، أو اختلاف على النفوذ، إنه صراع على الوجود بكل ما في الكلمة من معنى. أساس الصراع وجوهره: منطلق الصراع يعود إلى المشروع الصهيوني الذي شهد بداياته مع استخدام مصطلح الصهيونية Zionism حديثاً في القرن التاسع عشر كدعوة للعودة إلى أرض صهيون في فلسطين، أو أرض الميعاد كما يزعم الصهاينة، مدعين الاستناد إلى الحق الديني والحق التاريخي والحق العنصري لتبرير احتلالهم تلك الأراضي. ومن أبرز ما يروجه اليهود الصهاينة ما ورد في العهد القديم من فقرات تحدد لهم نطاق ملكهم، كالقول: "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك جبل صهيون هو من منطقة القدس، وتشير المصادر التاريخية إلى قدم سكن العرب فيها منذ سنة ٢٥٠٠ ق.م عندما

سكنتها قبيلة اليبوسيين الكنعانية العربية التي وضعت أساس مدينة القدس. أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"واستناداً إلى التراث الديني والتوراتي والتلمودي يدعي الصهاينة أن لهم الحق التاريخي بالعودة إلى فلسطين، وإعادة بناء هيكل سليمان، بعدما غادر العبرانيون مصر حوالي ١٢٠٠ قبل الميلاد وغزو فلسطين التي كانت أرضاً للكنعانيين منذ سنة ٣٠٠٠ق.م، وأقاموا مملكتهم فيها والتي دامت فقط ثمانين سنة، قبل انقسامها إلـــى مملكتين: إسرائيل ويهوذا في عام ٩٣٢ق.م، لتزول الأولى على يد الآشوريين عام ٧٢٠ق.م والثانية على يد الكلدانيين بقيادة نبوخذ نصر بعد الأولى بحوالي مئتي سنة. استند المشروع الصهيوني إلى إدعاء عنصري مؤداه أن الشعب اليهودي فـــي العالم يعود إلى الجنس السامي وإنه شعب الله المختار الذي سيعود إلى أرضه وفق الوعد التوراتي: "لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وإياك اصطفى الرب أن تكون له أمة خاصة من جميع الأمم التي على الأرض". وهـــم يعززون هـــذا الإدعـــاء التوراتي بالإرث التلمودي الذي وضعه زعماء اليهود الأوائل أثر ما يعرف بالسبي البابلي. وهو إرث وظفه مؤسسو المشروع الصهيوني الحديث لإعادة إحياء حلم العودة إلى فلسطين، إذ يعتبر مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل فـــي كتابه "الدولة اليهودية": "إن أصل اليهود يختلف عن سائر الأصول البشرية، وإنهم يشكلون شعباً واحداً وجنساً متميزاً.

إن مجمل هذه المزاعم تتعارض مع الوقائع التاريخية، والإنسانية والقانونية، إذ لم تعرف فلسطين قبل "وعد بلفور" شيئاً يسمى بالشعب اليهودي، بل يمكن القـــول إن الدراسات الانتروبولوجية أثبتت أن اليهود بمجملهم لا يشكلون أمة واحدة، فهم منتشرون في بلدان العالم منذ أكثر من ألفي عام، ويتكلمون لغات مختلفة، وبقوا قلّة ضئيلة في فلسطين لا تزيد عن ٨ بالمئة من مجموع السكان العرب حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. هذا فضلاً عن تعارض المزاعم الصهيونية مع قواعـــد القانون الدولي وجوهره الرافض للاحتلال والعدوان. هذا على مستوى النص، أما

على مستوى الوقائع، فقد كـــان التفكيـــر بإيجاد الصيغة التنظيمية أبرز أولويات المشروع الصهيوني، فتأسست "حركة أحباء صهيون" سنة ١٨٩٥-١٨٨٢ في روسيا لتمتد إلى أوروبا الشرقية، ونجحت فـــي إثارة الحنين العاطفي لليهود نحو أرض صهيون، ثم انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة "بال" السويسرية في آب/أغسطس ١٨٩٧ برئاسة ثيودور هرتزل، وفيه تم إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية التي حولت الصهيونية إلـــى حركة سياسية بعدما كانت مجرد دعوة تقوم بها جماعات يهودية عديدة منفصلة ومتباعدة، وفي هذا المؤتمر بدأ مشروع الوطن القومي لليهود يأخذ طريقه للتنفيـــذ التزاماً بدعوة هرتزل إلى أن تمتد حدود هذا الوطن من وادي مصر إلـــى نهر الفرات. ومن يومها والحركة الصهيونية ناشطة للتوسع والاستيطان واحتلال الأراضي في فلسطين والدول المجاورة، عبر تجميع اليهود وإعادتهم إلى إسرائيل.

* الأيدلوجية الصهيونية:

القارئ لتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي لا يمكنه فهم الأبعاد الحقيقيـــة والعميقة لهذا الصراع دون أن يقف بعمق عند الشخصية الصهيونية المعاصرة بكافة اتجاهاتها، وقراءة تضاريسها وكشف جذور المفاهيم والبنى الذهنيـــة التـــي تتأسس عليها، وهذا لا يتم إلا من خلال إخضاع الإرث التوراتي – التلمـــودي والمحمول الأسطوري المرافق لهما للتحليل والقراءة النقدية. في إسرائيل اليوم يعيشون داخل شبكة كثيفة من الرموز والأساطير التي أعاد إنتاجها الصهاينة في سياق معاصر ينسجم مع الرواية التلمودية عموماً، فعلـــم دولتهم الآن أبيض وأزرق كلون (الكاليت) شال الصلاة، تتوسطه نجمة داوود، وأرضهم من النيل إلى الفرات، والكنيست الذي هو مجلس النواب مشتق من اســـم معبدهم (هاكنيس) ونشيدهم الوطني يتحدث عن العودة، وهم بعد احتلال فلـــسطين عام ١٩٤٨ غيروا أسماء

المدن والموانئ وسموها بأسماء عبرية قديمة ذات رنين ديني وبريق تلمودي، بل أحيوا اللغة العبرية بعد أن كانت بائدة، لتصبح إسرائيل شيئاً أشبه بالمتحف العبري، كل شيء فيه يذكرك بالتاريخ ويحيلك إلى الذاكرة والنص. لذلك لم يكن مستغرباً في العقل الغربي عموماً المطلب الإسرائيلي بأن يعترف الفلسطينيون والعرب بإسرائيل وطناً نهائياً لليهود، مع ما لهذا الاعتراف من دلالات ومخاطر.

إن الصهيونية كايدولوجيا تختزن بحكم نشأتها وولادتها فكـــرة "الاختيار" وهـــذه الفكرة تنتج ذهنية تؤدي إلى تنشئة تربوية ومعرفية مضمرة تنطلق من مفهوم "شعب الله المختار"، الذي هو شعب غير عادي لا تنطبق عليه معايير المساواة مع "الآخر" وفق القواعد التي توصل العقل البشري في شرعة حقوق الإنسان. لذلك تخوض الصهيونية صراعها في فلسطين على خلفية أنه صراع وجودي ليس بهدف تحقيق مكاسب ومنافع ظرفية، بل يقاتل الصهيوني ليستوطن الأرض ويستأصل أبنائها ويغرس نفسه بينهم. إنه لا يكتفي بإخضاع السكان واستغلالهم كما يفعل أي احتلال أو استعمار، بل يريد إلغائهم ويطمح إلى إبادتهم والحلول مكانهم. من هنا خاصية "الاحلالية" والتي تعتمد في تطبيقاتها الصهيونية علـــى آليات التهميش والتغييب والإلغاء بحق أصحاب الأرض الضحية. ان إلغاء الآخر ليس آلية من الآليات التي يفرضها منطق الصراع في ساحة المعركة ظرفياً وبشكل مؤقت، إنه في الحالة الصهيونية عنصر بنيوي في الثقافة والفكر والايديولوجيا، مكون من مكوناتها المعرفية والذهنية، وهو جزء عـــضوي ملازم للممارسة والتطبيق. وهذا بلا شك أبشع وأعلى مراحل الاحتلال والاستعمار الذي لم يعد في العالم المعاصر يوجد مثيلاً له سوى النموذج الصهيوني. ليس المقصود على الإطلاق أن الذهنية السائدة المنطلقة من مرجعية الـــنص والتراث الديني تكفي وحدها كوحدة تحليل لفهم السياسة الإسرائيلية والشخـــصية الصهيونية. إلا أن تفسير سلوك الإنسان والجماعات يصبح أكثر قدرة على الفهـــم إن أدخلنا في اعتبارنا البنية المعرفية التي هي في الحالـــة

الصهيونية مشحونة بالطابع التوراتي التلمودي والأسطوري. ربما قد يقال أن هذا ليس بالضروري أن يؤدي إلى سلوك بعينه، إلا أن العلاقة بين السلوك والذهنية كما نعرف هــي علاقة احتمالية، تتزايد كلما انغمس الإنسان في رؤيته وذابت الجماعة في ذاتيها وخصوصيتها. وبدون ذلك لا يمكن أن تلغي ما للاقتصاد والسياسة والاجتماع والعلاقات الدولية من تأثير، وهو تأثير يلقي بثقله على هذه الظاهرة المركبة التي يكفي القول بأنها أقامت نموذجها في إسرائيل كأول دولة تقوم على أسس وخلفيات ومبررات دينية وأسطورية ينشئها ويناضل من أجلها علمانيون قادمون في الغالب من الغرب ومن عواصمه المتقدمة. لا يزال "النص" في الحالة الصهيونية يمثل حالة مرجعية يتحكم في معطيات السياسة، وحين وقعت إسرائيل معاهدات سلام، وحتى في مرحلة ما بعد أوسلو، لم يتجرأ أحد في إسرائيل، لا من اليمين ولا من اليسار، على مجرد الحديث عن وقف الاستيطان أو مقاربة مسألة القدس، وها هو اليوم الرئيس الأمريكي أوباما وإدارته يخوضون محاولات مضنية لإقناع حكومة نتنياهو لوقف سياسة الاستيطان أو تقنينها، لم يحصلوا إلا على تعهد لفظي مشروط ومحدد بأشهر لإطلاق عملية التسوية الميتة منذ عهد بوش الابن. إنه الالتزام بالنص الذي يساوي الثوابت المبدئية غير القابلة للتفاوض. في المقابل كيف كان الموقف العربي والإسلام من إسرائيل على مستوى النص والواقع؟

يمكن القول أن الفكر القومي الذي هيمن على العقل السياسي العربي وصاغ شعاراته منذ أربعينات القرن الماضي قد شهد انحساراً وتراجعاً ملحوظاً منذ الثمانينات، لكنه طيلة تلك الفترة رسم حدود السياسات الإستراتيجية في المرحلة الناصرية التي نجحت في إطلاق حركة سياسية دينامية على المستوى القومي، أدت إلى تفجير أكثر من انتفاضة وثورة في وجه الاحتلال الأجنبي في أكثر من قطر عربي، وهي خاضت أربع حروب ضد إسرائيل، وبغض النظر عن التقييم العسكري لهذه الحروب، إلاّ أن المسار الاستراتيجي العام كان مساراً تحررياً، ولعل من أبرز

إفرازاته هي الثورة الفلسطينية التي انطلقت من الشتات ومخيمات اللاجئين أواخر الستينات كحركة تحرر وطني فلسطيني تستهدف التحرير والعودة، وهما المطلبان الذين كان مجرد الحديث عنهما إرهاباً. مع ذلك فإن ثقافة النص القومي والإسلامي عموماً، ما روجت لعداء عنصري ضد اليهود، وما أسست للصراع مع إسرائيل أطروحة دينية تتحدث عن إبادتهم، فليس في النص الديني القرآني ما يؤيد ذلك على الإطلاق، وما شعارات رمي اليهود في البحر التي روجت لها الدعاية الإسرائيلية، إلا صرخات عابرة سقط في فخها قلة من السياسيين العرب الهامشيين الذي ما لعبوا يوماً دوراً فاعلاً وحقيقياً في الصراع. ما تحدث عنه النص القومي عموماً وأسس أطروحته الصراعية عليه هو هزيمة المشروع الصهيوني في فلسطين وإزالة الاحتلال وحق مقاومة هذا الاحتلال، وهو ما كان مرفوضاً، لولا نضال الشعب الفلسطيني ونضال شعوب العالم من أجل التحرر، والتي استطاعت انتزاع اعتراف دولي بحقها الثابت في الاستقلال وتقرير المصير منذ العام ١٩٧٢ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٠٣٤) والذي تكرر بقرار مشابه عام ١٩٧٤ والذي يدعو للمـساعدة المعنوية والمادية للشعوب في سبيل الممارسة الكاملة لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. لا شك أن الصراع العربي الإسرائيلي من أطول وأعقد الصراعات في العالم نظراً لأبعاده الإقليمية والدولية وخلفياته الدينية والتاريخية المتشابكة. وبسبب طبيعة هذا الصراع على الوجود الدائر بين طرفين متناقضين في الواقع والأهداف وفي المنطلقات فإنه اتخذ بالنسبة للعرب والمسلمين أبعاداً دفاعية محضة منذ لحظة بداية الاستيطان الأولى وسعي الصهيونية إلى تجميع وتكتيل اليهود في فلسطين، خاصة بعد احتلال الجزء الأكبر من مساحتها حسب خطوط الهدنة المحددة عـام ١٩٤٩ وتشريد مئات الألوف من الفلسطينيين خارج أرضهم. وقد أظهرت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ عجز الدول العربية عن توحيد قدراتها العسكرية والسياسية لإفشال الأهداف الإسرائيلية، هذا عدا عن قصور هذه الدول في التعامل مع استراتيجيات القوى الدولية الكبرى

التي ساندت إقامة "دولة إسرائيل". انتهكت إسرائيل مراراً اتفاقيات الهدنة الموقعة مع البلدان العربية فاحتلت مزيداً من الأراضي النقب والجليل وميناء "أم الرشرش" الذي أطلق عليه اسم ميناء إيلات في ١٠/٣/١٩٤٩ لأنه سيربط إسرائيل بآسيا وإفريقيا عبر البحر الأحمر. واحتلت إسرائيل مساحات كبرى من الأراضي العربية المجردة من السلاح ثم قامت بشن عدوان واسع على مصر في ٢٩/١٠/١٩٥٦ بمشاركة بريطانيا وفرنسا، مكّنها لاحقاً من فتح مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، مما اعتبره بن غوريون امتداداً ملاحياً عالمياً بصورة مستقلة عن قناة السويس، بعدما كانت هذه القناة مقفلة أمام إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، رغم صمود مصر في هذه الحرب ورفضها إعلان إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل تحت ضغط اختلال موازين القوى العسكرية لصالح الدول المهاجمة وبقاء الجيش الإسرائيلي في صحراء سيناء حتى تاريخ ٦/٣/١٩٥٧. لكن الوثبة الكبرى للمشروع الصهيوني التوسعي تحققت في حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ والتي أدت إلى احتلال أجزاء جديدة من الأراضي العربية في مصر والأردن وسوريا. خاضت مصر حرباً صعبة لتحرير أرضها بدأت بحرب الاستنزاف وتوجت بحرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، وبغض النظر عن الوقائع العسكرية إلاّ أنها كانت أول حرب يخوضها العرب وفق أجندة يضعونها هم، لكن المسار السياسي أتى ليجهض ما يمكن حصاده من هذا الانتصار من خلال ما عرف بكامب ديفيد والتسويات التي رافقته، وهي تسويات كانت تستهدف صناعة السلام بعيداً عن الحرب ومن خلال موازين قوى جديدة كان يظن النهج الساداتي أنه قادر على إلزام المشروع الصهيوني بها، لكن التسوية السلمية للصراع تحولت إلى اتفاقات قطرية ملتبسة والسلام لا يزال بعد أكثر من ربع قرن على تلك الانعطافة أشبه بالسراب. فالسياسة التوسعية الإسرائيلية لم تذعن للإرادة الدولية أو القانون الدولي، لا بل هي لا تزال تتحرك وفق هاجس التوسع التدريجي تحت شعار مضلل "الحدود الآمنة"، وهو شعار مطاط يمكن شحنه بأي مساحة من الأحلام والمغامرات التي تتلاءم والمشروع الصهيوني.

لقد غلب على السلوك السياسي العربي، رغم تفاوت فاعلية الأداء بين بلد عربي وآخر سمات أساسية أهمها:

١- غياب الرؤية الإستراتيجية: فلقد كان الإدراك العربي للصهيونية ومشروعها في المنطقة قاصراً عن وعي المخاطر المنتظرة، وبالتالي لم ينجح العرب بصفتهم الأكثر تماسكاً مع هذا العدو في الخروج من هول الصدمة التي وضعتهم في المراحل الأولى في حالة دفاع أمام هجمة المشروع الصهيوني المدعوم من أعتى قوى الغرب، وبقي سلوكهم السياسي ينتظم في الغالب على أساس رد الفعل والتخبط في المواقف والقرارات والدخول في مراهنات خاسرة، وتغليب المواقف المثالية والأخلاقية على السياسات الإستراتيجية.

٢- الفشل في تطوير أدوات العمل العربي المشترك: وهو فشل جعل من هذه المؤسسات مجرد هياكل واهية عديمة الفعالية والتأثير، ودفع بكل دولة نحو خيارات ذاتية خاصة. وهكذا انساقت دول عديدة وراء الولايات المتحدة وانعزلت أخرى. وبين محور الإعتدال ومحور الممانعة تأسس في الواقع العربي اليوم معطيات وتحالفات إقليمية يسودها الكثير من الإلتباس. فالعديد من البلدان العربية والإسلامية يرتبط باتفاقيات عسكرية وإستراتيجية مختلفة العمق والطبيعة مع أميركا، وبعضها يقيم علاقات متفاوتة مع إسرائيل وبعضها الآخر ممن يصنّف في محور الممانعة يسعى بقوة للمفاوضات مع إسرائيل مثلما يتجنّب بحزم أي مواجهة أو سياسة تؤدي للمواجهة مع إسرائيل. المتابع بدقة لموازين القوى وطبيعة التحالفات في المنقطة يرى أن هذين المحورين يرتبط مصيرهما بالعوامل الخارجية إما معارضة لها أو تحالفاً لها، سواء على المستوى الإيراني أو على المستوى الأميركي،

وبالتالي فإن مؤسسات العمل العربي المشترك هي الغائب الأكبر في هذا المجال.

يبقى السؤال لماذا لم تتحول قرارات القمم العربية إلى واقع تنفيذي؟ ولماذا؟؟

تتعاقب التحركات الشعبية العربية تحت وطأة الظروف والمفاجآت دون أن تتحول إلى فعل تغيري في الحياة السياسية؟

يكمن الجواب في أن فكرة المؤسسة ما تزال ضعيفة على الصعيد العربي، وآليات عمل المؤسسة بدائية أو غائبة، فمتابعة تنفيذ القرارات تحتاج إلى آلية عمل ونظام تصويت داخل مجلس الجامعة، وهذا كله يحتاج إلى آلية محددة تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأحجام والسياسات والمصالح بين البلدان الأعضاء.

هذا الواقع أدى على تفاقم النزاعات بين الدول العربية، وإلى تداخلها مع النزاعات الإقليمية والدولية وما فيها من ضغوط وتدخلات ومحاولات استقطاب، وإلى جعل الصراع العربي الإسرائيلي ثانوياً أمام بعض النزاعات بالنسبة لبعض الأقطار العربية، بل وإلى إخراجه من لائحة الأولويات، كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية، ثم في حرب الخليج الثانية، وما نتج عنه من تنام للدور الإيراني في الخليج العربي وما يمثّله ذلك من تهديد لدول المنطقة من منظور إقليمي بحت. خلاصة القول أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يحتلّ رأس لائحة الأولويات في معظم الدول العربية والإسلامية التي بقيت سياساتها تجاهه تتحدد وفق منظومة ردة الفعل والمواقف الطارئة والتي في الغالب تتأسس على خلفية الأحداث الكبرى في المنطقة. في المقابل بقي هذا الصراع يفرض نفسه بقوة على الدول المجاورة للكيان الصهيوني، ليس بفعل إرادة هذه الدول وسياساتها لمواجهة إسرائيل، بل بفعل السياسة العدوانية والتوسعية للمشروع الصهيوني نفسه.

في الواقع إن القراءة المدققة لتاريخ الصراح العربي الإسرائيلي تبين أن العرب في "نصهم" وفي "واقعهم" لم يمتلكوا نظرية واحدة لخوض الصراع مع عدوهم، وإنما كانت لديهم نصوص وكان لديهم ممارسات ومواقف تنتظم على وقع الأحداث وليس على وقع إستراتيجية مواجهة سياسية كانت أم عسكرية. هل يمكن هزيمة المشروع الصهيوني التوسعي المتفوق في هذه المنطقة؟ وكيف؟ وما هي الآليات اللازمة لذلك؟

هذا النوع من الأسئلة لم يكن يطرح بجدية وموضوعية وحرفية، فقد غلب على أسلوب خوض الصراع منطق الحيثيات وغابت عقلية الكيفيات، سيطر منهج بلاغة القول وسلطان البيان واللغة الخطابية والشعارات العامة الحماسية على حساب التفكير الإستراتيجي والواقعي العلمي المبني على برامج ومراحل وحسابات لموازين القوة. والمدرسة الواقعية منذ مؤسسها ومفكرها الأول "هانزمور جنثاو" جاءت وفق هذا المفهوم إطاراً للتفكير العقلاني لحساب القوة والعمل على تعزيزها ولم يكن القصد منها كما ظن البعض تسويق العجز والاستسلام بدعوى ضعف الإمكانيات. وإذا كان البعض من العرب بحجة الواقعية يتهربون من المواجهة، فإن الواقعية لا تتوقف عند حساب معطيات القوة المادية العسكرية والإقتصادية والتقنية فقط، فهناك معطيات أخرى للقوة تتمثل في الثروة البشرية وديمقراطية نظم الحكم، والعمل الدبلوماسي النشط والمركز على الأهداف، والنظام التعليمي الناجح والعصري، كلها تحقق وتراكم إنجازات تنافس العدو على أكثر من صعيد في كل المحافل.

إن التاريخ حافل بنماذج لدول أوجدت لنفسها مكانة مرموقة في العالم بفعل حسن توظيفها لرساميلها البشرية ولمعطيات القوة التي تملكها. إن فشلنا في بناء الركائز الصلبة للقوة في المرحلة السابقة والتي تكفل لنا هزيمة المشروع الصهيوني لا يبرر إهمال المعطيات الأخرى للقوة التي تملكها.

إن حقائق الصراع تعود لتفرض نفسها، فالصهيونية كحركة قومية دينية وعنصرية من خصوصياتها إدعاء التفوق والإستعلاء وعدم الاعتراف بالآخر، وذلك على النقيض من الثقافة العربية التي هي ثقافة التنوع والعيش المشترك والتفاعل الحضاري والإنساني، وعليه فإننا أمام نقيضين والصراع الدموي بينهما لم يتفجر لأسباب ثقافية، وإنما بسبب المشروع السياسي لهذه الحركة الصهيونية التي جاءت إلى فلسطين لتغير هويتها وتطرد شعبها. لذلك سيستمر هذا الصراع وسيتخذ أشكالاً متعددة بغض النظر عما سوف تفعله الأنظمة، ليس حباً بالصراع، وكرهاً بالسلم، بل نتيجة طبيعية لحقيقة هذا الصراع الذي لا تملك الصهيونية أن تتخلى فيه عن مشروعها التاريخي، لأنها عندما تفعل ذلك تفقد ذاتها.

إن قراءة الواقع والتحليل الصحيح لمعطيات تتجاوز السرد التاريخي لأحداث وقعت أو التعداد الحسابي لإمكانيات يملكها أطراف الصراع. وبالتالي فإن القدرة على خوض صراع ناجح مرهونة باستثمار معطيات الصراع وتحريك إمكانياته وخلق أدواته وتوظيفها التوظيف الأفضل والأكثر جودة، وفي هذا يصبح التحليل الصحيح والقراءة الموضوعية مقدمة ضرورية وجزءاً أساسياً من عملية المواجهة والصراع.

لذلك يوجد على الدوام قراءات وحسابات خاطئة وقراءات وحسابات صحيحة، منها ما يؤدي إلى التفريط بالحقوق بحجة موازين القوى والمفهوم المشوه للواقعية السائدة بيننا، ومنها ما يؤدي إلى استعادتها والدفاع عنها بجدارة إذا ما كانت إدارة الصراع تقوم على حسابات وقراءات صحيحة وتستند إلى قوة الحق وليس إلى حق القوة. ذلك أنه ما من قوى إلا وعنده نقاط ضعف يجب تحديدها وفهمها، وكذلك ما من ضعيف إلا ويملك نقاط قوة عليه اكتشافها وتنميتها. وحيث يتمكن الضعيف من تركيز نقاط قوته ضد نقاط ضعف القوي، فإنه حينها يصبح قادراً على مواجهته

وخوض صراح ناجح ضده. هذا هو درس التاريخ حيث الأمم التي فعلت ذلك صنعت أمجاداً، والتي تقاعست عن ذلك ذهبت إلى الهامش.

• الصراع العربي الصهيوني والموقف الفلسطيني

شهدت القضية الفلسطينية بعد نكبة ١٩٤٨، تطورات حاسمة، حيث خرجت من نطاق المواجهة بين الفلسطينيين والصهاينة إلى مرحلة أصبح فيها الصراع عربيا صهيونياً تجلت مظاهره في عدة محطات تاريخية. وقد سجل الفلسطينيون منذ ذلك الحين الى اليوم استماتة وتضحيات جسام من خلال انتفاضتهم المتواصلة ضد الكيان الصهيوني كانت انتفاضة أطفال الحجارة ١٩٨٧ واحدة من أبرزها.

- فما هي الأشكال التي اتخذتها مقاومة الفلسطينيين للاحتلال الصهيوني ؟
- أين تجلت مظاهر الصراع العربي الصهيوني؟
- وما هي التطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية وامتداداتها الراهنة ؟

١- بداية المقاومة الفلسطينية للاحتلال الصهيوني

أدى الانسحاب البريطاني من فلسطين وإعلان الصهاينة عن قيام دولة العدو الصهيوني في ١٥ مايو ١٩٤٨ على أسس عنصرية توسعية قائمة على قاعدة الارتباط بالمصالح الامبريالية، الى انطلاق عمليات المقاومة المسلحة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، اتخذت في البداية شكل حرب بين جماعات من الفلسطينيين وعصابات صهيونية استخدم فيها الفلسطينيون بنادق تقليدية في وجه دبابات ورشاشات العدو الصهيوني. وقد أسفرت هذه الحرب غير المتكافئة عن احتلال واسع للأراضي الفلسطينية شمل ٧٧,٤ % من فلسطين كما تم تهجير ٢ مليون

فلسطيني الى الضفة الغربية وقطاع غزة ،فلم يبق منهم سوى ١٠٠ ألف فلسطيني بالأراضي المحتلة مقابلة أزيد من مليون يهودي.

٢- مظاهر تنظيم المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني

ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية للوجود على اثر قرار مؤتمر القاهرة المنعقد في ١٩٦٤ كتتويج للعمل الفدائي المتواصل الذي قامت به الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني سواء بالأراضي المحتلة أو في مخيمات اللاجئين. وقد شكلت هذه المنظمة إطارا تنظيميا هدفه تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وتحرير أراضيه المحتلة سنة ١٩٤٨م .وقد تبنت من اجل ذاك خيار الكفاح المسلح بالإضافة الى العمل السياسي والدبلوماسي والإعلامي الذي كانت تقوم به كافة فصائل المنظمة وعلى رأسها حركة فتح بقيادة ياسر عرفات (١٩٢٩-٢٠٠٤) الذي أصبح رئيسا للمنظمة سنة ١٩٦٩ وقائدا لقوات الثورة الفلسطينية ١٩٧٣ ورئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٣ إلى حين وفاته في ١١نونبر ٢٠٠٤م . وقد حققت منظمة التحرير مكاسب عسكرية وسياسية تمثلت في:

- رد الاعتبار للعمل الفدائي الفلسطيني المسلح في معركة الكرامة سنة ١٩٦٨ حيث تمكنت المقاومة من قتل ٧٠ صهيونياً وجرح أكثر من ٤٠٠ آخرين من كبح جماح التحدي الصهيوني.

- نيل الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي بالرباط سنة ١٩٧٤ والأمم المتحدة إثر مشاركة ياسر عرفات في أشغال الجمعية العامة في ١٣ نوفمبر من نفس السنة.

- الإعلان عن دولة فلسطين في المنفى بالجزائر في ١٥ نونبر١٩٨٨ بعد سنة من اندلاع انتفاضة أطفال الحجارة.

- تمثيل المنظمة للفلسطينيين في المؤتمر الدولي للسلام بمدريد سنة ١٩٩١ بهدف إيجاد حل للقضية الفلسطينية

٣- محطات الصراع العربي الصهيوني على المستوى العسكري

خلفت نكبة ١٩٤٨ وإعلان قيام دولة العدو الصهيوني انتكاسة بالنسبة للعرب والفلسطينيين فحركت فيهم روح القومية العربية والرغبة في نصرة الحق الفلسطيني، بينما شكلت بالنسبة للصهاينة فرصة لرسم معالم الدولة العبرية التي توسعت على مراحل مستغلة حروبها مع العرب وما ترتب عنها من نتائج .وقد تمثلت هذه الحروب في:

- الحرب العربية الصهيونية الأولى (١٩٤٨ – ١٩٤٩) : أسفرت عن هزيمة جيش الإنقاذ العربي الذي تأسس بدعوة من الجامعة العربية وعن توسع صهيوني كبير بالأراضي الفلسطينية غطى ٧٧,٤%من التراب الفلسطيني بعدما تم طرد حوالي ٢ م فلسطيني واقتراف مذبحة دير ياسين في ١٦ ابريل ١٩٤٨

- العدوان الثلاثي على مصر في يونيو ١٩٥٦ :ترتب عن قرار جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس فشن العدو الصهيوني، فرنسا وانجلترا هجوما مباغتا على مصر تمخض عنه دخول العدو الصهيوني إلى شرم الشيخ، سيناء وقطاع غزة، بينما توجهت القوات الفرنسية والبريطانية للاستيلاء على القناة لولا استنكار الجمعية العامة لهذا العدوان وتهديد الاتحاد السوفياتي بتدخل عسكري،الشيء الذي اجبر هذه القوات على الانسحاب واكتف العدو الصهيوني بفتح خليج العقبة في وجه سفنه.

- حرب الستة أيام/ الحرب العربية الصهيونية الثانية)بين ٥ و١١ يونيو ١٩٦٧): شن العدو الصهيوني هجوما مباغتا على مصر وسوريا والأردن كرد على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤ وبدء حركة فتح عملياتها العسكرية منذ مطلع ١٩٦٤ وكذلك جلب الدول العربية الى طاولة التفاوض السلمي وفق الشروط الصهيونية. فاحتلت صحاري سيناء والجولان وبقيت فلسطين (خ .ص. ٢٠٠) مما أثار ردود فعل عربية ودولية وأصدر مجلس الأمن القرار الأممي ٣٣٨ القاضي بوقف إطلاق النار وانسحاب العدو الصهيوني الفوري من الاراضي المحتلة واعترافه بسيادة دول الجوار على ترابها وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

- حرب اكتوبر ١٩٧٣ : شكلت احد مظاهر التضامن العربي القوي مع مصر وسوريا والأردن حيث أرسلت دول عربية فرقا عسكرية للمشاركة في هذه الحرب ومن بينها التجريدة المغربية. اتسمت باكتساح القوات السورية لخط آلون الدفاعي الصهيوني بالجولان في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣، بينما اقتحمت القوات المصرية مدعومة بعناصر مغربية وعربية أخرى خط بارليف الدفاعي بسيناء، فاقتربت الجيوش العربية من النصر لولا تدخل القوات الجوية والبحرية الامريكية وتعزيز الجيش الصهيوني بمعدات حربية متطورة مكنتها من ايقاف الزحف العربي، فاستخدمت الدول العربية النفط كسلاح بديل للضغط على الدول الموالية للعدو الصهيوني، فأصدر مجلس الأمن من جديد قرارا يوقف إطلاق النار والتفاوض الفوري بين الأطراف المعنية لإقرار سلم دائم بالمنطقة استنادا للقرار الأممي ٢٤٢.

٤- المجهودات السياسية لحل الصراع العربي الصهيوني

دحضت حرب أكتوبر التفوق العسكري للعدو الصهيوني أسطورة التفوق الصهيوني، وأجبرت العدو الصهيوني على الدخول في مفاوضات لتسوية صراعها مع العرب والفلسطينيين تحت إشراف الشرعية الأممية . فمهد ذلك لعقد اتفاقية كامب دايفد بين مصر والعدو الصهيوني برعاية أمريكية في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ حضرها عن الطرف المصري الرئيس أنور السادات وعن العدو الصهيوني ميناحيم بيغن. نصت الاتفاقية على انسحاب العدو الصهيوني من سيناء وعلى وضع إطار عام للمفاوضات الصهيونية الفلسطينية بشان الحكم الذاتي، مقابل معاهدة سلام وتطبيع العلاقة مع مصر، والحصول على امتيازات منها السماح بعبور السفن الصهيونية لقناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة بالبحر الأحمر. وبذلك حققت الاتفاقية أهداف العدو الصهيوني حيث فككت وحدة الصف والموقف العربي، وأمنت جانب العدو الصهيوني من مصر فخرج بفضل هذه الامتيازات منتصر عسكريا ودبلوماسيا .

أما عن الجانب المغربي، فقد تجلت بعض مجهوداته في حل الصراع العربي -الصهيوني داخل المنظومة العربية في عقد مؤتمر فاس في ٢٨سبتمبر ١٩٨٢ الذي تأسست على إثره لجنة سباعية برئاسة العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني وهي لجنة القدس لعرض القضية أمام الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن ومتابعة تطوراتها الراهنة والمستقبلية وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لنصرتها.وقد اتسم هذا المؤتمر بمشاركة عربية واسعة

ولا اريد ان اخوض كثيرا في هذا المجال بقدر ماساركز على استعراض ابرز محطات القضية الفلسطينية، حيث يمكن تلخيص أهم تطورات القضية الفلسطينية وامتداداتها في المحطات التالية:

ففي فترة الثمانينيات : فتح العدو الصهيوني جبهة ضد مقاومة حزب الله بلبنان، فاحتل في ١٩٨٢ شريطه الجنوبي. وفي ٨ ديسمبر من سنة ١٩٨٧ انطلقت انتفاضة أطفال الحجارة اثر مقتل ٤ عمال فلسطينيون في حادثة سير تعمدتها شاحنة صهيونية. اتخذت هذه الانتفاضة في البداية شكل مواجهات فلسطينية عفوية ثم تحولت الى اصطدامات دامية مع قوات الاحتلال بالضفة الغربية وقطاع غزة قتل فيها برصاص الاحتلال والضرب والغازات المسيلة للدموع ١٣٩٢ شهيد الى حدود سنة ١٩٩٤ (أكثر من ٢٥ % منهم من الأطفال).

وخلال فترة التسعينيات توجت هذه المرحلة بـــ :

- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ على أساس الأرض مقابل السلام في ظرفية تميزت دوليا بانهيار نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفياتي الداعم للموقف العربي وبحلول نظام القطبية الواحدة وباندلاع حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ وتراجع الموقف العربي اثر خروج مصر من ساحة الصراع. فسطر المؤتمر ملامح شرق أوسط جديد وعملية سلام من منظور أمريكي، حيث فتح باب مفاوضات ثنائية عربية صهيونية وأخرى متعددة الأطراف بشان قضية اللاجئين، توزيع المياه، التسلح وأمن العدو الصهيوني باعتباره القوة الإقليمية الرئيسية بالمنطقة.

- ثم جاء إبرام اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والعدو الصهيوني في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بشان الحكم الذاتي الفلسطيني وتحديد أراضي السلطة الفلسطينية على الخريطة بالضفة الغربية وقطاع غزة .تميز هذا الاتفاق بمنح المجلس الفلسطيني المنتخب بعض الصلاحيات فيما يخص التعليم، الصحة، السياحة والأمن الداخلي، بينما منح العدو الصهيوني حق الاعتراض على القوانين الصادرة عن السلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية المحددة في ٥ سنوات

وعلى بنود أخرى متعلقة بمسالة وضعية القدس واللاجئين والمستوطنات والملف الأمني وغيرها

- وبعدها تأسيس وكالة القدس في ١٩٩٧ وتعزيز مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية والعدو الصهيوني تحت رعاية أمريكية ووساطة مصرية كما هو واضح في لقاءات وادي ريفر ١٩٩٨ وشرم الشيخ ١٩٩٩ وفي تعهدات إعادة الانتشار والإفراج عن المعتقلين مقابل حضر كل أشكال الإرهاب والعمل الفدائي ضد العدو الصهيوني والصهاينة.

وأخيرا في العقد الأول من القرن ٢١م وقعت أحداث من بين أهمها:

اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ شتنبر ٢٠٠٠ م التي تسببت في انهيار مسيرة السلام، وتصاعدت المقاومة الفلسطينية بشكل أربك التوازنات الصهيونية عسكريا وسياسيا واقتصاديا واضطر العدو الصهيوني إلى الانسحاب من جنوب لبنان كما تسبب في وصول حزب الليكود المتطرف وزعيمه شارون للحكومة الصهيونية .

تأثير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الأمريكية على السلام بالشرق الأوسط حيث قام العدو الصهيوني باجتياح أراضي السلطة الفلسطينية في ابريل ٢٠٠٢ لكبح جماح المقاومة الفلسطينية فدفعت هذه الأحداث الى اقتراح خارطة الطريق في ١٢ نوفمبر من نفس السنة كخطة لإحلال السلام بالشرق الأوسط من طرف روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مع وضع سقف زمني لقيام دولة فلسطينية سنة ٢٠٠٥ م.

وفاة ياسر عرفات في ١١ نوفمبر ٢٠٠٤ اثر مرض عضال وفي ظروف غامضة وتعويضه بالرئيس محمود عباس أبو مازن الذي أقام حكومة الوحدة في ٢٠٠٥م. واعقبها مشكلة الانشقاق بين غزة ورام الله اندلاع حرب لبنان في ٢٠٠٦

والحرب على غزة في ٢٠٠٨ ومواصلة سياسة المستوطنات الصهيونية بفلسطين والقدس وسياسة التهويد حتى اليوم.

* الصحراء الغربية والأمن القومي العربي

ان موقع الصحراء البحري له اهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الامن القومي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يتمثل بالمساحة الجغرافية وماتحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني يوفر مزايا كثيرة للامن سواء كانت اقتصادية او عسكرية.

وتشكل دول الجوار غير العربية تهديداً يستهدف الامن العربي بشكل عام والمغرب بشكل خاص من خلال اعتمادها على ستراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة الصحراء وسبتة ومليلة وحقوق الصيد البحري، وانعكست حالة الاختلاف بين اطراف النزاع على الموقف العربي الرسمي الذي لم يتفق على آلية مناسبة لحل المشكلة. وهذا الاختلاف فسح المجال اما التجاذبات الدولية الخارجية ان تفعل فعلها في ابقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو احد عوامل تهديد الامن القومي ويبرز تهديد آخر يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود نفسية وسياسية وآيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي.

ان قضية الصحراء ليست عملية استقلال صحراوي عن المغرب وانما هي عملية يقصد بها الابقاء على حالة الاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف على الكيانات القائمة فالمغرب تخاف على كيانها وشخصيتها كدولة ملكية. والجزائر تخشى من تنامي التيار الاسلامي وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

لقد حصلت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية تركت آثارها المباشرة ليس على مشكلة الصحراء فقط وانما على العديد من المشكلات ذات المساس بالامن القومي كالقضية الفلسطينية ومشاكل اخرى عالمية مثل مشكلة كشمير واليوسنة وكوسوفا وغيرها وابرز هذه المتغيرات هي:

١- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حيث ترك هذا الانهيار الذي حصل في ١٩٩١/١٢/٢٤ وتربع الولايات المتحدة زعامة العالم اثاره على مواقف الاطراف المباشرة في النزاع وخاصة الجزائر وليبيا الحليفان الإستراتيجيان للاتحاد السوفيتي واللذان تربطهما معه اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية، اذ دفع هذا الانهيار بالبلدين الى تبني سياسة اخرى اقرب الى الحياد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو وفي نفس الوقت فأن هذه الظروف قد عززت من مواقف المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة. المطالبة بضم الصحراء الى اراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية.

هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن الحظر الذي فرضه مجلس الامن على ليبيا لاتهامها باسقاط طائرة بان امريكان فوق لوكربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨ قد دفع ليبيا الى الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة من مشكلة الصحراء وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء.

وفي الجانب الاخر فأن المتغيرات الداخلية التي حصلت في الجزائر والمتمثلة بتنامي التيار الاسلامي المتطرف وقيامه باعمال تستهدف الامن الوطني الجزائري وكذلك الازمة الاقتصادية الخانقة وتزايد معدلات البطالة ابعدت الجزائر في التركيز على مشكلة الصحراء ولم تعد تحظى بالاولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية كما كانت في السابق ايام القطبية الثنائية. وفي محاولة منها لاضفاء بعداً اقليمياً لمشكلة الاضطراب الامني الداخلي الذي تعاني منه وجهت

اصابع الاتهام الى جارتها وعدوتها التقليدية المغرب واتهمتها بدعم الحركات الاسلامية الاصولية.

٢- احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة : لقد كان للاعمال الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة اثارها الخطيرة ليس على الامن العربي وانما على الامن في العالم ايضاً، اذ اكتسب موضوع مكافحة الارهاب صفة شرعية دولية عندما تبنى مجلس الامن الدولي قراراً بهذا الخصوص. وطالبت الولايات المتحدة من دول العالم ان تتبنى موقفاً واضحاً من هذا الموضوع فأما ان تكون مع الارهاب او ضده وليس هناك موقفاً محايداً ولذلك سارعت الدول المغاربية وبالذات الجزائر والمغرب الى اتخاذ الاجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة الارهاب. وعكست هذه المواقف تناقض وتقاطع مصالحهما وتوجهاتهما فالجزائر ذات التاريخ الطويل في النضال ضد الاستعمار وذات الخط الاقتصادي الاشتراكي تبنت مجموعة من الاجراءات الاصلاحية مثل التحول نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الاصولية التي عانت من اعمالها الارهابية وسحبت يدها من دعم حركة البوليساريو كي لا تتهم بدعم الارهاب.

ونفس المواقف اتخذها المغرب ان لم تكن اكثر وكأن هناك تنافساً بين البلدين لارضاء الولايات المتحدة، ونتيجة لهذه الاجراءات والمواقف داخلياً فقد حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الامريكية واليهود في الدار البيضاء في المغرب وفي جزيرة جربة التونسية وردت الولايات المتحدة الجميل الى المغرب عندما تدخلت وطلبت من اسبانيا بسحب قواتها التي احتلت مؤقتاً جزيرة ليلى خريف عام ٢٠٠٢. وزادت المغرب من مواقفها المؤيدة للولايات المتحدة عندما استقبلت

وزير الخارجية الصهيوني في آب عام ٢٠٠٣ وهي الدولة الاسلامية التي ترأس لجنة القدس.

وفي المقابل فأن ليبيا وامام الضغوط الامريكية والاوربية واتهامها بدعم الارهاب اضطرت الى تسليم الليبيين المتهمين باسقاط الطائرة الامريكية الى القضاء الاسكتلندي وقدمت التعويضات لضحايا الطائرة وقدمت طلباً للانسحاب من الجامعة العربية.

واقدمت موريتانيا ورغبة منها في كسب ود الولايات المتحدة ومساعدتها اقدمت على اقامة علاقات دبلوماسية مع العدو التقليدي للعرب وهو العدو الصهيوني مع انه ليس من دول المواجهة وكذلك قطع علاقته الدبلوماسية مع العراق.

وازاء هذه المواقف والمتغيرات كان لابد لحركة البوليساريو التي اصبحت في موقف لاتحسد عليه اضطرت الى التراجع عن مواقفها المبدئية الداعية الى استقلال الصحراء، ولكي لاتشملها قائمة الارهاب قبلت بمبدأ الاستفتاء لسكان الصحراء وقامت باطلاق مجموعة من الاسرى المغاربة كبادرة حسن نية ولابعاد صفة الارهاب عن نشاطاتها وفعالياتها العسكرية والسياسية.

* الأوضاع الاقتصادية العربية وأثرها على الأمن القومي العربي

يسود غموض أجواء المنطقة بسبب المتغيرات الجذرية التي تشهدها بعض البلدان العربية وتزامنها مع أزمة الديون السيادية التي تواجه الاقتصاد الأوروبي وضعف معدلات النمو في العديد من الدول المتقدمة والنامية، وإزاء هذين الوضعين العربي والدولي، فإن الاقتصادات العربية ستسجل معدلات نمو متفاوتة تبعاً لخصوصية كل منها .

فالدول العربية التي شهدت انتفاضات وتحولات تمر الآن بمرحلة انتقالية تتسم بعدم الوضوح، وقد تطول أو تقصر هذه المرحلة بحسب الوضع السائد في كل بلد ويتوقع خلال هذه المرحلة أن تتفاقم المخاطر وعوامل عدم اليقين مع ما لذلك من تأثير على معدلات النمو الاقتصادي. أما دول الخليج فإن النمو فيها سيبقى قوياً مدعوماً بميزانيات حكومية توسعية. وهذا العام سيكون العام الرابع على التوالي الذي سيعتمد فيه النمو على الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة.(عبد الفضيل، ١٩٩٧)

ولقد ظهرت في دول الربيع العربي فجوة كبيرة بين الآمال بغدٍ أفضل والواقع على الأرض، إذ أن عوامل عدم الاستقرار أدت الى عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار أضف الى ذلك هروب الرساميل وتوقف المشاريع او تأخرها وتراجع السياحة وتشدد البنوك في الإقراض واتهام العديد من الذين تحملوا المسؤولية وتعاملوا مع الأنظمة السابقة أنهم فاسدون، أدت كلها الى ضعف النشاط الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية وزادت من مشاكل البطالة، وسجلت كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسورية والبحرين معدلات نمو منخفضة إذ لم تكن سالبة لمعظمها خلال عام ٢٠١١. (التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠١١)

فالأوضاع في هذه الدول قد لا تخلف كثيراً كما حدث في أندونيسيا عام ١٩٩٨ عندما أطاحت الإنتفاضة الشعبية بالرئيس سوهارتو بعدما حكم البلاد لمدة ٣١ عاماً، وخلال فترة سنتين بعد تغير النظام، تفاقمت عوامل عدم اليقين وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي وضعف أداء سوق الأسهم، وتقلصت أحجام التداول. غير أنه مع إنتهاء المرحلة الانتقالية هذه تحسنت الأوضاع بشكل مضطرد وسجلت أندونيسيا معدلات نمو مرتفعة وصلت في المعدل الى ٤,٨% سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠، لتعكس الآثار الإيجابية للسياسات الاقتصادية والمالية التي وضعها النظام الجديد موضع التنفيذ.

يتوقع لمعدلات النمو الاقتصادي أن تبقى ضعيفة عام ٢٠١٢، إن لم تكن سالبة، في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية، ويقدر أن تسجل الدول العربية غير النفطية نسب نمو قد تصل في المعدل الى ٢,٥% عام ٢٠١٢ مقارنة مع ١,٥% عام ٢٠١١، على ان يبقى النمو سالباً في سورية والتي لم تكتمل فصول الانتفاضة فيها بعد. وستظهر تداعيات الأزمة الأوروبية بشكل واضح على الدول العربية في شمال إفريقية حيث ان ٦٠% من صادرات تونس والمغرب تذهب الى أوروبا و ٨٠% من إيرادات قطاع السياحة و ٩٠% من تحويلات اليد العاملة في الخارج تأتي من أوروبا .

إن احتمال ان يتراجع النمو الاقتصادي في الدول التي قادت الانتعاش الاقتصادي العالمي خلال السنوات الثلاث الماضية بما فيها الصين والهند والبرازيل وتركيا وتايلند وغيرها، إضافة الى نمو سلبي في أوروبا، على الأقل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، وبقاء معدلات النمو بطيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، ستؤدي الى ضعف نمو الطلب العالمي على النفط، أضف إلى ذلك إرتفاع انتاج كل من ليبيا والعراق كلها عوامل قد تنعكس سلباً على أسعار النفط والتي يتوقع أن يكون

المعدل السنوي لها في حدود ٨٥ دولاراً لبرميل خام غرب تكساس عام ٢٠١٢، مقارنة مع معدل ٩٥ دولاراً عام ٢٠١١، و ٧٨ دولاراً عام ٢٠١٠. والسعر المتوقع لهذا العام يبقى أعلى من مستوى سعر النفط الازم لكي تتعادل إيرادات المملكة مع مصروفاتها، والذي يقدر ب ٧٠ دولارا للبرميل لمعدلات إنتاج في حدود ٨,٨ مليون برميل يومياً. ويتوقع لنسب النمو الاقتصادي في دول الخليج ان تتراجع بعض الشيء بسبب إنخفاض حجم انتاج النفط، غير أنها ستبقى قوية عند معدل ٤% عام ٢٠١٢ مقارنة مع ٦,٧% عام ٢٠١١، و ٥,٢% عام ٢٠١٠. وها هي دول الخليج تضع موضع التنفيذ ميزانيات توسعية لهذا العام مدعومة بأسعار فائدة عالمية ومحلية متدنية لتعوض بذلك الضعف المتوقع لأداء النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، ويقدر أن ينمو الإقتصاد السعودي بنسبة ٣,٧% عام ٢٠١٢، مقارنة مع ٦,٨% عام ٢٠١١، بسبب الانخفاض المتوقع في حجم انتاج النفط، في حين يقدر النمو في الإمارات هذا العام في حدود ٣,٣% بعد أن كان في حدود ٣,٩% عام ٢٠١١ .

لقد أثرت الأحداث الخطيرة والمتسارعة التي شهدتها دول المنطقة في عام ٢٠١١، إضافة الى تداعيات الأزمة الأوروبية على شهية المستثمرين لتقبل المخاطر، فهم يتابعون التطورات الإقليمية والعالمية بقلق نظراً لضبابية الصورة المستقبلية. فكبرى الإقتصاديات العالمية بحاجة إلى إعادة تمويل حوالي ٧,٦ تريليون دولار من سندات مستحقة على الحكومات هذا العام، منها ٣ تريليون دولار مستحقة على اليابان و ٢,٩ تريليون دولار على الولايات المتحدة، و ١,٥ تريليون دولار على دول المجموعة الأوروبية. ولقد تم تأجيل العديد من الخطط التوسعية للشركات العاملة في دول المنطقة العربية حتى توضح الصورة، في وقت أصبحت فيه البنوك أكثر تشدداً في الإقراض. ولقد اتجه العديد من المستثمرين الى الأصول السائلة، فقلصوا من الأسهم والعقار في محافظهم الاستثمارية مفضلين الأمان والسيولة والعائد التي توفرها الودائع المصرفية والسندات والصكوك، خاصة تلك التي تصدرها

حكومات والشركات المملوكة لدول المنطقة. ولقد سجلت السندات الحكومية البريطانية أفضل اداء مرتفعة بحوالي ١٧% عام ٢٠١١ تلتها السندات الحكومية الألمانية بعوائد في حدود ١٠% ثم السندات الحكومية الأمريكية ٩,٨ .%.

جاء أداء أسواق أسهم الدول العربية سالباً عام ٢٠١١ ما عدا سوق قطر حيث ارتفع المؤشر بنسبة بسيطة لم تتعدى ١,١٢%، وتراوح الأداء السالب بين ٣,٠%- في سوق اسهم السعودية الى ٤٩%- في السوق المصري. ولقد خسرت أسواق أسهم دول المنطقة حوالي ٥٠ بليون دولار من قيمتها السوقية ، منها ٢٢ بليون دولار خسرها السوق المصري. وانخفضت أحجام التدول الى أقل من عُشر مما كانت عليه خلال عام ٢٠٠٧، ولقد خالفت بعض القطاعات هذا التوجه خاصة أسهم الشركات العاملة في قطاعات الإنشاءات ومواد البناء في السعودية مثل الاسمنت والأنابيب والسيراميك بالاضافة الى البيع بالمفرق، والتي استفادت من الانفاق الحكومي على المنازل والزيادة في رواتب العاملين في القطاع العام والذي وضعته المملكة موضع التنفيذ ابتداء من العام الماضي. ومن المتوقع أن تستفيد هذه القطاعات من ميزانية عام ٢٠١٢ التوسعية واستمرار الإداء الجيد للاقتصاد السعودي .

إن تحسن أداء البورصات العربية يحتاج الى عودة الاستقرار بعد الإضطرابات الإقليمية والعالمية التي عصفت بالأسواق العام الماضي، ومن الملاحظ ان أسواقنا واكبت الإنخفاض في اسواق الأسهم العالمية حيث تراجعت القيمة الرأسمالية لهذه الأسواق بحدود ١٢,١% لتصل إلى ٤٥,٧ تريليون دولار أي بخسارة سنوية تعدت ٦,٣ تريليون دولار. ويتوقع لأسواق الأسهم العربية أن تجاري الأسواق العالمية في الإرتفاع إذا ما أخذت الأوضاع الإقتصادية العالمية في التحسن كما هو متوقع في النصف الثاني من عام ٢٠١٢. والمسألة ليست مسألة تقييم إذ أن

معظم أسعار الأسهم المدرجة قريبة من قيمها الدفترية وكل ما تحتاجه أسواقنا الآن هو عودة الثقة ووجود استثمار مؤسسي محلي من شركات تأمين وضمان ومؤسسات حكومية وشبه حكومية يكملها الاستثمار الأجنبي. وإذا ما سيطر الاستثمار المؤسسي على السوق، وتم تطبيق الرقابة المطلوبة على التداول والحوكمة الرشيدة على الشركات المدرجة، وارتقينا بقوانيننا الى المستويات العالمية فستتعمق أسواقنا وتزداد أحجام التداول فيها وتصبح محط اهتمام المحافظ الاستثمارية العالمية وسيتشجع الكثير من الشركات العائلية المربحة الى إدراج أسهمها. ولقد بلغت عائدات الإكتتابات الأولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٨٤٤ بليون دولار عام ٢٠١١ مقارنة مع ٢,٨ بليون دولار عام ٢٠١٠، أي بإنخفاض ٦٩,٣%.

ومن المخاطر التي ينبغي التنبه لها وإدارتها بشكل جيد خلال المرحلة الإنتقالية تفادي الحكومات للوعود البراقة التي ترفع سقف التوقعات، فالحقيقة هي أن الأوضاع قد تسوء خلال المرحلة الإنتقالية قبل أن تتحسن وأن نجاح السياسات المنوي تنفيذها قد يتطلب وقتاً. فعلى الحكومات أن تضع خارطة طريق واضحة وإطاراً زمنياً يظهر متى ستتحقق النتائج المرجوة، ففي حين يمكن معالجة مشاكل الفساد الإداري والمالي وتعزيز الشفافية وتوفير الحد الأدنى للحماية الإجتماعية ومساندة الأعمال الصغيرة والمتوسطة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، غير أن سياسات التحول الإقتصادي التي تركز على الإنفاق الاستثماري و تخلق فرص عمل منتجة وتقضي على الفقر وتعالج مشاكل العجز و المديونية وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي (الماكرو) من خلال الحد من الضغوط التضخمية وإدارة المالية العامة بطريقة إحترافية، كلها تتطلب وقتاً أطول لكي تظهر نتائجها. فإدارة توقعات الناس وخصوصاً الشباب قد تساعد على إقناعهم بالتحلي بالصبر وتقبل التضحيات على المدى القصير للوصول على وضع إقتصادي وإجتماعي أفضل مستقبلاً .

لقد قامت الإدارة الأمريكية والحكومات الغربية بشكل عام بمد جسور التقارب مع حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية وتقبل وجود هذه الحركات كشركاء في الحكم بعد أن أدرك الغرب في وقت مبكر أن الأحزاب الإسلامية ستلعب دوراً محورياً في الحكومات الجديدة لدول المنطقة، ولقد فازت هذه الأحزاب في كل من تونس والمغرب ومصر وهي مرشحة للفوز ايضاً في ليبيا والجزائر وسوريا. فالليبراليون الذين كانوا في واجهة الانتفاضات الشعبية في عدد من دول المنطقة بحاجة الى وقت لتنظيم أنفسهم والفوز بمقاعد في البرلمانات المنتخبة، وستجد الأحزاب الإسلامية تحدياً كبيراً عند انتقالها من المعارضة السهلة وإطلاق الشعارات مثل الإسلام هو الحل الى تحمل مسؤوليات الحكم ومعالجة مشاكل البطالة والفقر، وعجز الموازنة وإرتفاع المديونية والقضاء على الفساد وتوفير الحد الأدنى للحماية الإجتماعية. ولابد أن يكون هناك توازن بين العقائد الدينية المتشددة والسياسات الإقتصادية البراغماتية التي تشجع القطاع الخاص على الإستثمار ولا تحد من تدفقات رؤوس الأموال من الخارج. وأمامهم امتحان عسير لإثبات أهليتهم، فإذا نجحوا ينالون رضا الجميع وإذا فشلوا فما عليهم سوى القبول باللعبة الديمقراطية وإعطاء الفرصة لغيرهم لإدارة دفة الحكم. فالديمقراطية ليست فقط انتخابات حرة ولكنها ثقافة وطريقة حكم تقوم على تداول السلطة والحوكمة الرشيدة وإحترام حقوق الأقليات.

* الوضع الاقتصادي ومتطلبات التنمية العربية

وتميز النمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي في عصر العولمة بتفاقم الفجوة التي كانت تفصله عن البلدان الصناعية بل والنامية. فقد عرف في العقود الثلاث الماضية أقل معدلات نمو إقتصادي بالمقارنة مع مناطق العالم أجمع، كما شهد أكبر تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع وفي مقدمها تلك المتعلقة بالمساواة والعدالة والضمانات الصحية والاجتماعية. ويبدو العالم العربي وكأنه التلميذ الأسوأ، والأقل كفاءة، في صف الدول الصناعية والنامية. وهو من المناطق النادرة التي تتراجع فيها جهود محاربة الفقر والبطالة بدل أن تتقدم. وبالرغم مما يتوفر فيه من موارد استثنائية يشكل العالم العربي اليوم بالمقارنة مع عدد سكانه أكبر مصدر لليد العاملة وللكفاءات المهاجرة معا. وشهد عصر العولمة العربي أيضا تفاقم الفجوة التقنية والعلمية بين العالم العربي والعالم أجمع (حتي، ١٩٩٩).

فبالاضافة إلى ما كان ولا يزال يعاني منه من التأخر الشديد في نظمه العلمية والتعليمية وافتقاره لمؤسسات البحث العلمي والتقني الكلاسيكية التي تنتمي للحقبة الصناعية، راكم العالم العربي خلال الحقبة العولمية الراهنة تأخرا تقنيا وعلميا جديدا بسبب تخلفه عن اللحاق بتقنيات وأبحاث الثورة المعلوماتية وتقنية الاتصالات. فهو من بين أقل المناطق استخداما للأجهزة الاليكترونية وللارتباط بالشبكة العنكبوتية والتفاعل الايجابي والمنتج مع النخبة العالمية وسوق التقنية والمعرفة العلمية في ميادين الاختصاص والمعرفة المختلفة ويدفع التكيف مع سياسة العولمة وما تستدعيه من تأهيل الشركات الوطنية للمنافسة الحرة في السوق العالمية إلى تكثيف الضغوط على العمل من أجل تخفيض كلف الانتاج. وقد ترافقت سياسات الانفتاح في جميع بلدان العالم، بما فيه البلدان العربية، بمجموعة من الإجراءات التي ساهمت في زيادة البطالة كما قللت من معدلات نمو كتلة الأجور بالمقارنة مع كتلة الأرباح وبالتالي

إلى تدهور مقابل في عدالة توزيع الدخل .وفي البلدان الأقل موارد أدى الانفتاح وإعادة هيكلة الشركات وتخصيص قسم كبير منها إلى تسريح عدد كبير من العمال وزيادة معدلات البطالة. ولأن هذه السياسات التحريرية لم تترافق بتأهيل مماثل للبيئة السياسية والقانونية والإدارية، لم تأت الاستثمارات الخارجية بالسرعة والمعدل الذين كانا منتظرين للرد على حاجات النمو الاقتصادي وتكوين فرص عمل جديدة تستوعب الفاقدين لمناصب عملهم السابقة. وهو ما ساهم في خلق ظاهرة البطالة المستديمة أو الطويلة. وهكذا تظهر الدراسات الحديثة إلى أن الفقر الذي كان في انخفاض مضطرد في العالم العربي خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ أخذ بالارتفاع كنسبة من السكان وكعدد مطلق منذ منتصف الثمانينات حتى الآن وباستثناء تلك الدول القليلة التي تتمتع بوفرة من الريع، مثل الدول الخليجية، ترافق التكيف مع حاجات العولمة الاقتصادية مع تراجع من قبل الدولة عن تطبيق العديد من برامجها الاجتماعية التي كانت تشكل محور البناء الوطني في المرحلة السابقة، ومصدر تكوين الولاء للدولة الوطنية على حساب أو إلى جانب الولاءات التقليدية، الطائفية والعشائرية والعائلية. ومن هذه البرامج وأهمها تلك المرتبطة بتغيير هياكل توزيع الثروة وتعميم الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والتأهيل المهني والارتقاء بشروط حياة المرأة ورعاية الطفولة والامومة والتأمينات الاجتماعية والصحية وتعويضات البطالة ومشاريع كثيرة أخرى. والواقع أن انجازات الدول العربية في هذا المجال تجاوزت في الحقبة السابقة انجازات العديد من مناطق العالم الأخرى. وبذلت السلطات الوطنية الناشئة جهودا كبيرة في مجال التعليم الأساسي الذي أمنته لمعظم الأطفال في نصف القرن الماضي. وفي الجزائر ومصر والأردن واليمن وفلسطين اعتبر حتى التعليم التكميلي إلزاميا أيضا. كما بذلت المنطقة جهودا كبيرة لتعليم المرأة. وفي عمان ارتفع معدل التمدرس الابتدائي من ٣% في ١٩٧٠ إلى ٧٢% عام ٢٠٠٠.

وقد استمر هذا الاتجاه في بعض الدول بالرغم من تغير المناخ السياسي بسبب توفر العوائد النفطية الكبيرة. لكن تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي أجبر الدول جميعا على التخلي المطلق أو النسبي عن معظم هذه البرامج الاجتماعية التي شكلت في المرحلة السابقة أساس اللحمة الوطنية الجديدة، بما أحدثته من إصلاحات مست شروط حياة ملايين الناس في المدن والأرياف، وأدخلت القسم الأكبر من الجمهور الذي كان يعيش في عالم ماقبل السياسة، إلى دائرة التفكير والمشاركة الوطنية، ولو عن طريق الشعبوية والتفاعل السلبي مع القيادات الكاريزمية.

وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن إنجاز العرب في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٠-١٩٨٥ فاق جميع مناطق العالم الأخرى ما عدا منطقة شرق آسيا من حيث نمو الدخل وعدالة توزيعه (عبد الفضيل، محمود، ٢٠٠٠). وكانت المكاسب الاجتماعية كبيرة للغاية إذ انخفضت معدلات وفيات الأطفال في المنطقة بأكثر من النصف وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بأكثر من عشر سنوات. وكانت حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فعالة في تخفيض عدد الفقراء. إذ بحلول سنة ١٩٩٠، لم يكن هناك سوى ٥,٦% من سكان المنطقة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، مقابل ١٤,٧% في منطقة شرق آسيا و٢٨,٨% في منطقة أمريكا اللاتينية وأفريقيا بالمقابل تدهور الوضع بشكل كبير في العقدين الأخيرين. فبالرغم من نمو متوسط الدخل الفردي بحوالي ٢% سنويا خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٣، إلا أنه يوجد في السنة الأخيرة، استنادا إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية حوالي ٧٣ مليون يعيشون تحت خط الفقر، ويعاني أكثر من عشرة ملايين من نقص التغذية. وكانت بعض الدراسات (التكيف والفقر في السودان، لعلي عبد القادر علي) قد ذهبت إلى أن ثلاثة أرباع السكان يعدون فقراء في منتصف الثمانينات. وتبين الأرقام أن الفقر قد تفاقم بعد بدء التكيف الهيكلي. وبالمثل شهد ربع القرن الماضي تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة واستقطابا أكبر

للثروة من قبل فئات صغيرة في مصر حيث كانت ظاهر الفقر في الخمسينات أقل مما هي عليه في منتصف السبعينات ولا يختلف الوضع في الأردن حيث تآكل التحسن في مستوى الدخل الذي حصل بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ في النصف الثاني من الثمانينات وحتى سنة ١٩٩٢. فقد زاد مؤشر الفقر في المرحلة الثانية ١١,٩%، كما ارتفعت فجوة الفقر بمقدار ٣,٤% بسبب التراجع في النمو الاقتصادي وتقهقر الناتج المحلي بنسبة ٨,٨%

وساهم التدهور في مستويات الدخل الناجم عن فقدان التكيف مع الظروف الإقليمية والدولية وسوء السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم الهوة داخل المجتمعات العربية وفي ما بينها في توزيع الدخل. فبينما يصل دخل الفرد في بلد كالكويت إلى أكثر من عشرين ألف دولار لا يتجاوز في اليمن ٣٥٠ دولار.

ويقدر التقرير العربي للتنمية الانسانية معدل البطالة في البلدان العربية بحوالي ١٥% من القوة العاملة، وهو من أعلى المعدلات في العالم. بينما ترتفع هذه النسبة بشكل خطير في بلدان عربية عديدة مثل العراق وفلسطين والسودان. وهي مرتفعة بشكل خاص بين النساء والشباب.

وكان لسوء الحكم والإدارة نصيب أكبر، في تراجع النمو وتقليص فرص العمل وتدهور شروط المعيشة وسوء توزيع الخدمات، من نصيب سياسات التحرير الاقتصادي. ويقدر تقرير للبنك الدولي أن الإدارة السيئة للحكم قد ساهمت في منطقة مينا بتخفيض نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي بمعدل ١ إلى ١,٥%. بيد أن العواقب الحقيقية لاستمرار النظم الفاسدة وتمكينها من التحكم بالمجتمع وموارده معا لا ينبغي أن ينظر إليه من زاوية اقتصادية فحسب. ففي ما وراء ما أدت إليه الإدارة الفاسدة من عرقلة للنشاط الاقتصادي وزيادة في تكلفة الانتاج، أدى الجمع بين سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات الانغلاق السياسي والحد من قدرة المنتجين

على الدفاع عن حقوقهم، إلى نشوء طبقة رأسمالية خاصة تعيش على استغلال نفوذها في السلطة وتستند إليها أكثر مما تراهن على تطوير معايير اقتصادية سليمة. وبدل أن يساهم الانفتاح الاقتصادي في توفير بيئة إنتاجية قائمة على معايير موضوعية وشفافة وفي إعادة الحياة إلى الطبقات الرأسمالية الوطنية المنتجة التي شاركت في الحركة الاستقلالية وساهمت في وضع أسس المجتمع العربي الحديث، قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها بقليل، من دولة ومؤسسات وهياكل اقتصادية ومالية، عمل على تكوين شبكات من المصالح الضيقة والخفية التي لا يربط بينها مشروع عمومي آخر سوى الشره المشترك والموحد للإثراء وجمع الرساميل ومراكمتها قبل تصديرها إلى الخارج. وكان من الطبيعي أن تتكون هذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية بشكل رئيسي من العناصر المرتبطة بالنخب العسكرية والبيرقراطية والأمنية التي تماهت مع الدولة، الوطنية منها والأبوية. فقد ورثت هذه النخب وضعا احتكاريا استثنائيا بكل المعاني، السياسية والثقافية والقانونية، سلمت بموجبه المجتمعات مقاليد أمورها تماما للزعامات الكاريزمية. وباستغلالها هذا الوضع الاستثنائي الذي ارتبط بتحقيق مشروع البناء الوطني، تمكنت هذه النخب البيرقراطية من تجيير رصيد السلطة الوطنية الاستقلالية والاجتماعية معا لحسابها، ونجحت، لقاء بعض التنازلات اللفظية، في أن تؤمن لسيطرتها الاجتماعية وضعا تنتزع لنفسها فيه أقصى الصلاحيات من دون أن تلزم نفسها بأي نوع من الواجبات. وهو ما دفع شيئا فشيئا إلى تطوير سلطة مطلقة تعسفية لا تخضع لأي قانون ولا تقبل أي نوع من المحاسبة أو المكاشفة أو السؤال في العديد من البلاد العربية.

فقد استمر الاقتصاد العربي يعتمد على تصدير رأس ماله للخارج، سواء أجاء ذلك على شكل تصدير الثروة الباطنية وفي مقدمها النفط، أو تصدير اليد العاملة والكفاءات الفنية، أو تصدير الرساميل المحلية إلى أسواق الاستثمار الخارجية في الوقت الذي لم يتلق فيه العالم العربي سوى فتات من الاستثمارات الأجنبية. وبالمقابل

لم يتجاوز نصيب هذ الاستثمارات المتوجهة إلى العالم العربي ١% من مجموع الاستثمارات الأجنبية مقابل حوالي ٥٨% لجنوب شرق آسيا و٢٨,٨% لأمريكا اللاتينية. وهكذا تميزت العقود الثلاث الماضية بتباطؤ شديد للنمو، فلم يتجاوز متوسط النمو الاقتصادي السنوي للفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب احصاءات صندوق النقد الدولي ٠,٩%، أي أقل حتى من المعدل في دول جنوب الصحراء الأفريقية. ولم يطلق الاصلاح الهيكلي الذي اعتمده أكثر الحكومات العربية حركة استقطاب للاستثمارات الأجنبية كما كان متوقعا، فبقي النمو يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمارات العامة وذلك على عكس ما حصل في بقية بقاع العالم. فقد بلغت ٣٥% في تونس و٥٠% في لبنان و٥٧% في المغرب و٦٠% في الأردن. وانخفض متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد في المنطقة بمعدل ٠,٨% في العام منذ ١٩٧٠. وشهدت معظم الدول العربية، بما فيها النفطية، تراجعا في معدل نموها للفرد بعد أن تخطى نموها السكاني نمو الدخل الوطني. ولا تزال الانتاجية تشهد تراجعا منذ ثلاثة عقود على التوالي بالرغم من تسارع خطاها، نتيجة الثورة التقنية، في معظم بقاع العالم.

هكذا لم يشهد الاقتصاد العربي نموا يذكر خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد كانت المعدلات العالية لنمو مدخول الفرد في السنوات الماضية ثمرة العائدات النفطية والعائدات الريعية الأخرى من التحويلات المالية والمداخيل غير المباشرة والتجارية أيضا وليس من نمو الانتاج. وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمارات المحلية بقي النمو أقل مما كان في الستينات. ولكن سوء الإدارة والفساد والصراعات السياسية وعدم الاستقرار جعل هذه الاستثمارات غير ذات فعالية.

وبالإجمال حافظ الاقتصاد العربي في حقبة العولمة على وضعيته الهامشية بالنسبة للاقتصاد العالمي إن لم يكن قد فاقمها. وزادت بالمقابل حركة انتقال عناصر

الانتاج الرئيسية فيه. وهو ما أبقاه في حالة تخلف كبيرة بالنسبة للتطورات والتجديدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي في عصر العولمة. ولعل أفضل برهان على افتقار السياسات الاقتصادية العربية إلى الاستجابات الضرورية والناجعة لمواجهة تحديات الاقتصاد المعولم والانفتاح على السوق العالمية هو تجاهل قطاع البحث والتطوير الذي بقي من أكثر قطاعات الاقتصاد العربي تخلفا. فلم يتجاوز نصيب الاستثمار في هذا القطاع ٠,٢% من الناتج الوطني مقابل ٢,٥ و٣% في الدول المتقدمة و١% في أفريقيا. بالإضافة إلى أن ٨٩% من الانفاق على هذا القطاع يأتي في البلدان العربية من مصادر حكومية وتساهم القطاعات الانتاجية والخدمية بنسبة ٣% فقط بينما تمثل ٥٠% في البلدان المتقدمة.

ويبين العدد القليل لبراءات الاختراع المسجلة من قبل مواطني الدول العربية في سجلات براءات الاختراع الأمريكية لأعوام ١٩٨٨/١٩٩٨-٢٠٠٠، بالمقارنة مع الدول الأخرى، الضعف الشديد للاستثمار في هذا القطاع والتأخر الواضح الذي يعاني منه الاقتصاد العربي في الاستفادة من الثورة التقنية. فلا يزيد عدد هذه البراءات عن ١٧١ في السعودية و٧٧ في مصر و١٥ في الأردن و١٠ في سورية مقابل ١٦٣٢٨ في كورية و٧٦٥٢ في العدو الصهيوني و١٤٧ في تشيلي.

يختلف أداء الأقطار العربية بالتأكيد كما تختلف النتائج من قطر إلى آخر. فهناك من البلدان من بدأ عملية تأهيل اقتصادي وإصلاح منذ عدة عقود، في حين لا يزال بعضها يتردد في الأخذ بسياسة اقتصادية واضحة. لكن ما يمكن قوله هو أن غياب استراتيجية جماعية وفعالة، لمواجهة تحدي السوق العالمية وحتمية الانفتاح الاقتصادي، قد عمل على تعميق التشوهات التي كانت تعاني منها الاقتصادات العربية بدل أن يساهم في فتح آفاق جديدة لها. وعزز اللجوء إلى الاتفاقات الثنائية مع الدول الصناعية بدل بناء سوق عربية مشتركة التنافس بين الدول العربية لتقديم

التنازلات القانونية والاقتصادية لرأس المال الأجنبي أملا في جذب الاستثمارات. ودفع الانخراط الإجباري في العولمة البلاد العربية إلى المزيد من التبعية للموارد الريعية، بدل مساعدتها على تطوير بنياتها الانتاجية وتحسين أدائها عن طريق الارتقاء بمستوى تأهيل القوى البشرية وإدخال عناصر الإدارة العقلانية والمدخلات التقنية. وهكذا لم يكن العالم العربي من بين المناطق التي استفادت من فرص العولمة بقدر ما خضع لمفاعيلها السلبية.

• التكتلات العالمية والأمن القومي العربي

لقد أشارت دراسة أعدتها جامعة الدول العربية إلى الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق اتفاقيات النظام التجاري العالمي الجديد على الاقتصاديات العربية، وتتلخص أهم تلك الآثار فيما يلي (تنيرة، ١٩٩٦):

- ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف.
- اختلالات الموازين التجارية العربية بسبب إلغاء نظام حصص استيراد الملابس.
- مصاعب صناعة البتروكيماويات العربية بسبب المنافسة الحادة.
- ارتفاع تكلفة الواردات من المنتجات الكيماوية.
- ارتفاع نسبة البطالة في قطاع الصناعة، الذي يستوعب ٢٤% من العمالة العربية.
- عدم استفادة الدول العربية من تحرير قطاع الخدمات لكونه مستورداً لأغلبها.
- تأثر المنتجات الفكرية العربية تأثراً سلبياً من خلال ارتفاع أسعار تلك المنتجات وتزايد تهديدات الغزو الثقافي.

أن الدول العربية سوف تتحمل على الأمد القصير أعباء تحرير التجارة، ويكون وضع الدول التي شرعت في تنفيذ برامج إصلاح هيكلي وسياسات اقتصادية كلية فعالة، أفضل من غيرها، ولكن يمكن للدول العربية تعويض ما تفقده على الأمد المتوسط والبعيد، وأضاف المشاركون إلى أن الدول العربية

المصدرة للمعادن والبتروكيماويات ستكسب على المدى البعيد فوائض تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً بعد عام ٢٠٠٥، بناء على تقديرات سكرتارية منظمة التجارة العالمية، أما بالنسبة للدول المصدرة للمنتجات الزراعية فتستفيد على الأمد البعيد من خلال نمو الصـــادرات وتحسين القدرة على النفاد إلى الأسواق التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة وفي دراسة لديوان ويانج ووانج أكدت أن الدول العربية ستشهد خسارة في برامج الرعاية الصحية تصل إلى حوالي ٢,٦ بليون دولار أمريكي سنوياً، والسبب يعود إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة المنافسة في قطاع المنسوجات والملابس، وارتفاع أسعار السلع المصنعة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨).

وعلى العموم ستواجه الدول العربية آثاراً سلبية من جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقاً، نجم عن:

- تآكل الأفضليات التجارية الممنوحة لبلد من البلدان المتقدمة (مثال الدول ذات الاعتماد التجاري على دول الاتحاد الأوروبي والمرتبطة معه باتفاقات تفضيلية – اتفاقيات شراكة – ثنائياً أو إقليميا) وذلك نتيجة لمنافسة هذه البلدان من قبل بلدان نامية أخرى.

- ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة نتيجة تخفيض الدعم الممنوح للزراعة في البلدان المنتجة المصدرة.

وتتمثل المزايا والآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها الدول العربية من خلال اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد والتزامها باتفاقاته فيما يلي:

- الاستفادة **من** النفاذ لأسواق الدول المتقدمة، إذ يتوقع أن تنموا تجارة العالم بفضل **بروتوكول** النفاذ للأسواق بمعدل يصل إلى ٥% سنوياً، و**سوف** تتحقق المكاسب لبعض منتجات الدول العربية نتيجة زيادة صادرات.

- زيادة الطلب على صادرات الدول العربية نتيجة انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية والذي يعود لزيادة حجم وحركة التبادل الدولي.

- مكافحة سياسية الإغراق التي تمارسها مؤسسات القطاع الخاص للدول المتقدمة في الدول العربية، والتي تسعى إلى الهيمنة على الأسواق وتعزيز قوتها التنافسية تجاه الصناعات الناشئة.

- الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتجاري: حيث تتمتع الدول العربية بدعم منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى والخاص بتنمية ورفع استجابة الاقتصاد المحلي لمواجهة متطلبات تحرير التجارة العالمية خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرامج التكييف الهيكلي.

- الحق في اتخاذ الإجراءات الفعالة **سواء** لوقف أو الحد **من تدفق الواردات** الضارة بالصناعات الوطنية.

- زيادة معدل التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، نتيجة تعديل التشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية.

- تنمية قطاع التصدير وتنويعه سواء في الدول النفطية أو حتى غير النفطية.

الفصل الرابع

الأمن القومي العربي ووسائل تفعيله

• العلاقات العربية - العربية

شهدت العلاقات العربية – العربية عدة أوضاع ومتغيرات ومواقف انعكست على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وكان في مقدمة ذلك أمنها القومي. ولابد لنا أن نتناول هذه الأوضاع والمتغيرات.

أ – أزمة الخليج وتداعياتها

لقد كان لأزمة الخليج وما تبعها من تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية آثاراً سيئة على الأمن القومي العربي، كما انها أشعلت فتيل العديد من التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة في المنطقة كما انها حرفت مفهوم الأمن القومي العربي والذي كان في السابق يضع العدو الصهيوني على رأس مصادر التهديد العسكري والسياسي للأمن القومي العربي، بحيث تراجع العدو الصهيوني من منظور بعض الأنظمة العربية ليصبح مصدر تهديد ثانوي وتقدمت بعض الأقطار العربية لتحتل مركز التهديد المباشر لبعضها بعضاً، وفي إطار هذا المفهوم الضيق فقد بادرت بعض الأنظمة العربية إلى تغذي بؤر التوتر وعوامل عدم الاستقرار الطائفية والعرقية والسياسية متجاهلة أن اللعب بهذه الأوراق على قدر كبير من الخطورة وأنه قد ينتشر ليشمل كافة المنطقة العربية. وعلى هذا فلا مفر للأنظمة السياسية العربية ان تلتقي آجلاً أم عاجلاً لتدارك هذه الوضع وإصلاح العطب وصياغة مفهوم موحد للأمن الجماعي العربي وفي ظل غياب المفهوم القومي الشامل للأمن، فإن عوامل الإقليمية والطائفية والعرقية والقبلية ستجد مرتعاً خصباً لها لإثارة القلاقل الداخلية وفتح المجال للقوى الأجنبية لاختراق المجتمعات العربية وزعزعة استقرارها (فؤاد، ٢٠٠٤).

إن سياسة إعادة تشكيل المحاور والتحالفات الإقليمية والدولية وما رافقها من تدهور النفوذ السياسي والاقتصادي للأقطار العربية وانعكاسات ذلك على مؤسسات التضامن العربي المتمثلة في جامعة الدول العربية ومؤسسة القمة وجمود العمل العربي المشترك في مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية، تعد من الثغرات الهامة والتي تعزز حالة عدم الاستقرار في المنطقة. لذلك فإن تدعيم مؤسسات التضامن العربي وتعزيز مركز جامعة الدول العربية وتفعيل دورها الحيوي لتتمكن من قيادة عملية مصالحة عربية شاملة تؤدي إلى رأب الصراع العربي وإعادة اللحمة للتضامن العربي تعد مطلباً ملحاً. كما ان تخطي الواقع المؤلم الذي نتج عن أزمة الخليج إلى مستقبل أفضل مبني على أسس جديدة من العلاقات العربية المتينة التي تقوم على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والنظر للأمن القومي العربي ككل لا يتجزأ يعد أمراً في غاية الأهمية للجميع.

ب- نظرة الأقطار العربية لعلاقاتها مع الدول الكبرى:

لقد كانت طبيعة علاقات الأقطار العربية مع الدول الكبرى وتوجيهات هذه الدول مثار خلاف ما بين الأقطار العربية، فبعض الأقطار العربية مالت نحو المعسكر الغربي في الفكر والاقتصاد، وبعضها الآخر مال نحو المعسكر الشرقي لأن الدول الغربية في نظرها كانت تمثل الدول ذات التاريخ الاستعماري العريق في المنطقة العربية والتي وقفت أيضاً في طريق وحدتها، وأما المعسكر الثاني فكان يمثل في نظرها القوة التي تدعم الأقطار العربية سياسياً وتمدها بالسلاح وتمثل عنصر التوازن أمام النفوذ الغربي في المنطقة. ان هذا التوجه أو التصور دفع بعض الأقطار العربية التي كانت تصف نفسها بالتقدمية والثورية إلى مهاجمة الأقطار الأخرى التي أصبحت تربط نفسها بشكل أوثق مع المعسكر الغربي، وقد ساعد هذا العامل على زيادة التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، والذي كان له أكبر

الأثر في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ويرتبط بهذا الموضوع أيضاً التناقض المتعلق بالثراء الفاحش لبعض الأقطار العربية البترولية وذات العلاقة الوطيدة مع الغرب والإمكانات المتواضعة للأقطار العربية الأخرى المحيطة بها، مما خلق مجتمعات عربية متجاورة ومتناقضة في مستواها الاجتماعي والاقتصادي، مما جعل بعض الأقطار العربية الغنية والقليلة السكان في إطار حرصها على الاستحواذ على هذه الثورة وخوفها من الأقطار العربية القوية المجاورة لها، ان تتجه نحو الدول الكبرى لحماية أنظمتها (حافظ، ١٩٩٣).

ج- الاستراتيجيات المتعارضة للتعامل مع القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني:

إن الخلافات العربية المتعلقة بكيفية التعامل مع قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني قد واكب القضية الفلسطينية منذ بدايتها الأولى ولا يزال، فخلال العقود الماضية فقد تراوحت الاجتهادات السياسية والعسكرية حول أسلوب التعامل مع القضية الفلسطينية، فبعض هذه الاجتهادات كانت تطالب بتحقيق الوحدة كشرط مسبق لتحرير فلسطين، وبعضها طرح موضوع التغير الاجتماعي والاقتصادي والتحرر كشرط مسبق واجب التحقيق قبل تحرير فلسطين، وأما على الصعيد العسكري فتعددت الاجتهادات أيضاً فمنهم من طالب بشن حرب تحرير شعبية، ومنهم من أصر على ان الحرب التقليدية هي الوسيلة المثلى لمواجهة العدو الصهيوني، إن هذه الاجتهادات والتي كانت أقرب إلى الفكر النظري منها إلى التطبيق العملي، قد ساعدت على توسيع دائرة الخلاف أكثر من الوصول إلى إستراتيجية محددة وواقعية لمواجهة الخطر الصهيوني، كما ان هذه الاستراتيجيات نتج عنها تقسيم الدول العربية إلى مجوعتين مختلفتين مما عزز عوامل عدم الاستقرار والتوتر وأضر بالأمن القومي العربي بدلاً من أن يعززه.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن القضية الفلسطينية ولكونها القضية المحورية الأولى للشعب العربي، فقد استغلتها بعض الأنظمة السياسية الحاكمة والتي وصلت للحكم بطرق غير ديمقراطية كوسيلة لمصادرة الحريات والحقوق والاستبداد السياسي، لتغطية عوامل الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحجة أنه لا صوت يعلو فوق صوت القضية.

د – التوجيهات الأيديولوجية والسياسية المتعارضة:

ان الجانب الأيديولوجي كان مثار خلاف ما بين الدول العربية فخلال العقود الماضية استخدمت الأيديولوجية السياسية والاقتصادية كوسيلة لتغيير المجتمعات العربي وأنظمة الحكم، وفي الإطار فإن التصورات المتعلقة بأسلوب تحقيق الوحدة العربية كانت مثار خلاف بين العديد من الأنظمة والأحزاب القومية في الساحة العربية، لقد رأت بعض الأنظمة والأحزاب العربية ان الانقلابات واستخدام القوة والعنف هو أفضل طريق لتحقيق هذه الوحدة، في حين ان بعضها الآخر يرى أن طريق الوحدة يبدأ بتحرير الشعب العربي من كافة وسائل النفوذ والسيطرة الأجنبية وتغيير الأنظمة السياسية بأنظمة منسجمة مع توجهاتها، وبعضها الآخر رأى أن طريق الوحدة لن يتم إلا من خلال الفكر الإسلامي، وذلك في أعقاب فشل التيار القومي خلال العقود الماضية من تحقيق أهداف وطموحات الجماهير، كما ان بعضها الآخر طرح الفكر القومي كأفضل سبيل لوحدة لعرب مدعياً ان ما أصابه من انتكاسات خلال الحقبة الماضية تعزى إلى فشل لأنظمة السياسية في تطبيق هذا لفكر ولقوة المعارضة الداخلية والخارجية له، وليس لأمور تتعلق بجوهر هذا الفكر نفسه، في حين ظهرت تيارات لا بأس بها تنادي بالقطرية والانعزال، والآن وبعد عقود من الصراع العنيف ما بين هذه التوجهات المختلفة واخفاقها جميعاً في تحقيق أي شيء على أرض الواقع، فقد بدأ بطرح موضوع جديد كآلية مناسبة ومقترحة لتحقيق الوحدة العربية المنتظرة وهو الديمقراطية على افتراض انه لو أتيحت الفرصة

للشعب العربي للمشاركة في اتخاذ القرار وتقرير مصيره بيده فلا بد له في النهاية من أن يختار طريق الوحدة كمصلحة عامة له. لقد كانت الأيديولوجيات المختلفة في السابق مثار خلاف وصراع عربي مما أضر بمفهوم الأمن القومي العربي.

إن الأيديولوجية كما ذكرت لها أبعاد وجوانب سياسية وأخرى اقتصادية، ومثلما كان هناك خلافات جوهرية في التوجيهات الفكرية والسياسية، فهناك أيضاً اختلافات جوهرية في المنهجيات الاقتصادية، فبعض الأقطار العربية اتبعت منهج الاقتصاد الموجه ورفعت شعارات الاشتراكية والتأميم ونزع الملكية والقضاء على الإقطاع وغيره في فترة الستينيات والسبعينيات، في حين اتبعت دولاً أخرى المنهج الرأسمالي وفق الأسلوب الغربي في الاقتصاد، وقد اتبعت المنهج الاقتصادي الأول الأقطار العربية الأكثر سكاناً والأقل ثروة واتبعت المنهج الاقتصادي الثاني الدول العربية الأقل سكاناً والأكثر غنى، وهذا التناقض خلق بيئة ملائمة لنمو عناصر التوتر بين هذين المعسكرين خلال العقود الماضية. وقد أدت هذه التناقضات إلى ازدياد ظاهرة تدخل بعض الأقطار العربية في شؤون الأقطار العربية الأخرى مما ساعد على زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة العربية.

هـ - وسائل الأعلام العربية والأجنبية:

لقد درجت وسائل الإعلام العربية ومراكز الدراسات والأبحاث على عدم الدخول في جوهر القضايا التي تمس المجتمع العربي وتشريحها بطريقة علمية، والتركيز في كثير من الأحيان على المعلومات السياسية المتعلقة بالقضايا الراهنة والآنية ذات الصبغة الاستهلاكية والتي يكون لها تأثير هامشي ووقتي فقط على الأحداث. وذلك لأن وسائل الأعلام العربية وبشكل عام تعد وسائل متلقية للإنباء وتعتمد إلى حد كبير في ذلك على الأخبار والتحليلات الصادرة عن وسائل الأعلام الغربية ووكالاتهما المختلفة والتي تتحكم بمصادر المعلومات، والتي تصيغ أخبارها وتحقيقاتها وتحليلاتها بما يتناسب مع أهدافها، كما ان هذه الوسائل تركز في نشاطاتها على الأقوال والتصريحات التي يطلقها الساسة والعمل على الإطالة فيها، وفي كثير من الأحيان تحميلها أكثر مما تحتمل من معادن وأبعاد، في حين أنها تنأى بنفسها عن البحث المعمق في الكثير من الظواهر الهامة والتي تمثل بؤراً للتوتر وتعمل كقنابل موقوتة في بنية المجتمعات العربية نظراً لأن البحث في هذه الأمور يحتاج إلى الصبر والمثابرة والوقت والجهد والمال واستخدام أجهزة متخصصة لها دراية في أولويات العمل الوطني والقومي وكذلك القدرة على تحسس المتطلبات الرئيسية لمتخذي القرارات.

تمثل مراكز الدراسات والأبحاث الرسمية والخاصة ووسائل الأعلام المختلفة محطات إنذار مبكر للقادة والشعب تمكنهم من تقصي المؤشرات المساعدة على توقع الحدث قبل حدوثه بوقت كاف يكفل وضع الإجراءات الملاءمة لمواجهته في الوقت المناسب.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة اعلام رسمية ملحقة بالأنظمة السياسية، قد عملت بشكل مقصود أو غير مقصود على تغذية هذه البؤر وتعزيزها وحسب

المواقف السياسية التي ينتهجها السياسيون في حربهم الإعلامية، وقد استغلت الدوائر السياسية والاستخبارية والإعلامية الطامعة في الهيمنة على المنطقة هذا الوضع وإلى حد كبير مستفيدة من التناقضات والحساسيات الموجودة بين الأنظمة العربية.

ان هذه التوترات التي كانت تختفي بأسلوب المصالحات العشائرية أحياناً كانت تعود للظهور مرة أخرى وحسب المتغيرات السياسية الطارئة لتشوه وتزعز العلاقات العربية العربية.

ز- مشاكل الحدود:

تعد مشاكل الحدود نقاط تفجر كامنة تهدد بالانفجار في أية لحظة إذا توفرت العوامل المساعدة على ذلك، ومشاكل الحدود هذه متعلق بعضها بالحدود ما بين الأقطار العربية، وبعضها الآخر له أبعاد إقليمية ويمتد إلى بعض الدول المجاورة للمنطقة العربية مثل تركيا وإيران، وأثيوبيا وتشاد. ان الحدود ما بين الأقطار العربية والتي رسمت إبان فترة الاستعمار والتي كان من المفترض أن تصبح أكثر مرونة وشفافية بعد زواله، بحيث تسمح بانتقال المواطن العربي ورأس المال والسلع والخدمات والعمالة بسهولة ويسر بين الدول العربية تحولت إلى ستار حديدي يحد من الاتصال، وفي كثير من الأحيان كانت تغلق الحدود لأي سبب. لقد طغت عوامل الأمن السياسي على كافة العوامل الأخرى والتي تحقق المصلحة الحقيقية للإنسان العربي وتنمي فيه شعور الاعتزاز بالأمة والسعي لتحقيق وحدتها. لقد كانت النزاعات الحدودية ما بين الأقطار العربية سبباً رئيسياً من اسباب انهيار مفهوم الأمن القومي وأن استعراض سريع للخلافات العربية حول هذا الموضوع يبين عمق الأثر الذي تركته مشاكل الحدود على الأمن القومي العربي. لقد كان للحدود أثراً سيئاً في تشويش العلاقات ما بين العديد من الأقطار العربية، ومن الأمثلة على ذلك الخلاف العراقي- الكويتي والخلاف الكويتي لسعودي، والخلاف السعودي – اليمني

والخلاف السعودي – القطري، والخلاف السوداني – المصري ، والخلاف الليبي – التونسي ، والخلاف المغربي – الجزائري وغيرها.

ان هذه الخلافات كانت تمثل معاول هدم في جدار الأمن القومي ولا مجال لتعزيز هذا الأمن إلا بإيجاد صيغة عربية للتعاون ترتفع فوق قضايا الحدود.

ح- سوق المال العربية:

ان درجة التقدم ومستوى التعليم في الأقطار العربية غير متساوٍ أو متوازن فبعض الأقطار العربية غير الغنية بالموارد ركزت في خطط التنمية فيها على العامل البشري وتمكنت من اعداد كوادرٍ بشرية على درجة عالية من التأهيل الإداري والعلمي والتقني، بحيث أصبحت هذه الأقطار مصدراً للعمالة الماهرة لبعض الأقطار العربية الغنية والتي كان تدفق المال عليها وارتفاع دخل الفرد فيها أسرع من إمكاناتها في بناء وتأهيل الأفراد بالإضافة إلى عوامل أخرى منها قلة عدد السكان، مما جعلها تلجأ إلى استيراد العمالة الماهرة من الأقطار العربية الأخرى مثل الأردن ومصر وفلسطين ولبنان والسودان، بحيث أصبحت هذه العمالة مرتكزاً هاماً لخطط وبرامج التنمية لهذه الأقطار ومصدراً لتوفير العملة الصعبة لبلدانها، إلا ان هذه العمالة لم تكن في حالة استقرار خلال المدة الماضية وقد صاحب تدفق العمالة بين الأقطار العربية عدداً من المشاكل والتي تعتبر أرضية لإثارة التوتر ما بين الأقطار العربية.

• جامعة الدول العربية وأهدافها القومية

جامعة الدول العربية هي منظمة تضم دولاً في الشرق الأوسط وإفريقيا ويعتبر أعضاؤها دولاً عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، و من ضمنها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة (عاصمة مصر). المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة ١٣،٩٥٣،٠٤١ كم^{2}، وتشير إحصاءات ٢٠٠٧ إلى وجود ٣٣٩،٥١٠،٥٣٥ نسمة فيها، حيث أنّ مجموع مساحة الوطن العربي يجعل مجموعها الثاني عالمياً بعد روسيا ومجموع سكانها هو الرابع عالمياً بعد الصين، الهند والاتحاد الأوروبي.

تسهل الجامعة العربية إجراء برامج سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية واجتماعية لتنمية مصالح العالم العربي من خلال مؤسساتٍ مثل مؤسسة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقد كانت الجامعة العربية بمثابة منتدىً لتنسيق المواقف السياسية للدول الأعضاء، وللتداول ومناقشة المسائل التي تثير الهم المشترك، ولتسوية بعض المنازعات العربية والحد من صراعاتها، كصراع أزمة لبنان عام ١٩٥٨.كما مثلت الجامعة منصةً لصياغة و إبرام العديد من الوثائق التاريخية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين بلدان الجامعة. أحد أمثلة هذه الوثائق المهمة وثيقة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والتي تحدد مبادئ الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

لكل دولةٍ عضوٌ صوتٌ واحدٌ في مجلس الجامعة، ولكن القرارات تلزم الدول التي صوتت لهذه القرارات فقط.كانت أهداف الجامعة في عام ١٩٤٥: التعزيز والتنسيق في البرامج السياسية والبرامج الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لأعضائها،

والتوسط في حل النزاعات التي تنشأ بين دولها، أو النزاعات بين دولها و أطرافٍ ثالثة. وعلاوة على ذلك، الدول التي وقعت على اتفاقِ الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي في ١٣ أبريل ١٩٥٠ ملزمةٌ على تنسيق تدابير الدفاع العسكري.

لعبت الجامعةُ العربيةُ دورا هاما في صياغة المناهج الدراسية، والنهوض بدور المرأة في المجتمعات العربية، وتعزيز رعاية الطفولة، وتشجيع برامج الشباب والرياضة، والحفاظ على التراث الثقافي العربي، وتعزيز التبادلات الثقافية بين الدول الأعضاء. فقد تم إطلاق حملاتٍ لمحو الأمية، وعمليات نسخٍ للأعمال الفكرية، وترجمةٍ للمصطلحات التقنية الحديثة لاستخدامها داخل الدول الاعضاء. كما تشجع الجامعة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجريمة وتعاطي المخدرات، و للتعامل مع القضايا العمالية، ولاسيما بين القوى العربية العاملة في المهجر.

ان جامعة الدول العربية هيئة عربية تضم الدول العربية الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي. وبذلك تكون الجامعة العربية منظمة دولية إقليمية تتميز عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة تسكنها أمة عربية واحدة ذات تاريخ وتراث واحد ولغة وحضارة واحدة وآمال وطموحات مشتركة، وينص ميثاقها على أنها تأسست استجابة للرأي العام في الوطن العربي. وتعـــد جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الدولية الإقليمية، فقد تأسست في (٢٢) آذار ١٩٤٥ وهذا يعني أنها تأسست قبل منظمة الأمم المتحدة بثلاثة شهور.

* أهداف جامعة الدول العربية:

تهدف جامعة الدول العربية إلى توثيق الصلات وتمتين الروابط فيما بين الدول العربية على أساس احترام استقلال هذه الدول وسيادتها، وتوجيه جهودها لما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانيها وآمالها استجابة للرأي العام العربي في جميع الدول العربية . كما تهدف إلى تعاون الدول الأعضاء في الجامعة تعاونا وثيقا وفقا لأنظمة كل دولة منها وظروفها الموضوعية وبخاصة في المجالات التالية:

١- الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك أيضا التبادل التجاري والمعاملات الجمركية والنقود والزراعة والصناعة.

٢- شؤون الاتصالات والمواصلات، الطرق والسكك الحديدية والطيران والملاحة والبريد والبرق والهاتف.

٣- الشؤون الاجتماعية والثقافية والصحية.

٤- المحافظة على السلام والأمن العربيين، إذ تختص الجامعة العربية بمنع الحروب بين الدول العربية وتوفير الأسباب التي تجعلها آمنة على نفسها من أي اعتداء.

بالإضافة إلى الأهداف المنصوص عليها صراحة في ميثاق الجامعة العربية، يمكننا استخلاص أهداف أخرى من نص الميثاق بصورة ضمنية ومن بينها:

- تحرير الوطن العربي: وبخاصة الدول المحتلة احتلالا عسكريا من قبل دول أجنبية، بالرغم من عدم تضمين الميثاق نصوصا صريحة تطالب بالمواجهة

المباشرة مع الدول الاستعمارية. ولكن هدف تحرير فلسطين كان دائما أحد الأهداف الرئيسية لجامعة الدول العربية.

- تحقيق الوحدة العربية: لم ينص ميثاق الجامعة العربية صراحة على اعتبار الوحدة العربية من أهداف الجامعة. إلا أن البعض يرى أن التمهيد لتحقيق الوحدة العربية يعد الهدف الأصيل والبعيد للجامعة. ويرى فريق آخر في الجامعة العربية (بديلا هزيلا للوحدة العربية) حيث أكد ميثاق الجامعة على استقلال الدول العربية وسيادتها .

المبادئ التي تسير عليها جامعة الدول العربية: تضمن ميثاق جامعة الدول العربية المبادئ الرئيسية التالية:

١- المساواة بين الدول الأعضاء، حيث يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول الأعضاء ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس .فالدول العربية والأعضاء في الجامعة تمثل جميعا كقاعدة عامة – مهما كان وزنها السياسي أو الاقتصادي ومهما كان حجمها الإقليمي – في أجهزة الجامعة ، كما أن لكل دولة منها صوت واحد ولها ذات الوزن.

٢- المحافظة على سيادة الدول الأعضاء . فقد أكد الميثاق على استقلال الدول العربية وسيادتها ليس في مواجهة الدول غير العربية فحسب بل في مواجهة بعضها البعض. أما أحكام التصويت في الجامعة فقد جعلت القاعدة العامة في إصدار القرارات هي الإجماع، والقرار الذي لا يتخذ بالإجماع لا يلزم إلا من صوت على هذا القرار.

٣- مبدأ المساعدات المتبادلة، والمقصود بالمساعدات هنا هو المساعدة التي تقدمها الجامعة للدول الأعضاء في حال الاعتداء عليها أو التهديد بالاعتداء عليها. حيث

نص الميثاق على انه في حال وقوع اعتداء دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة مجلس الجامعة للانعقاد فورا. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء.

وتعاهدت الدول الأعضاء في الجامعة على أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها، اعتداء عليها جميعا، ولذلك فإنها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبان تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة كافة التدابير والإجراءات وتستخدم كل ما لديها في وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام.

٤- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، بحيث تحترم كل دولة في الدول الأعضاء نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يهدف إلى تغيير ذلك النظام.ويكون التعاون فيم بين الدول العربية بحسب نظام كل دولة منها وأحوالها. وقد تأرجح تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بين الضيق والاتساع، فتارة نجد أن الدول الأعضاء في الجامعة قد تناولوا أمورا تدخل في إطار الشؤون الداخلية بحجة الدفاع عن الفكرة القومية وتارة أخرى نجد أن تعاون الدول الأعضاء يتم في إطار هذا المبدأ. وقد استبعد واضعوا الميثاق كل ما من شأنه أن يمس هذا المبدأ كاستبعادهم مثلا مبدأ عدم جواز أن تنتهج دولة عربية سياسة تخالف سياسة الجامعة العربية.

٥- مبدأ فض المنازعات بين الدول الأعضاء في الجامعة بالطرق السلمية، حيث لا يجوز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها،

ولجأ المتنازعون إلى مجلس الجامعة لفض هذا الخلاف، كان قرار المجلس نافذا وملزما.

وسواء أكانت الجامعة العربية فكرة عربية صافية وتسعى لتحقيق الوحدة العربية أم كانت فكرة الجامعة العربية إنكليزية الأصل وضعها (ايدن) في محاولة لإجهاض فكرة القومية العربية والوحدة العربية الحقيقية. فالجامعة العربية اليوم حقيقة واقعة علينا أن نطورها ونحولها إلى هيئة عربية تخدم الوحدة العربية وتسعى لتحقيقها.

* الأوضاع الراهنة للدول العربية والجامعة العربية

الواضح الآن أن هناك تحركا لإنهاء وجود الجامعة العربية بشكل أو بأخر بعد أن لم يعد هذا الكيان دور في الأوضاع الراهنة للمنطقة وفي الترتيبات التي تجري لها في المستقبل المنظور. ومن المفارقة أن ذبول دور الجامعة العربية لم يحدث بسبب تفرق الدول العربية بل بسبب توحدها أو بالأصح توحد مواقفها وسياستها بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى في أوج قوة ونشاط الجامعة العربية نفسها. كل ما في الأمر أن هذا التوحد وقيام التنسيق بين الدول العربية جاء ليقضي علي أي ضرورة لوجود الجامعة ولأن المبدأ والكيان الذي يتوحد العرب حوله الآن يوجد في أمريكا وأوروبا والصهيونية مما يعني أن تلغي الجامعة العربية ليحل مكانها كيان أو تنظيم تنشئة الجهة أو الجهات التي يتوحد العرب حولها .

إن وحدة مواقف الدول العربية تجاوزت إلي حد بعيد وجود الجامعة وضرورتها لإحداث التنسيق. فمن أقصي الشرق الغربي إلي أقصي الغرب تسود الآن سياسة واحدة تجعل مثلا من ضرب ما يسمي بالتطرف الإسلامي العامل الذي

يوحد السعودية والمغرب وسوريا وموريتانيا وتونس ومصر، وليبيا ولبنان حتى مع خلافتهما الحاد حول اختفاء الأمام موسي الصدر. وقد أشار العديد من الكتاب إلي أن أنجح تجمعات العمل العربي الآن هي الاجتماعات الدورية لوزراء الداخلية العرب حيث في الخامس من سبتمبر أعلنت الحكومة اليمنية أنها بصدد إعداد تصور لإتحاد عربي يحل محل جامعة الدول العربية وأعلنت صنعاء أن اقتراحاتها سوف تتكامل مع مقترحات تقدمت بها عدة دول عربية من بينها مصر لتفعيل العمل العربي المشترك. ومن حدها الإطار الذي تعقد فيه بقدر ما يوحدها الهدف المقدس والمشترك وهو ما يسمى بالإرهاب وفرض سياسات أحكام السيطرة علي شتي الحركات السياسية والشعبية. والنقطة المركزية لالتقاء الدول العربية الآن هي نفسها نقطة السياسات الأمريكية الأوربية بل وحتى الصهيونية: فالجميع يريدون من فلسطين خارطة الطريق التي أدخلتها أمريكا والجميع يريدون الوحدة الاقتصادية وليس السياسية وهو بالضبط ما تريده أمريكا في ظل فكر العولمة الذي يحدد الاقتصاد أولا باعتباره أساس الوحدة العالمية والذي تتفرع منه سائر أنواع التوحد ، ثقافياً واجتماعياً . وأمريكا لا تريد الوحدة السياسية حتى بين الأنظمة الموالية لها بل تريد أن تكون هي المؤسس للوحدة وهي الواضع للتنظيمات والهيئات التي تتجسد الوحدة من خلالها. ولعل أبرز نظام توحد العرب حول أمريكا في الفترة الأخيرة هو الموقف من مجلس الحكم الانتقالي الذي نصبته أمريكا في العراق وتريد له أن يكون هو المحدد لمسار الحكم والدستور هناك علي المدى الطويل. وفجأة ولكن بوجود تحريك أمريكي واضح وصلت كل الدول العربية إلي الاعتراف الضمني بهذا المجلس ثم بحكومته التي أقامها ووصل هذا التوجه إلي الجامعة العربية التي تحولت من خلال أمينها العام إلي آله إصدار تصريحات الترحيب ليس فقط بالمجلس وحكومته ولكن بالعديد من القرارات التي أصدرها. وجاءت الذروة في تحرك الأزهر ممثلا بشيخه في نقض فتوى صحيحة تنزع المشروعية عن المجلس مما يعني وفق مفهوم المخالفة أن الأزهر يفتي بشرعية بل وضرورة المجلس الانتقالي. وهكذا تصل

أمريكا إلي قمة تحقيق الوحدة بين العرب وتفرض هذا الموقف علي الجامعة العربية نفسها. والدائرة لا تقلق فمن أقصي الشرق في العراق المحتل إلى المغرب يتحرك العدو الصهيوني ويجد من يستقبل وزير خارجيته ويتصل برئيس وزارته في الرباط كما يجد من يتطوع بالاعتراف به ويفتح الباب لتوصيل البترول والماء له من بين من عينتهم أمريكا ليكونوا حكام بغداد في المستقبل.

والنفوذ الأمريكي المتغلغل الآن في كل العواصم العربية يضمن الوحدة بشكل مذهل كما حدث في التراجعات الليبية الأخيرة التي فتحت خزائن الشعب الليبي لتدفق علي أمريكا لقاء التعويض عن جريمة مزعومة تنكر ليبيا القيام بها. والعواصم المختلفة والتي كانت تتصارع حول أيديولوجيات قومية أو ثورية أو حتى عرقية تتناسى هذه الخلافات فيما بينها وتتلاقي حول تنفيذ سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف التي فرضتها أمريكا وبعض العواصم تسخر أجهزتها للعمل علي سبيل تنفيذ السياسات الأمريكية كما يحدث في السودان وإقليم الصحراء المغربي وفلسطين والعراق. وأجندة العمل الأمريكي الثقافي والاجتماعي توحد العرب كذلك. والصحف العربية الكبرى تتحول كلها وفي توقيت واضح إلي الدعوة إلي ما يسمي بتوحيد الخطاب الديني الإسلامي والتحبيذ للعلمانية وللفكر الأيديولوجي الأمريكي الذي يوصف خطئا بالليبرالية وهو ليس أكثر من البراجماتية المادية. وتصل الوحدة العربية في ظل أمريكا وليس في ظل الجامعة العربية إلي ذروتها عندما تتوحد تليفزيونات العرب في بث وترويج أنماط الفنون الأمريكية الموسيقية والسينمائية إلي حد أنه لا يمكن التمييز بين بلد عربي وأخر وبين قناة تليفزيونية عربية وأخرى في هذا الصدد.

لكن القضية العربية المؤثرة علي وضع الجامعة العربية وداعي وجودها لا تكمن فقط في أن محور ومبدأ الوحدة العربية قد انتقل من داخل العالم العربي

(الجامعة) إلي خارجة. لكن هذا المبدأ وهو أمريكا أصبح الآن يتصور وضع أخر ومختلف للوحدة العربية وهو وضع في الواقع يختلف عن الوضع السابق من حيث أنه يلغي مفهوم الوحدة العربية نفسه ليتحدث عن إقليمية تحت السيطرة الأمريكية تضم أصدقاء وعملاء أمريكا فقط مثل تركيا والعدو الصهيوني ومن يستجد منهم ومعهم إرتريا. المطروح إذن الآن وفي إطار مفاهيم العولمة وحديث أمريكا وأوروبا عن مختلف مشاريع التعاون الإقليمي والمتوسطي والشرق أوسطي ومناطق التجارة الحرة والموجهة..الخ هو ليس مفهوم الوحدة العربية القديم والمألوف ولكن مفهوم أخر ويدخل دول أخرى وفي مقدمتها (العدو الصهيوني) كأجزاء أساسية بل ورائدة في المنطقة ويجعلهم من المحاور لتحقيق أي وحدة بين أطرافها. ومن هنا لا يعود هناك أي مكان للجامعة العربية بشكلها القديم بل لابد من تغيرها بالإلحاح أولا علي تعديل وتغير بعض لوائحها وأنظمتها بحجة التعديل والاستجابة لمطالب العصر وما شابه. لكن هذه فقط مرحلة أولية لهز الأوضاع القائمة والمستقرة للجامعة. ومرحلة هز الاستقرار هذه هي ما تحققه بعض أوراق العمل المقدمة من الدول العربية لما يسمي بتطوير جامعة الدول العربية. أما المرحلة التالية وهي التي يبدو أن صنعاء افتتحتها الآن هي مرحلة طرح البديل. ولكن مع تطور الطرح واتضاح جوانبه مع ما يحدث من تطورات مواكبة في المنطقة مثل حل قضية فلسطين حسب التكييف الصهيوني الأمريكي وترتيب أوضاع العراق والسودان حسب الرأس الأمريكي سوف يسقط بالتدريج وصف العربي ويحل محله وصف أو بعد "الإقليمي" ويبدأ الحديث عن ضرورة اتساع الاتحاد أو التنظيم العربي المقترح لكي يتسع لدول الجوار ولتعاون إقليمي أوسع بعد تسوية القضايا المعلقة في الإقليم. وبالطبع فإنه يهم أمريكا في المقام الأول إدخال العدو الصهيوني في أوضاع المنطقة ليصبح القوة الإقليمية الكبرى المسيطرة والموجهة للجميع وهذا ما اعترف به حتى كاتب حكومي مثل إبراهيم نافع في مقاله الافتتاحي بجريدة الأهرام المصرية يوم ٥ سبتمبر. وفي النهاية سوف يصل الجميع إلي أن فكرة الاتحاد أو الوحدة العربية لا يجب أن تبني

إلا علي أساس اقتصادي وأن هذا الأساس (وهو الأساس الذي ألحت عليه حكومة صنعاء في اقتراحها) لابد وأن يصل إلي أبعاد إقليمية تشمل دول الجوار العربي ولابد أن يتسع للعدو الصهيوني لأن هذا هو الوضع الوحيد الذي سيكون مقبولا من الولايات المتحدة وأوربا والأمم المتحدة.

وهكذا فإن الحديث عن التبرم بالوضع الراهن للجامعة العربية وضرورة تعديلها يتلاقى مع ما يروح الآن من هجمات في أجهزة إعلامية كبرى علي العروبة والعرب (في بعض القنوات التلفزيونية المصرية مثلا مؤخرا) ليكون صورة تؤدي إلي القضاء علي الجامعة نفسها وإحلال شكل أو أخر من أشكال التعاون الإقليمي محلها. ومما لا شك فيه أن تصريحات الأمين العام للجامعة بالترحيب لمجلس الحكم ثم بحكومته تعتبر اعترافا بقوة الهجمة الأمريكية وتعتبر استشرافا للواقع الجديد الذي سوف تلغي الجامعة فيه، وبنفس الصورة ممكن ملاحظة ذلك ما حدث من مواقف اتجاه ما أطلق عليه الربيع العربي والذي تناولناه في فقرة سابقة.

* تحديث أنظمة العمل العربي المشترك

قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة – الدورة ١٤ بيروت/مارس ٢٠٠٤- تقرير إنجاز حول تطوير وتحديث أنظمة العمل العربي المشترك، يعترف التقرير بوجود قصور في التنسيق في العمل العربي المشترك، رغم وجود آليات رئيسية وفرعية للتنسيق، وإن العمل العربي مازال يفتقد الترابط والتماسك، وفي اعتراف خطير، يرى التقرير أن كلا من المنظمات العربية المتخصصة ومجالس الوزراء العرب، وكذلك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، كل منها يعمل في شبه انفصال عن الكيانات الأخرى في الموضوعات الواحدة، فبدلا من أن يكون هناك "بناء: واحد متماسك ومترابط، نجد أن هذه العمل يتم في صورة "أعمدة" متراصة بجوار بعضها البعض مفتقدة حلقة التنسيق التي تضمنت ترابط وتماسك العمل لعربي المشترك، سواء في مرحلة التخطيط لهذا العمل، أو اتخاذ قرار بشأنه، أو في متابعة إجراءات التنفيذ لدى الدول الأعضاء، وتذليل المشكلات والمعوقات التي قد توجه هذا التنفيذ أو في التقييم الدوري والنهائي له.

وبعد عرض سطحي مختصر لأهداف ومهام العمل العربي المشترك وتحليل المهام الاقتصادية والاجتماعية، يأتي التقرير إلى استعراض التعاون العربي الاقتصادي المشترك في الممارسة العملية ويشير إلى تشتت وتعدد في الموضوعات التي ينظرها المجلس الاقتصادي، و إلى التباين في نوعية الموضوعات التي يتم عرضها، ما بين الموضوعات ذات أهمية الاستراتيجية وتلك ذات الأهمية المحدودة.

غير أن ما يهمنا في موضوع هذه الدراسة هو ما تضمنه التقرير من مقترحات لتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل هذه المقترحات في اتجاهين:

الأول: الإطار التنظيمي لعمل المجلس.

الثاني: المتطلبات الأساسية اللازمة لفاعلية تشغيل هذا الإطار.

أولا: الإطار التنظيمي لعمل المجلس

حول الإطار التنظيمي لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يقترح تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يكون المجلس على مستوى رؤساء الحكومات حتى يمكن تجنب إصدار قرارات لا يتم تنفيذها، وذلك نتيجة لتعدد نشاطات المجلس ووجود أكثر من وزير متخصص في كل نشاط من هذه النشاطات، وما قد يؤدي إليه من تعارض في وجهات التنظير بين هؤلاء الوزراء، ويلاحظ أن هذا المقترح سبق أن عرض في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية في مطلع الثمانينات، ويلي هذا المستوى مباشرة المجالس الوزارية والمنظمات والأجهزة التي تدخل نوعيات نشاطها في اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى رؤساء الحكومات بتشكيل لجان فنية يكون التمثيل فيها على أساس الموضوعات المطروحة على اجتماعات المجلس، مما يعني اقتصار الحضور على الذين يكون هناك موضوعات تخصهم، في جدول أعمال المجلس، وذلك ضمانا لفاعلية المناقشات واستثمار أفضل لوقتهم، وعلى سبيل المثال تضم اللجنة الفنية الاقتصادية، كبار المسؤولين والخبراء المعنيين بشؤون الاقتصاد والمال والتجارة الداخلية والخارجية، ويشير التقرير إلى اللجنة الفنية الاجتماعية، وإلى اللجنة الفنية للخدمات، ومستوى التمثيل فيهما والقطاعات التي تندرج تحت كل لجنة منها.

وبالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والمستثمرين، فإنه يتم تحقيق تواصل بينهما وبين المجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة، مع التأكيد

على أهمية توجيه اهتمام كاف للموضوعات التي تعرض من قبل هذه الكيانات ليكون لها دور في إطار العمل العربي المشترك يتفق مع مستجدات القرن الواحد والعشرين فيما يتعلق بالعولمة والمنافسة الدولية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، أو نقل الأساليب الإيجابية والسريعة التي تتعالم بها مثل هذه الكيانات لتطوير الأداء البيروقراطي التقليدي للأجهزة الحكومية.

وتقوم كل لجنة بدراسة الموضوعات تمهيدا لرفعها إلى رؤساء الحكومات العربية، ويجوز تشكيل لجان فرعية لكل من هذه اللجان تصب مخرجاتها في اللجان الفنية الرئيسية المعنية، ويحدد النظام الداخلي للمجلس أسلوب تشكيل وعمل هذه اللجان. أما عن الربط بين مستويات هذا الإطار التنظيمي، فيتم كما يشير التقرير من خلال الأمانات الفنية سواء كان ذلك خلال مرحلة إعداد جدول الأعمال قبل بدء دورات المجلس، أو متابعة سير العمل واللجان خلال انعقاد الدورات، أو المتابعة والتقييم بين كل دورتين، وتكون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هي الأمانة الفنية لهذه المستويات من خلال أجهزتها الفنية.

ثانيا: المتطلبات الأساسية اللازمة لفاعلية تشغيل هذا الإطار التنظيمي

يشير التقرير بخصوص المتطلبات الأساسية اللازمة لفاعلية تشغيل الإطار التنظيمي لعمل المجلس إلا أن هذه المتطلبات تتحدد فيما يلي:

أ- فيما يتعلق بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لابد أن يسبقه تطوير حقيقي ومتكامل في الآلية السياسية التي تمثل الإطار العام للعمل العربي المشترك ككل، والتي تخدم العمل والأداء في هذا المجلس وفي غيره من المجالس والمنظمات والأجهزة العربية وهي الأمانة العامة للجامعة.

وتؤكد المقترحات على أهمية توفر العنصر البشري القادر على القيام بهذا الدور باعتباره ركيزة أساسية لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاضطلاع بدوره كمؤسسة محورية في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وينتقد التقرير السلبيات التاريخية لنظم التوظيف التي أدت إلى خلق طبقة من "الموظفين" التي تهتم أكثر بالشكليات دون المضامين.

ب- فيما يتعلق بتطوير المناخ الثقافي في الجامعة العربية، فهو يعمل إيجابيا على توفير بيئة مواتية لتساعد على تحقيق الأهداف بدرجة أكبر من الجودة والفعالية، واعتبر واضعو التقرير أن اعتماد نظام المفوضيات تأكيدا لهذه الثقافة التنظيمية الجديدة في تطوير الأداء والفصل في المعالجة السياسية و الفنية لمجالات العمل المختلفة بالأمانة العامة للجامعة.

ج- وأخيرا، فإن المقترحات الواردة في التقرير بشأن الاهتمام بموازنات المشروعات والبرامج تشير إلى أهمية الاعتبارات المالية التي تخصص للأداء من خلال خطط تنفيذية ذات موازنات وبرامج زمنية محددة بما يعكس الجدية والحرص التي ينظر بها إلى مستوى أداء وإنجاز وفاعلية العمل العربي المشترك.

وفي هذا الإطار يلاحظ أن الأفكار والمقترحات المطروحة لتطوير الهيكل المؤسسي لجامعة الدول العربية تمثل تراجعا واضحا عن الطموحات القومية التي طرحت مطلع الثمانينات، خاصة تلك التي وردت في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى إغفال المقترحات الأخيرة لدور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في خريطة الهيكل التنظيمي الجديد، وإهمال تام للأهداف التي تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، وتفريط بجانب مهم من استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، التي شكل فيها هدف التكامل

الاقتصادي أحد السمات الفكرية الوحدوية لمرحلة ثرية في التاريخ العربي المعاصر، قبل أن تتردى أوضاع العرب السياسية في هاوية التشرذم والانقسام.

لا يمكن تجاهل خطر المشكلات التي أصابت النظام العربي في الصميم، كانت تلك المتعلقة بالأمن القومي، وهو ما يفرض اليوم ضرورة إعادة ترتيب أوضاع نظام الأمن العربي، وإذا كانت التجربة العربية التي أثمرت أطرا أمنية دفاعية، قد افتقرت إلى مقومات أساسية وأعوزتها عناصر ضرورية تكفل لها الفاعلية فإنه ينبغي تدشين وبناء حول هذه القضية بالغة الحساسية والدقة، تطلعا إلى أفضل الصيغ التي يمكن الالتقاء عليها، والتي يجب أن تكون خطوة أولى على طريق تحقيق الأمن القومي العربي.

ومن هنا يمكن التفكير في أحد البديلين الآتيين، أو الجمع بينهما في إطار صيغة ما تكون محلا لاتفاق العرب جميعا.

أ- إنشاء مجلس أمن عربي:

إدراكا لأهمية التضامن العربي في حالات الإخلال بالسلم والأمن العربيين، ومدى فداحة الأخطار والعقبات التي تترتب على التقاعس عن اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لمواجهة مثل هذه الحالات، يجب الإقدام اليوم على إقامة نظام للأمن القومي العربي على غرار ما هو قائم في المنظمات الدولية والإقليمية .

وإذا كانت تفصيلات تشكيل هذا المجلس ونظام التصويت فيه، وحدود صلاحياته واختصاصاته هي أمور تحتاج إلى دراسات تحظى من الجميع بأكثر قدر من الاهتمام والعناية، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن ما اتفق عليه بشأن هذه الأمور الحيوية يجب أن يكفل لمجلس الأمن العربي أكبر قدر ممكن من سرعة التحرك والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم، الذي يجب ألا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو

الحق في الاعتراض، فضلا عن صلاحية القيام بالعمل المباشر في بعض الحالات لا سيما حيث يقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء وأخيرا، إمكانية متابعة ما يصدر عن المجلس من قرارات من خلال الآليات والوسائل التي ينشؤوها لهذه الغاية.

ب- إقامة منتدى للأمن القومي العربي

أما البديل الثاني فهو التفكير في إقامة منتدى للأمن القومي العربي، للتعامل مع القضايا الأمنية، ويقوم هذا المنتدى في ظل جامعة الدول العربية في إطار مؤسسي يشارك فيه ممثلو الدول من مستويين دفاعيين وأمنيين وخبراء استراتيجيين فضلا عن المتخصصين عن الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث ويعقد المنتدى لقاءات وحوارات، وليس اجتماعات، يتم من خلالها النقاش الحر والمفتوح دون قيود، حول القضايا التي تحددها أمانته، لبلورة اتجاهات هامة بشأنها، فيما يتعلق بمفاهيم الأمن، ومصادر التهديد، والصراعات الإقليمية والجوانب الغير العسكرية للأمن.

* محددات واقع الأمن القومي العربي

تواجه الأمة العربية القرن الحادي والعشرين بإحدى وعشرين دولة، تبحث قواها التوحيدية وجماهيرها الثورية عما يجمعها ويحقق سيادتها واستقلاليتها على أرضها، كما فعل موحدوا العرب في دولة نبوية راشدية، وفي إمبراطوريتين أموية وعباسية، وتأسطر بعد كل احتراب داخلي أو حروب خارجية احترافية كحرب ١٢٥٨ وسقوط بغداد، وحروب الأندلس وسقوط غرناطة سنة ١٤٢٢، وحرب ٦٧ الصهيونية التي لم تزل أثارها بعد، ولم ينفذ أي من قرارات مجلس الأمن الدولي الخاص بذلك، وحروب الخليج عام ١٩٩١ وبعدها. إلا أن أحداث العقد الأول من الألفية الثالثة المتميزة بالأساس بالتفرقة في الأمة العربية وانتهاك حرماتها وتدنيس

مقدساتها دون أن يؤدي ذلك إلى استنفار قدرات الأمة وتجميع قواها لصد مختلف هذه التحديات، وصون كرامة الشعب والدفاع عن تراب الوطن العربي وخيراته المستنزفة.

وأمام هذه الوضعية الشاذة ارتأينا تحليل واقع الأمن القومي العربي وطموحاته أو متطلبات وحدته القومية. للوقوف عند حقيقة وضعه واستشراف مستقبله، في مطلبين متوازيين.

إذا ما اعتبرنا أن الأمن القومي العربي هو: مجموعة من الوسائل الناجعة، والقوى المادية والمعنوية، التي تتوفر لدولة ما، لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهددها. إلا أن الإرادة السياسية هي التي تقوم باستثمار مختلف هذه المقومات. وفي ربط هذه العلاقة الجدلية بين الإمكانات المادية والسياسية بالأمن القومي العربي. استوجب علينا الكشف عن هذه المحددات والإمكانات، ومقارنتها بالواقع المعاش.

أ- محددات الأمن القومي العربي

تحتل المقومات الطبيعية لأية دولة ما، حيزا كبيرا من مساحة تحديد أمنها القومي، لما تشمله من إمكانيات ديمغرافية وثقافية، تاريخية وإستراتيجية. ناهيك عن ماتختزنه من موارد طبيعية. إلا أن هذه المقومات تبقى بلا فائدة مالم تجد الإرادة السياسية القادرة على إدارتها، خدمة لأمن وسلامة المجتمع.

والوطن العربي بأهميته الإستراتيجية على المستوى الإقليمي–الدولي في الموقع الذي يتحكم فيه طرق المواصلات العالمية البرية والبحرية والجوية والفضائية والإمكانية الاقتصادية.

كان له أن يكون قوة عالمية جديدة تعمل على إدارة الصراع الدولي وفقا لمقاييس التعاون المثمر بدل التنافس المدمر. وان يفضي ذلك إلى تحقيق أمنه الخاص بدلالة إمكانياته الذاتية والتعاون السلمي بين الدول.

من هنا ، يمكن أن نجزم بان العلاقة المتبادلة بين الإرادة السياسة والإمكانيات المتاحة، هي التي بإمكانها أن ترسم معالم الأمن القومي العربي باعتباره "مشروع شمولي وخطة عمل مستديمة ومتطورة ومتغيرة، زيادة أو نقصا، بدلالة الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة".

تماشيا مع التعريف الذي يقدمه "أمين هويدي" للأمن القومي العربي، الذي هو: "مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافضة على أهداف و كيان و أمن المنطقة العربية في الحاضر و المستقبل. مع مراعاة الإمكانيات المتاحة و تطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة، و إدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا و في داخلنا."

وفي إطار الإمكانات الممكنة للمنطقة العربية، فهي تمتاز أساس بالقوة؛ إذ أنها تمتد من الخليج العربي، والعراق شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، والتي تحدها شمالا تركيا والبحر الأبيض المتوسط. وجنوبا الصحراء الكبرى الممتدة في موريتانيا، حيث تتفرج الدائرة العربية لتشمل وسط حوض النيل والصومال وإريتريا وتوابعها.

وفي إطار هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة تمتد عناصر الأمن القومي العربي من خلال أربع نقاط أساسية، سبق أن حددها د.حامد ربيع على الشكل التالي :

أولا: التحكم في جميع العلاقات الدائمة بين القارات الثلاث القديمة، نتيجة الامتداد الجغرافي، وموضع ذلك الامتداد، بحيث ينعدم الاتصال المباشر بين القارة

السوداء وأوروبا والى حد معين مع أسيا، ما لم يتم المرور عبر الأراضي العربية أو من جواراها على الأقل.

كما ينعدم الاتصال المباشر بين أوروبا وجنوب شرق آسيا دون العبور عن طريق الأراضي العربية خاصة الخليج العربي وقناة السويس.

ثانيا: هذا بالإضافة إلى تحكم الدول العربية في مداخل البحر الأبيض المتوسط، واحتكارها لقناة السويس التي تقود إلى المحيط الهندي وجبل طارق الذي يخلق حلقة وصل مع المحيط الأطلسي، ويمكن إضافة الدردانيل رغم أنه ينتهي ببحر مقفل هو امتداد للبحر الأبيض المتوسط وجزء منه.

ثالثا: هذا وتعتبر المنطقة العربية محطة استقطاب الشعوب المحيطة بها خاصة إذا ما علمنا أن الدول المحيطة بالمنطقة العربية تتخللها قوميات ضعيفة الكثافة سواء في وسط إفريقيا أو أقصى الشرق الإيراني بل حتى شمال تركيا. وتعمل المنطقة العربية على جذب العالم الأسيوي عبر الخليج العربي وجذب العالم الإسلامي الإفريقي عبر دول إفريقيا العربية. هذا وتلعب السودان والحبشة بشكل أقل على استقطاب شعوب شرق إفريقيا، كما تجذب دول البحر المتوسط الأوربية، حول وحدة المصالح في وسط العالم القديم، وإذا ما توقفنا عند أكثر من نسبة ثمانون مليون فرد ذو أصل تركي منتشر داخل الاتحاد السوفياتي- سابقا- وبعض أجزاء الصين المنافسة للجمهوريات الإسلامية الروسية.

كما تتميز المنطقة العربية بعنصر قوة آخر- رابع- بحيث أنها منطقة التماس بين إحدى أقوى الدول العالمية إذ انه اقرب المناطق للنيل من الاتحاد السوفياتي- سابقا- هو ذلك الشريط الممتد من شرق تركيا حتى شمال إيران والذي لطالما اعتبر

مصدر تهديد لها، كما تمثل المنطقة الخنجر الحقيقي القادر على النيل من الولايات المتحدة. إذ أن اقرب المناطق في العالم القديم إلى العالم الجديد هو منطقة موريتانيا.

هكذا تعتبر المنطقة العربية جد مهمة بموقعها الإستراتيجية على مستوى تسهيل النقل والاتصال والمبادلات التجارية والسياحية بين مختلف البلدان المتفرقة في أسيا وإفريقيا.

وإذا ما استنطقنا عالم الأرقام لوجدنا أن المساحة تقدر أكثر من ١٤٠٠٠٠٠٠ km بمعنى أنها الثانية من ناحية المساحة بعد الاتحاد السوفياتي- سابقا- وفيها تتنوع المناخات والتربة الخصبة التي تسمح بتطور الإنتاج الغذائي إلى ما يفوق حد الكفاية، حتى أن الصحراء والتي تشكل نحو ١٢% من المساحة الكلية تعتبر مصدرا للامان بالنسبة للنمو البشري في المستقبل بما يمكن أن توفره من الطاقة النووية المولدة عن الشمس والرياح، أما الثروات الباطنية فهي من الأهمية مما كان، بحيث أن النفط يتصدر قائمة المصادر الطاقية في العالم إذ يعتبر المخزون العربي أكثر من ٥٢ من الاحتياطي العالمي. كما يصل رصيد الفوسفات إلى ١٩,٢% والزئبق ١٣,٨% والرصاص ٣,٦ %والآنتيمون ٢,٣% والحديد ١,٦% واليورانيوم ٤,٣%، بالموازاة مع قوة بشرية شابة جد مهمة. بإمكانها أن تكون بمثابة قيمة مضافة لمختلف الموارد والإمكانيات ما لم نقل أنها هي المورد الأساسي لاستثمار وتطوير مختلف المحددات السالفة الذكر.

ب- واقع الأمن القومي العربي

واقع الأمن العربي لا يبشر بخير إذ أن الجسم العربي كأي جسد سياسي آخر يملك من عناصر الضعف بقدر ما يملك من عناصر القوة، إذ لم نقل أن عناصر

ضعفه فاقت عناصر قوته، على اعتبار أن العناصر الأولى تنمو في حين تبقى العناصر الأخرى في حالة ستاتيكية.

وبين إرجاع عناصر الضعف تاهت مفاهيم الأمن القومي العربي نظرا للوضع الخاص الذي يعيشه العالم العربي والذي يشخص على ثلاثة أصعدة أساسية، تتراوح بين مفاهيم:

التجزئة – الحدود السياسية – والتخلف – السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. ثم التبعية التي تعمقت بالاقتطاعات الأرضية–فلسطين جنوب لبنان سبتة ومليلية – والمديونية... ناهيك عن التأزم السياسي ونسف مبادئ حقوق الإنسان وتدمير الهيكل الديمغرافي مما أضاع معه مفهوم المواطنة (خيري، ١٩٨٣).

إذا كانت هذه هي الوضعية الداخلية للمنطقة العربية فكيف ينظر إليها الأخر إلا بمنظور الاستغلال، بل الاستثمار كذلك، كذلك التحالف الاستراتيجي الأمريكي– الصهيوني، وما يحوزه هدا التحالف من تفوق نوعي وكمي.

فالأسباب الموطئة للوضعية الراهنة للأمن القومي العربي تكمن بالأساس في السبب العرضي المرتبط بمشكلتي التجزئة السياسية للوطن العربي و"الاستعمار" ثم السبب البنيوي المتعلق بالتراكم التخلفي الاقتصادي والعلمي والثقافي والإداري.

ومن خلال هده الوضعية استنبط د."حامد ربيع" مواقع الضعف في الجسد العربي انطلاقا من عناصر قوته التي لم تستغل كما يجب ليصبح "الوضع العربي" امتداد إقليمي يفرض مخاطر جمة باعتباره امتداد أفقي لايوازيه أي امتداد رأسي ناهيك عن الانتشار العربي الذي أحدثته قناة السويس بين القسم الإفريقي والقسم الآسيوي، كما فرق البحر الأحمر بين شبه الجزيرة العربية وكذلك حوض النيل إضافة إلى الشواطئ المفتوحة خاصة في شمال إفريقيا. مما يجعلها في خطر دائم.

كما أن طول الشواطئ العربية أفرزت عبئ الدفاع البحري عن الحدود الإقليمية. إضافة إلى ما تمثله كثافة التكتل الديموغرافي المحيطة بالمنطقة العربية من مخاطر عليها. هكذا تحولت مقومات الأمن العربي من نعمة تفضيلية إلى نقمة تفصيلية. ناهيك عن تفتت الثورة القومية بين الدول العربية وتدني مستوى الإنتاجية وانكشاف الأمن الغذائي. وتفشي أزمة المديونية المرسخة للتبعية البارزة أساسا في حجم المبادلات العربية المتنامية مع الخارج، والتي بلغت نسبتها 92,5% مقابل نسبة ٧,٥ % فحسب بين الدول العربية عام ١٩٨٥.

وبالإضافة إلى الوضعية الداخلية المتأزمة للمنظمة العربية نتيجة غياب الديمقراطية الحقيقية، وانعدام احترام الشعب العربي واختياراته. واختلاف الأنظمة السياسية للدول العربية وتفشي النزاعات الترابية فيما بينهم، مما خلق خلافات بينية يصعب تذويبها وإرجاعها إلى حجمها السابق. أمام هذه الوضعية المتأزمة أصبحت المنطقة العربية محل أطماع الدول الغربية بسبب موقعه الجيوسياسي المهم والحيوي على المستوى الدولي ومخزونات أرضه. من مقومات الحياة الغربية من مواد أولية. مما أذكى مفهوم الاستثمار القديم في عهد الحركات الامبريالية والاستعمار الجديد في عصر العولمة والشراكات غير المتكافئة (علي، ٢٠٠٣).

وضعية انعكست سلبا على جامعة الدول العربية التي كان من المفروض أن تحصن الأمن القومي العربي وتذيب الخلافات البينية وتؤثث التعاون الجماعي في ظل التكتلات الاندماجية الحالية.

إلا أن نقد جامعة الدول العربية لا يرد إلى طبيعة الجامعة التي لا تملك سلطة فوق سلطة الدول الأعضاء بل يرد-أساسا- إلى الدول الأعضاء في الجامعة فتلك الدول أخفقت ليس فقط في ترجمة حلم الوحدة إلى أي صيغة من صيغ العمل المشترك. وبشكل خاص عبر وجود مؤسسات مستقرة وبنية اندماجية يمكن التأسيس

والبناء عليها الداخلي وفي خلق بيئة مجتمعية داخلها تكون سداها ولحمتها المؤسسات والقوانين التي تساوي بين المواطنين وتوحد بينهم على مستوى الواجبات والحقوق من تم يستنتج كثير من المحللين – عن حق– بان الدول المفتقرة إلى البيئة المؤسسية في تنظيمها الاجتماعي الداخلي، تستحيل عليها المشاركة في إقامة بنية مؤسسية فاعلة على المستوى أعلى.

هذا وقد كانت هناك محاولات لنسف البيت الداخلي للجامعة العربية كمعبر رئيسي عن وحدة الأمن القومي العربي من خلال إخراج أكبر دولة عربية قوية من التنظيم القومي للعرب؛ وهي مصر بغض النظر عن ما فعلته، إذ أن تطبيع علاقاتها مع العدو الصهيوني كانت خطة أمريكية صهيونية لنسف مبادئ الأمن القومي العربي، وبالرغم من عودة مصر إلى الجامعة العربية إلا أن عشر سنوات من غيابها كانت كافية لتحطيم معنوياتها.

كما تم تكوين تكتلات عربية في فترة الثمانينات غطت مساحة الوطن العربي الكبير باستثناء كل من سوريا ولبنان وفلسطين، هذه التكتلات تمثلت أساسا في مجلس التعاون الخليجي –مكون من ست دول– مجلس التعاون العربي (مكون من أربع دول) ثم اتحاد دول المغرب العربي المكون من خمس دول. تكتلات تشكلت بإرادة عربية ولم يكتب لها النجاح سوى مجلس التعاون الخليجي.

أمام هذه الوضعية المتأزمة كيف يمكن للمنطقة العربية أن ترسم طموحا وحدويا؟ ووفق أي متطلبات يمكن تحقيقها ؟

* متطلبات الأمن القومي العربي

في ظل الأجواء التي يسود فيها الوطن العربي اضطراب سياسي وفكري خطير ويتخبط فيها حاضرنا ومستقبلنا بالتعطيل. تغدوا دراسة سبل التقدم نحو تخوم الوحدة وسبل انجازها من الموضوعات المهمة لما لها من تأثير مباشر على ملايين من الشعب العربي .

ولتفعيل مقومات قوة المنطقة العربية ترسيخا لأمن قومي عربي موحد، خزن لنا التاريخ عدة نماذج وطأت لنفس النهج، ابتدءا من ميثاق جامعة الدول العربية المنشاة سنة ١٩٤٥ الذي حدد في مادته السادسة مبدأ المساعدة المتبادلة، التي بإمكانها دفع أي عدوان واقع بإمكانه الوقوع على دولة عضو في الجامعة العربية (الجميلي، ١٩٩٦).

هكذا وتتلخص أهداف الجامعة في مجال الأمن القومي، بموجب ميثاقها الحالي في صيانة استقلال الدول الأعضاء والمحافظة على السلام والأمن العربيين، وقمع العدوان. غير أن هذه الأهداف، على قصورها وتواضعها لا توجد في نصوص الميثاق ما يضمن تحقيقها. لسببين رئيسيين أولهما أن قرارات مجلس الجامعة (وهو أعلى هيئة فيها) لا تصدر إلا بالإجماع، فإذا صدرت بالأكثرية فإنها لا تلزم إلا من وافق عليها. (المادة٧)، وثانيهما أن الميثاق لم يتضمن بشأن عقد جلسات مجلس الجامعة وكيفية إصدار القرارات، دون تبيان لما هي التدابير القمعية الواجب اتخادها في حالة العدوان، أو لكيفية تنفيذها، إضافة إلى انعدام مؤيدات هذه التدابير.

وبالرغم من هذا الغموض للمفاهيم الذي يتخلل الميثاق والقصور الذي ينخر صلابة نصوصه إلا أنها كانت بادرة طيبة ، وكانت ستكون انطلاقة جيدة في حالة ما إذا ثم استغلالها آنذاك.

إلا أن النكبة التي حلت بفلسطين عام ١٩٤٨، والفشل الذي انتهت إليه تجربتا جيش الإنقاذ ودخول القوات العربية إلى فلسطين. فرضت الأحوال الجديدة على الدول العربية الاهتمام بالأمن القومي. فجاءت "معاهدة الدفاع المشترك" لتكون تعديلا غير مدون لميثاق الجامعة. فقد تنازلت الدول العربية في هذه المعاهدة عن بعض مظاهر السيادة والتجزئة. والتزمت بحكم أغلبية الثلثين بدل حكم الإجماع الوارد في الميثاق. وقد تم التوقيع على المعاهدة في يونيو ١٩٥٠ ودخلت مرحة التنفيذ القانوني ١٩٥٢/٨/٢٢.

لربما كانت هذه هي أهم المعاهدات المؤطرة للأمن القومي العربي. إلا أنها بقيت محصورة في مجالات معينة تحكمها مبادئ التنديد والشجب دون تحريك أي ساكن لردع العدوان الخارجي على الدول العربية. الشيء الذي بدا واضحا في كل من فلسطين والعراق ولبنان (بدران، ١٩٩٣).

إلا أن هذه الوضعية المتأزمة التي سبق وأن حللناها فيما سبق لا تمنع من رسم معالم طموح وحدوي ينظر لأمن قومي عربي واضح المعالم يمكن تفعيل مقتضياته عند الضرورة.

خاصة إذا كان هذا الطموح مبني على أسس قوية تشفعها إمكانيات طبيعية وبشرية جد مهمة. مقارنة مع إحدى أهم مصادر التهديد للأمن القومي العربي، ألا وهو الكيان الصهيوني.

إلا أن الطموح لا زال واردا لبناء صرح أمن قومي عربي فعال بإمكانه تحقيق الأهداف التي لا طالما نشده العرب خلال مختلف قمم اجتماعاتهم، خاصة تلك القمة السابعة المنعقدة بالرباط في التاريخ الممتد من ٢٦ إلى ٢٩ من شهر أكتوبر ١٩٧٤ ، حيث تم تحديد الأهداف السياسية للأمن القومي العربي في النقاط التالية:

١- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو.

٢- تحرير مدينة القدس العربية.

٣- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية.

إذ أن القضية الفلسطينية كانت بمثابة قطب رحى الأمن القومي العربي. إلا أن فك رموز هذه القضية لن يكون إلا نقطة البداية لرسم معالم أمن قومي عربي واضح. الذي من شانه الدفاع عن حرمة أراضي كل الدول العربية بدون أي استثناء.

إلا أن الطموح يبقى أسير الذاكرة والأوهام ما لم يتم تفعيل وسائل قادرة على تحقيقه، مما حتم علينا ضرورة البحث عن بعض متطلبات تحقيق هذا الطموح.

من اجل تخطي مختلف العقبات المعيقة للأمن القومي العربي وبناء القدرة العربية المتحررة من قيود العجز والتخلف والتبعية، والانسياق الأعمى وراء النمط الحضاري الغربي الذي أصبح منبوذا حتى في مستوى مراكز إنتاجه، لابد من وقف هدر الإمكانية وإعادة تقويم الإمكانيات في ضوء منهج تنموي بديل (حسن، ٢٠٠٣).

إذ أن قتامة الصورة، لواقع قاتم فرضته تراكمات التخلف الحضاري لقرون طويلة، تفترض مهمة التغيير الجذري ضرورة ملحة، حيث تطرح بداية أهمية الوعي العميق بمفهوم الأمن العربي وارتباطه الوثيق بمهام النضال وطبيعة الأهداف. وبذلك يمكن الإمساك بمجمل الخيوط المتشابكة حيث تتموضع المراحل المختلفة على عتبة تحقيق الإستراتيجية العامة. هذه الأخيرة التي لا يمكن تحقيقها إلا بتحديد عوامل تفعيلها. الشيء الذي لن يتأتى إلا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية

العربية التكاملية. والتي يجب أن يعنى بها جهاز مركزي سيحول دون الاستنزاف الإستخراجي للرأسمال المادي النفطي والغازي والمعدني وتبوير الأرض، مما سيزيد من زيادة مردودية الأراضي الزراعية التي بإمكانها تحقيق الأمن الغذائي، مع الرقي بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية في ضوء منهج تنموي بديل في الوسائل والأهداف بإمكانه تجاوز المتطلبات الفردية الضيقة إلى المتطلبات الجماعية.

وللتعجيل بمشروع مقترح بإمكانه إعادة صياغة الأمن القومي العربي وفق متطلبات العصر. يستوجب أساسا ضرورة تحقيق الأمن الفردي فالأسري ثم القطري للرقي فيما بعد إلى الأمن القومي العربي. إذ يستوجب على الفرد أن يعلم جيدا أن الأمن القومي واجب من واجبات المواطنة، وليس قدرا مفروضا يحتكره أناس دون غيرهم .

هذا ويستوجب ضرورة تكوين وحدة السياسة العربية الخارجية التي بإمكانها تحديد العدو وتسخير إمكانيات محاربته بشكل جماعي. إلا أن العناية بالأمن القومي العربي تستدعي ضرورة العناية بالأمن العربي الداخلي، والذي يقوم على الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي قطر عربي، دون غض النظر عن ضرورة توحيد الصف العسكري كدفاع عربي قومي تتوازعه أربع مناطق عسكرية؛ بحيث تكون الأولى في الشمال بضمها لبلدان الشام والعراق ومركزها دمشق، والثانية في الجنوب بضمها لبلدان الجزيرة ومركزها الرياض. ومنطقة ثالثة وسطى تضم وادي النيل وليبيا والصومال ومركزها القاهرة، هذا وتكون المنطقة الدفاعية الرابعة في الجهة الغربية بضمها لكل من المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا ومركزها الرباط.

وإذا كانت هناك متطلبات إجرائية مستعجلة فيستوجب عليها دون شك البدء بالدولة القطرية ذاته،ا ثم الانتقال إلى أول مركز مجمّع للدول العربية، ليتم الانتقال

بعد ذلك إلى الأمن القومي العربي، الذي سيأتي نتيجة الإصلاحات الداخلية لكل دولة على حدة، ثم الجامعة العربية التي لن يتقرر مستقبلها داخلها ولا بقرار منها، فإذا كانت الجامعة جزءا من كل، فان مستقبلها سيقرره حال النظام العربي ومستقبله، مع تأكيد أن اتخاذ قرار جدي وجذري بشان إصلاح حال الجامعة وتنفيذه بالجدية والجذرية نفسها، يعطيان مؤشرا حاسما بشان احتمالات إصلاح حال النظام العربي، والحقيقة أن نقطة البداية الصحيحة إنما ينبغي أن تنصب على إصلاح حال الدول العربية ذاتها جديا وجذريا.

إذ أن الإصلاح الداخلي لكل دولة سيسهل عملية التواصل داخل الجامعة العربية، التي سينسحب عليها عملية الإصلاح، مما سينتج عنه أمن قومي عربي واقعي، بالإمكان تفعيل مقتضياته عند الحاجة. الشيء الذي لن يتأتى دون تشخيص المخاطر المهددة للأمن القومي العربي.

لنتساءل عن نوعية هذه المخاطر المهددة للأمن القومي العربي، هل هي ثابتة أم متغيرة؟ قديمة أم جديدة ؟ تاريخية أم آنية.

* التحديات والمتطلبات العسكرية

ويتعرض الوطن العربي هذه الأيام للعديد من التحديات والعقبات التي تعرقل التضامن والتعاون العربي، سببتّه سلسلة من الحروب والصراعات والأزمات – سواء من خلال تدخلات أجنبية، أو صراعات داخلية بين الدول العربية وبعضها أو داخل الدولة الواحدة – وانعكست تأثيراتها على الأمن القومي العربي بسلبيات ونتائج خطيرة تتطلب وقفة عربية حاسمة تنبع من إرادة سياسية شاملة لإصلاح البيت العربي لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية.

يتمثل تحقيق هدف الأمن العسكري من خلال الاعتراف والتأكيد على أن أمن الدول العربية هو أمن متكامل، وأن أي اعتداء على دولة ما يعتبر اعتداء على كافة الدول العربية، لذلك فإن الهدف الأمني يتطلب إجراءات شديدة الحساسية تبدأ من توحيد مفهوم العقيدة العسكرية، ومتطلبات الأمن، ومفهوم التوازن، ومفهوم إعداد المنطقة العربية للدفاع، وإنشاء القاعدة العلمية العسكرية للإنتاج الحربي لمتطلبات الجيوش العربية، وتكوين الاحتياطي الاستراتيجي المناسب، كذلك مفهوم استخدام القوات العسكرية في تحقيق الأمن المتكامل، والتغلب على مشكلات الفراغ الأمني الاستراتيجي.

أ- حصر التحديات العسكرية للأمن القومي العربي في:

١. ضعف بناء القدرات العسكرية للدول العربية

برغم ما تنفقه الدول العربية على الأعباء الدفاعية السنوية، والتي تقدر بحوالي (٥٠ –٦٠) مليار دولار سنوياً، إلا أن ميزان التفوق في صالح دول الجوار، خاصة العدو الصهيوني، التي تتفوق بإمكانيتها العسكرية على الدول العربية إجمالاً، وهو ما تضمنه لها الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك من ناحية أخرى لو قارنا القدرة العسكرية لسوريا مع تركيا – بحكم المشكلات العالقة بينها سواء بسبب المياه، أو من أجل لواء الإسكندرونه الذي احتلته تركيا من سوريا – فهو لصالح تركيا، والأمر كذلك بمقارنة دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران؛ هذا دون النظر إلى النوعية، فكل من العدو الصهيوني وتركيا تتسلم من الدول الغربية أحدث ما في ترسانات الأسلحة الغربية مقارنة بالدول العربية، وإن كان من المرجح اختـــلاف نوعيات الأسلحة لدى العدو الصهيوني عما لدى الدول العربية (أيوب، ٢٠٠٣).

وفي إطار حديثنا عن إعداد القوات المسلحة نذكر هنا موضوع المعلومات وإطلاق دول الجوار الثلاث: تركيا، وإيران، والعدو الصهيوني الأقمار الاصطناعية للتجسس على بعضها وعلى الدول العربية، وأصبحت السماوات العربية مفتوحة لدول الجوار، فالعدو الصهيوني أطلق أقماره حتى (أوفق – ٧ واروس ١، ٢) حتى العام ٢٠٠٦م، وتركيا أعلنت عن مناقصة في أوائل عام ٢٠٠٦م لإطلاق قمر للتجسس، ويسعى العدو الصهيوني لبيع قمر لها هذه الأيام، وإيران أطلقت قمراً اصطناعياً (سينا –١) بالتعاون مع روسيا في يناير ٢٠٠٨م، هذا بخلاف إطلاقها صاروخاً قادراً على إطلاق الأقمار الاصطناعية في ٤ فبراير ٢٠٠٨م (أميد –١)، وهو من طراز (شهاب –٤)، وأطلقت عليه اسم السفير، أي ما يعني أنها ستطلق أقمارها التجسسية بإمكاناتها الذاتية، هذا في الوقت الذي لا تمتلك أي من الدول العربية هذه التكنولوجيا.

٢. ضعف التعاون العسكري العربي

اتفاقية الدفاع العربية وقعتها الدول العربية لتصحيح الأوضاع بعد حرب عام ١٩٤٨م في أبريل عام ١٩٥٠م، إلا أن هذه الاتفاقية لم تُفعّل ربما سوى مرة واحدة استعداداً لحرب ١٩٧٣م، وأفرزت خلالها قدراً من التنسيق، ولكن سرعان ما تبدد نتيجة تغلب عوامل القطرية على القومية، فالاتفاقية لم تضعف فقط، بل وصلت إلى حد اعتداء دولة على دولة أخرى؛ وهو ما تم في ٢ أغسطس ١٩٩٠م.

وبرغم أن الحديث عن التعاون العربي وضعفه فيما بين الدول العربية إلا أن التسليح العربي أيضاً لا يحقق ذلك، فمثلاً لو استعرضنا نوعيات الدبابات التي تتسلح بها الدول العربية نجد (miai) الأمريكية أو (إم – ٦٠)، والفرنسية "لوكليرك"، والإنجليزية "تشالينجر"، والألمانية "ليوبارد"، والروسية، وهي أنواع بدءاً من (تي –

٣٤) إلى (٥٤) إلى (٥٥) إلى (٧٢) إلى (٨٢)، وهي من إنتاج تشيكي، أو بولندي، أو روسي، أو أوكراني، فكيف يتم الحشد والتعبئة مع كل هذه الأنواع؟

وفي دول مجلس التعاون الخليجي شُكِّلت قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٦م مجمعة في حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، وفي القمة السادسة والعشرين في ديسمبر ٢٠٠٥م تقرر إعادة هيكلة القوة وإعادة قواتها إلى دولها على أن تكون تحت الطلب، وتقوم بتدريبات دورية بين دول المجلس وبعضها، ولكنها تعاني أيضاً من مشكلة التسلح، ومن المتصور أن أبسط مجالات التعاون العربي تتمثل في التنسيق بين الدول العربية والتعاون في مجال التدريبات المشتركة بهدف الخبرات بين الدول العربية، كما أن التعاون في مجال صفقات التسلح تمثل ضرورة هامة حيث إن التنسيق بين الدول العربية في هذا المجال يكون دعماً للدول في مواجهة الدولة التي تبيع الأسلحة حتى لا تختلف الصفقة من دولة لأخرى سواء في مواصفات السلاح أو في الثمن أو في توقيتات التسليم.

٣. ضعف أو محدودية الصناعات الحربية العربية

تتميز الدول العربية بصفة عامة بضعف صناعاتها الحربية، وبأن نسبة منها عبارة عن صناعات تجميعية وليست صناعات وليدة الدولة ذاتها، وهي في أنحاء متفرقة من الدول العربية ربما أهمها مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولم تصل هذه الصناعات إلى صناعات متكاملة مقارنة بما تم في دول الجوار (الجميلي، ١٩٩٦).

فالعدو الصهيوني يُصنّع دبابة (ميركافا) وهي من أحدث الدبابات في العالم، وفي مجال الطائرات المقاتلة يُصنّع الطائرة (كفير)، ونجح في تصنيع الطائرة

(لافي)، واستبدلتها الولايات المتحدة الأمريكية بصفقات أسلحة حديثة، وفي مجال الصواريخ يُصنّع الصاروخ أرض - أرض أريحا، حتى أريحا - ٢ و ٣، والذي تزيد مداياتها عن ألفي كيلومتر، والصواريخ المضادة للصواريخ مثل أرو (حيتس) وأنواع أخرى مختلفة من الصواريخ جو - جو، وجو أرض، والصواريخ الحاملة للأقمار الاصطناعية مثل (شافيت) أو غيرها الكثير، بخلاف تفوقها العالي في تصنيع أنواع متعددة من الطائرات بدون طيار.

وبالنسبة لتركيا: فلها أيضاً صناعاتها العسكرية الخاصة بها مثل بعض أجزاء من الدبابة الأمريكية (miai)، والطائرة المقاتلة (f-16)، كما أنها كثفت تعاونها مع العدو الصهيوني مؤخراً في محاولة لتصنيع الدبابة (ميركافا)، والصاروخ أرض - أرض، إريحا، والصاروخ (أرو) في تركيا.

وبالنسبة لإيران: فتُصنّع أنواع متعددة من أسلحة القوات البرية سواء صواريخ مضادة للدبابات والمدفعية بأنواع مختلفة وناقلات الجند المدرعة، مثل(bmp) ، والبرق، والدبابات من أنواع ذو الفقار، وتوفسان، (وتي - ٧٢)، وفي الطائرات تُصنّع المقاتلة البرق، وطائرات التدريب، وتطور الطائرات الحربية التي في الخدمة، والطائرات المروحية، والطائرات بدون طيار، وأسلحة الدفاع الجوي، والصناعات البحرية، والغواصات، والصواريخ عديدة الأنواع من أنواع شهاب أرض - أرض، وبحر - جو، وبحر - سطح.

٤. ضعف تجهيز مسرح العمليات

إضافة إلى ضعف التعاون العربي نجد ضعف تجهيز مسرح العمليات في إطار ما يطلق عليه إعداد الدولة للدفاع، وهو أحد العناصر الأساسية في الإعداد للعمليات العسكرية، والمثل على ذلك: الحشد العسكري لقوات أكثر من (٣٠) دولة

في أراضي المملكة العربية السعودية في حرب الكويت عامي ٩٠ و ١٩٩١م، وأهمية إعداد مسرح العمليات وأماكن الإيواء للجنود والمطارات والقواعد الجوية والبحرية والإعاشة، فالقوات المصرية - على سبيل المثال - تحركت براً من القاهرة إلى ميناء الأدبية بالسويس، ومنها بحراً إلى جدة، ثم براً إلى حفر الباطن شرق المملكة قاطعة أكثر من ألف كيلومتر براً داخل أراضي المملكة العربية السعودية، وفي هذا الإطار نجد ضرورة قيام كل دولة بإعداد أراضيها للعمليات، مثل: تجهيز المطارات، وأراضي الهبوط، وإعداد المسرح بالتجهيزات المناسبة لسرعة احتلال القوات للأراضي عند الفتح للقتال، وكذلك إعداد الطرق والمدقات لسهولة النقل واتساعها بدرجة السماح بنقل القوات بسهولة، وهو ما تفتقده الدول العربية عامة أي عدم إعداد أراضيها لنشر قوات الدول الأخرى في حال نقلها إلى هذه الدول لدعمها في صراعاتها المنتظرة أو في حال تعرضها للتهديد.

٥. ضبط التسلح وتطبيقه على الدول العربية

عقب حرب الكويت عام ١٩٩١م، واكتشاف التحالف الغربي امتلاك العراق أسلحة متقدمة شرقية وغربية كانت سبباً في طموحاته وحروبه، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية آلية ضبط التسلح، وبخاصة لدول الشرق الأوسط في محاولة من جانبها وبدعوى تقليل الحروب والصراعات في المنطقة، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الآليات المقررة لحرمان الدول العربية من الأسلحة في الوقت الذي تمنح فيه العدو الصهيوني الأسلحة دون أي قيد، والمثل الواضح كان في عدوان الصهيونية على لبنان صيف عام ٢٠٠٦م، فقد نقلت الولايات المتحدة الأمريكية الذخائر والوقود للعدو الصهيوني بطائراتها من قواعدها المنتشرة في المنطقة وفي أوروبا لتستخدمها في عدوانها على لبنان. وأهم هذه الآليات كانت في ٢٩ مايو ١٩٩١م - عقب حرب الخليج الثانية - وأطلق عليها مبادرة "بوش" لضبط تسلح الشرق الأوسط، وبيان باريس للدول دائمة العضوية في أكتوبر ١٩٩١م، كما تم

إقرار مبادرة أخرى في يوليو ١٩٩٢م لتكون أكثر فاعلية وأكثر تفصيلاً، والمشكلة الرئيسة في هذا الأمر أن تطبيق عمليات الضبط تظل مقصورة على الأطراف العربية دون العدو الصهيوني، مما أدى إلى زيادة الخلل في التوازنات وازدياد الفجوة التكنولوجية نتيجة إعطاء العدو الصهيوني التكنولوجيا المتقدمة وحظرها على الأطراف العربية.

وتتفاقم هذه السياسة تحديداً ضد الدول العربية التي لا تسير في فلك الولايات المتحدة وتوافق على سياستها وتتهمها الولايات المتحدة بأنها دول إرهابية أو ترعى الإرهاب،هذا فضلاً عن حجب التقنية العسكرية – المتمثلة في "أسلحة الفضاء من صواريخ وأقمار صناعية"، وكذلك أسلحة الدمار الشامل – عن الدول العربية، ويكتسب حجب الأسلحة التقليدية المتطورة والأسلحة عالية التقنية عن العرب، أهمية خاصة إذا علمنا أن بعض القوى الإقليمية المجاورة مثل العدو الصهيوني تحصل على أحدث ما تنتجه الترسانة الغربية من أسلحة ومعدات عسكرية، سواء في المجال التقليدي أو غير التقليدي، بل وإلى إقامة مشروعات إنتاج مشتركة أحياناً في مجالات الفضاء، وهو ما يطلق عليه اسم "حرب النجوم"، وإنتاج الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، والصواريخ المضادة، كما قامت الولايات المتحدة باستخدام القوة أحياناً للتصدى للسفن التي يظن أنها تنقل أسلحة لبعض الدول، والواقع أن الدعوى التي تروج لها بعض القوى الكبرى لمنع أسلحة معينة عن الأقطار العربية بدعوى الحماية للأمن والاستقلال والسلام لا تتمشى مع المنهج الذي تطبقه في تمييز بعض الدول مثل العدو الصهيوني، والتي تسمح لها بالحصول على كافة ما تريد.

٦. التواجد والقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة

مما لا شك فيه أن المنطقة شهدت حروب واتفاقيات أمنية أبرزها الاتفاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا، مهدت لإقامة قواعد أجنبية في المنطقة، ودون الدخول تفصيلاً في إجمالي هذه القواعد يمكن القول إن هذه القواعد تمثل انكشافاً للأمن القومي العربي، بل تمثل تهديداً، وتعرّض الدول التي تستقبلها على أرضها للعدوان سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو العدو الصهيوني، وما يتردد عن تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قواعد دائمة لها في العراق، وأنها لن تنسحب قبل عام ٢٠١٨م إن لم يكن بعد ذلك.

وتتمثل المشكلة الأخرى في الاتفاقيات الأمنية الموضحة، أنها تسمح بالتدريبات المشتركة مع الدول الأجنبية التي وقعت هذه الاتفاقية، والتي بالتالي تجري تدريبات على الأرض العربية، ويمكن فيما بعد أن يكون ذلك تهديداً للدول العربية في حالة حرب مستقبلية تكون فيها هذه الدول الأجنبية داعمة أو حليفة للدول الخصم.

٧. قيام تحالفات عسكرية بين بعض دول المنطقة

والتي يمكن أن تهدد بعض الدول العربية، ومنها على سبيل المثال الاتفاق العسكري الذي أبرم بين تركيا والعدو الصهيوني في فبراير ١٩٩٦م، والذي يمكن أن يهدد بعض دول الجوار الجغرافي العربية، وكذلك ما يتردد عن تواجد طويل الأمد للقوات الأمريكية في العراق.

٨. الدور الجديد لحلف الأطلسي كأحد التهديدات العسكرية العالمية للأمن العربي

الواقع أن أزمة كوسوفو عام ١٩٩٩م، قد أدت إلى جرف حلف الأطلسي إلى مهمة جديدة، وهي أن يصبح رجل بوليس العالم، ولقد أصبح على الحلف أن يتبنى استراتيجية جديدة ينتقل خلالها من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها (حسن، ٢٠٠٣).

ولقد جاءت الاستراتيجية الجديدة للحلف في إطار الاستعداد للتدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف، وهو ما يؤكد المخاوف الإقليمية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي.

والواقع أن نموذج كوسوفو أصبح نموذجاً يمكن أن يطبق في أي مكان آخر داخل منطقة الشرق الأوسط بعامة والدول العربية بخاصة، ومن السهولة بمكان وللوهلة الأولى أن يستخدم الحلف كل الوسائل المتاحة لديه – سواء كانت سياسية أم عسكرية – من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، وعلى سبيل المثال:

أ– محاولة إعادة ترتيب أوضاع بعض دول المنطقة وخصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن يكون لها دور في منطقة الخليج بعد تولى قيادة قوات تحالف أفغانستان، ودور آخر في أفريقيا.

ب– التدخل لحماية الممر التجاري في كل من الخليج العربي والبحر الأحمر لضمان تدفق النفط إلى الغرب الأوروبي.

ج- التدخل للتفتيش على أسلحة كيماوية وبيولوجية، أو لمنع تدفق الأسلحة إلى بعض الدول العربية، أو التدخل لتحديد امتلاك بعض الدول للصواريخ الباليستية أرض - أرض، أو التدخل في إطار تحقيق حقوق الإنسان، وهي ما كانت سبباً للتدخل والعدوان على العراق عام ٢٠٠٣م.

ومن ثم يصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بعيداً عن الشرعية الدولية المرتكزة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهو ما يتطلب من الدول العربية انتهاج سياسة واستراتيجية موحدة لمواجهة مثل هذه الاحتمالات .

٩. سباق التسلح النووي في العديد من دول العالم

الواقع أن امتلاك بعض الدول للسلاح النووي، ومنها دولتا شبه القارة الهندية (الهند، وباكستان) من شأنه أن يؤثر على طبيعة الصراع في منطقة الخليج في المستقبل، وعلى حالة الاستقرار والأمن فيها، خصوصاً وأن هناك دولاً أخرى مثل إيران تتطلع لامتلاك أسلحة نووية، ومن ثم فإن قرب منطقة الخليج من هاتين الدولتين في حالة تحول الصراع بينهما إلى صراع نووي سيكون له مردود سلبي على أمن المنطقة، بل على حركة التجارة العالمية إلى كل من منطقة الخليج والعالم العربي وعلى أمنه، أضف إلى ذلك أن انفراد العدو الصهيوني بالتسلح النووي من شأنه أن يمثل عنصر تهديد دائم للعالم العربي، مقابل تجاهل دول العالم لها.

إن التحديات العسكرية أو تحديات أخرى مؤثرة على الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية عديدة، وهو ما يصعب أن تشمله دراستنا في هذا العدد، ومن هذه العوامل الأخرى على سبيل المثال لا الحصر (زاعز، ١٩٩٦):

١- ضعف الناتج المحلي في الدول العربية مقارنة بتعداد السكان، فعلى سبيل المثال لو أن دولة ناتجها القومي (١٠٠) مليار دولار أنفقت بنسبة ٥% على الأعباء الدفاعية أي (٥) مليارات دولار، ولو زاد الناتج المحلي إلى (١٥٠) مليار دولار سيصبح المخصص طبقاً لنفس النسبة (٥ر٧) مليار دولار، وهو ما يعني مزيداً من الإنفاق الدفاعي.

٢- ضعف الكثافة السكانية مقارنة بمساحة الدولة: فعلى سبيل المثال دولة مثل المملكة العربية السعودية بمساحة حوالي (٥ر٢) مليون متر مربع وبعدد سكان حوالي (٢٥) مليون نسمة منهم عمالة وافدة، أي حوالي (١٠) أفراد-كم٢، وهي نسبة ضعيفة لا تتفق مع تنامي الأطراف في المملكة وإطلالها على الخليج العربي والبحر الأحمر، وأعبائها مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي.

٣- الدول صغيرة المساحة والسكان: فدول مجلس التعاون الخليجي – باستثناء المملكة العربية السعودية – هي دول صغيرة المساحة، وتعداد السكان في قطر، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات، مثلاً قليلٌ جداً، وتتمثل المشكلة أيضاً أن نسبة السكان الوطنيين تصل في البعض منها إلى حوالي (٣٠-٤٠%) من السكان، مما يشكل عبئاً في إعداد قوات مسلحة كافية تدافع عن أراضي الدولة في مواجهة دولة خليجية أخرى كبيرة، مثل: إيران."

٤- مشكلة القوى البشرية في الدول العربية، وهو موضوع يحتاج لدراسات عديدة، فمن ناحية:

أ- ضعف البنية الصحية والحالة البدنية في بعض الدول العربية مما يجعل نسبة كبيرة من شبابها غير صالحين للخدمة في القوات المسلحة.

ب- وجود بعض الأقليات في بعض الدول غير مقبول انضمامهم إلى القوات المسلحة في هذه الدول خوفاً من أن يكون ولاؤهم لدول خارجية قد تعتبر معادية.

ج- افتقار العسكريين في بعض الدول للخبرات القتالية، أو بمعنى أن هذه الدول لم تشارك جيوشها في حروب ضارية مما تسبب في عدم تمرسهم وخبراتهم القتالية التي تكتسب بالممارسة.

ب- سبل التصدي للتحديات والتهديدات العسكرية

نقرر في البدء أن التوازنات ما بين قدرة الدفاع العربي والتهديدات الخارجية يجب أن تكون لصالح القدرة العربية على وجه الإطلاق، وبالقدر الذي يحقق خطوط حمراء تمنع أي معتدي داخل أو خارج المنطقة من اجتيازها (مسلم، ١٩٩٢).

ومن المتصور أن أفضل سبل التصدي هو معالجة تفصيلية لكل بند من البنود السابقة بما يحقق أمن الدولة ذاتها وتكون عاملاً مساعداً في دعم الأمن القومي العربي الشامل.

وفي إطار التصدي للتحديات والتهديدات في الشأن العسكري، ولوضع استراتيجية للمواجهة، تعني في مفهومنا: فن تطوير واستخدام قوى الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية (المعنوية)، والعسكرية في زمن السلم والحرب لتقديم سبل الدعم للسياسات الوطنية، فمن المتصور اتخاذ الخطوات التالية على مستوى كل دولة، وعلى مستوى العالم العربي أجمع:

أولاً: على المستوى المحلي:

١- أهمية بناء القدرة الذاتية للجيوش العربية سواء في مجال التنظيم، أو التسليح، أو التدريب، أو مواكبة تنظيمات واستعدادات الجيوش المتقدمة. ويمثل التعاون الأمني العربي عنصراً فاعلاً بالنسبة لتبادل الخبرات في التدريب والتسليح، ويُعدُّ توحيد تنظيمات وتسليح الجيوش العربية عنصراً هاماً في مجال التعاون بين الدول العربية مستقبلاً.

وهنا نوضح أن بناء القوة العسكرية للدولة يتطلب قدرة اجتماعية، وقدرة علمية توفر مطالب القوات المسلحة من الشباب والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لنظم التسليح، كذلك قدرة اقتصادية كبيرة لتوفير مطالب القوات المسلحة، ثم قدرة سياسية على دراية بإدارة الأزمات وتعرف مدى وأين وكيف تستخدم قواتها المسلحة دون أن تعرضها لأخطار حقيقية.

٢- البناء الحديث للجيوش العربية، فقد بدأت حروب القرن الحادي والعشرين في أفغانستان والعراق بفرض نظريات عسكرية جديدة اعتماداً على الثورة التكنولوجية العسكرية، التي تمثلت في ظهور ثورة جديدة في الشؤون العسكرية، والذي يتوقع الخبراء أنها ستغير من أسس بناء جيش المستقبل، فهذه التكنولوجيا ستؤدي إلى توفير مستشعرات متنوعة، تضمن الدقة العالية في تحديد أهداف العدو، والعمل على تدميرها بالتكامل بين عمليات حرب المعلومات وضربات العمق المركزة من خارج المدى.

ويرى الخبراء أنه أصبحت هناك أسس عديدة يعتمد عليها بناء جيش القرن الحادي والعشرين، وتستخلص هذه الأسس من البحث في مقومات هذا الجيش، وتحديد عناصره ومفاهيمه، وتحديد الخصوم والأولويات، ومن القدرة على توفير

هذه العناصر والمقومات، وإذا ما تم بناء هذا الجيش، فسيكون بمقدور القيادة العسكرية أن تستغني عن نشر أعداد ضخمة من الأسلحة على خط المواجهة مع الخصم، نظراً لاستخدام الأسلحة دقيقة التوجيه، والجنود المتفوقين تدريباً، والنيران الغزيرة والكثيفة والدقيقة المنطلقة من العمق إلى أعماق الأراضي المعادية، والقوة البحرية المتفوقة، والذراع الجوية الضاربة الطويلة، وسلاح الصواريخ برؤوسها التقليدية، وغير التقليدية وأسلحة الفضاء.

ثانياً: على المستوى العربي

١- ضرورة حل الخلافات والمشكلات الداخلية في الوطن العربي والتي تشغل وتستنزف الموارد الاقتصادية والعسكرية للدول العربية وتكون مجالاً للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية، وتأجيج الصراعات بين الأطراف والطوائف.

٢- ضرورة تخطيط استراتيجية محددة الأهداف تتفق عليها معظم الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، بحيث يتم التخطيط الاستراتيجي الواضح لأسلوب مواجهة هذه المهددات، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية في إطار التضامن العربي مجالات التعاون العسكري العربي ضرورية وعديدة بدءاً من الاتفاق على التسليح، والنوعيات، وتوحيد الأفكار، والعقائد العسكرية، والتدريبات المشتركة سواء في المعاهد التعليمية وتوحيد هذه البرامج والمناورات، سواء للقيادات أو القوات، حيث إن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي تزايد التدريبات مع الدول الأجنبية بديلاً للتدريبات مع الدول العربية.

كما أن التعاون العربي في مجال تجهيز مسرح العمليات ضرورة لمواجهة عمليات التعاون والحشد بين الدول العربية، وبخاصة ربط المشرق العربي بالمغرب

العربي بحيث نحاول أن يكون له دور في منطقة الخليج بعد تولي قيادة عربية لمواجهة الأحداث الشبيهة بحرب الخليج الثانية، والحشد العربي ضمن الحشد الدولي، ويأتي على رأس ذلك إنشاء الجسر البحري بين مصر والسعودية عبر مدينة شرم الشيخ، والجسر الذي يربط جيبوتي باليمن والذي سيربط آسيا وأفريقيا جنوباً، هذا علاوة على خط نويبع العقبة الملاحي الذي يربط مصر بالأردن، وجميعها مشروعات استراتيجية يفضل استغلال الظروف الدولية الحالية والعلاقات العربية والخليجية الأمريكية لإقامة هذه المشروعات دعماً للاستراتيجية العسكرية العربية.

وفي المدى البعيد نتصور صورة أفضل للتعاون العسكري، بدءاً من إعادة تنظيم الإدارة العسكرية في جامعة الدول العربية، التي تفتقر حالياً لقيادة عسكرية متقدمة لتحقيق تعاون وتنسيق بين القوات المسلحة في الدول العربية أفضل مما هي عليه في المجالات الأخرى سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية. ومن المعلوم أن الدول العربية كانت قد شكلت القيادة العربية الموحدة عام ١٩٦٧م، ولكنها لم يتحقق لها دور أو فاعلية على المستوى العربي.

إن الوطن العربي في أشد الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتنسيق الجهود العربية في مواجهة التحديات سواء من دول الجوار وتطلعاتها وأطماعها الكبيرة بدءاً من الخليج، أو عدوان أرتيريا من قبل على اليمن ودعمها متمردي الصومال، ودورها في داخل السودان، والتهديدات المحدقة بالمغرب من جانب أسبانيا، وغيرها الكثير، ومن المتصور في المستقبل على سبيل المثال:

أ- تشكيل قيادة عربية موحدة يكون مقرها القاهرة يتفرع منها:

- قيادة شرقية على سبيل المثال تتولى العمل للدول العربية في آسيا.

- قيادة مركزية يمكن أن تضم مصر، والسودان، وليبيا.

- قيادة غربية تضم باقي دول المغرب العربي: تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا.

- قيادة جنوبية تضم جيبوتي، والصومال، وجزر القمر.

ب- أن تتولى كل قيادة فرعية عملية التنسيق بين جيوش الدول التابعة لها، سواء في مجال التدريب، أو التسلح، أو التنظيم، ويمكن مستقبلاً أن تتولى قيادة العمليات التي تحدث في المنطقة، والدفاع أو التعامل مع التحديات والتهديدات داخل كل قيادة.

٣- مواجهة التطورات الحالية والمستقبلية في النظام العالمي الجديد في إطار رؤية عربية مشتركة، وفي إطار سياسة موحدة، وليس من موقف انفرادي.

٤- التحرك نحو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٥- أهمية إقامة صناعة حربية عربية مشتركة، فمواجهة ضبط التسلح وتطبيقه – خصوصاً على الدول العربية – بدعوى وقف النزاعات والحروب في المنطقة، يستلزم من الدول العربية إعادة بناء صناعاتها الحربية في خطة عربية شاملة بالاستفادة من الإمكانات الموجودة فيها، بحيث يتم توزيع الصناعات على الدول العربية طبقاً لقدراتها، وبحيث تغطي صناعات الأسلحة البرية، والبحرية، والجوية، وأسلحة الدفاع الجوي، والصواريخ، فهناك دول لا يتعدّى عدد سكانها الملايين حققت صناعات متقدمة على المستوى الدولي، في الوقت الذي يقترب سكان الدول العربية من (٤٠٠) مليون نسمة ولم تحقق أبسط الأسلحة والذخائر للاكتفاء الذاتي.

وإذا كنا نتذرع بالحاجة لرؤوس الأموال فالاحتياطيات المالية العربية حالياً لا تجد مكان آمن للاستثمار فيه بعد مخاطر التجميد من الدول الكبرى منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، كما أن الإنتاج الكبير المطلوب حالياً للدول العربية التي تتكون من ٢٢ دولة، هو الإ نتاج الجماعي وليس الإنتاج لدولة واحدة، وهو شرط من شروط الصناعات الحربية، وقد آن الآوان لإحياء مشروع الهيئة العربية للتصنيع الحربي مرة أخرى.

* مستقبل الأمن القومي العربي

في البداية يجب أن نعود إلى فكرة الأمن القومي العربي من منطلق التوازن بين المثالية والواقعية، في معادلة دقيقة في مسار العلاقات الدولية بعيداً عن سياسات الهيمنة والاستئثار بالموارد والثروات، حيث يجب أولاً التعريف الدقيق والواقعي لمعنى مصطلح تهديدات الأمن والسلم الإقليميين التي تعتبر في نطاق مسئولية نظام الأمن القومي العربي، ليشمل هذا التعريف الواقعي الاعتراف بأنه من الممكن أن تشكل دول عربية مصدراً لتهديد أمن دول عربية أخرى. وثانياً تفويض النظام الإقليمي بقدر معقول من السلطة السياسية والمعنوية لتقييد مجال التصرف الاستراتيجي والأمني المنفرد في الحالات التي ينشأ فيها عن هذا التصرف نتائج سلبية على أمن بقية أطراف النظام الإقليمي أو أضرار ملموسة بالمصالح الأمنية والإستراتيجية العربية العامة، وثالثاً الترجمة المادية المحددة للالتزامات الأمنية المتبادلة في نطاق النظام العربي بإنشاء آلية تنفيذية ومؤسسية ذات ولاية أمنية إقليمية، أي إنشاء قوة عسكرية مشتركه باعتبارها جوهر التحديث المطلوب للنهوض بنظام الأمن العربي (محمد السيد سعيد، ١٩٩٢)، واعتماد مبدأ الوحدة الاختيارية للدول العربية في أشكال مكانية محددة وعبر مراحل زمنية مناسبة. (هويدي، ١٩٩١)

١- إنشاء قوة عسكرية مشتركة:

تشمل القوة العسكرية إطاراً عاماً يعطي الأمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة، لتنمو وتتطور وتحقق أهداف الأمن القومي بمفهومه الشامل، وإذا كان الأمن الخارجي يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة لردع العدو المحتمل وحماية الوطن وتحقيق الأمن من التهديد الخارجي فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وتحقيق حقوقه المشروعة

في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها، وخاصة أن حالات أو احتمالات الحروب لم تتوقف منذ عام ٢٠٠٣ فقد بدأت التوترات بغزو العراق، وإثارة احتمالات " الهدف التالي " قبل أن تنفجر حرب لبنان عام ٢٠٠٦ مع وجود سيناريوهات تقرر أن ثمة حرب رابعة في الخليج قد تنشب في مواجهه إيران مع وجود أزمات مسلحة مفتوحة بين تركيا وشمال العراق أو بين العدو الصهيوني وسوريا أو بين تشاد والسودان أو أثيوبيا والصومال، وتنسحب آثار بعضها على ما يتجاوز مسارح عملياتها، لذلك فدراسة الموقف العسكري لدول الوطن العربي يعطى فكرة عن مدى جاهزية أي دولة لإدارة صراع مسلح إذا ما اقتضت الضرورة لذلك، مع عدم إغفال الوضع العسكري لدول الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني وباقي دول الجوار الجغرافي بالشرق والشمال، وتصور موازين القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة العربية، فغياب الحرب لا يعنى عدم وجود الصراع (فؤاد، ٢٠٠٨).

وبدراسة الجدول (١) والذي يبين حجم القوات العربية وميزانية الدفاع للعام ٢٠١١ وترتيب بعض هذه الجيوش ضمن أفضل خمس وخمسين جيش على مستوى العالم يتضح أن جيوش الوطن العربي تضم ٢،٩٢١،٨٠٠ جندي بميزانية تقدر بـــ ١٠٨،٣٠٥ مليار دولار، أيضاً يتبين أن الجيش المصري يأتي في المرتبة الأولى عربيا والسادسة عشر عالميا يليه الجيش السعودي ثانياً عربياً وبالمرتبة ٢٦ عالمياً، وهذه الجيوش العربية مجتمعة تشكل قوة لا يناظرها أي جيش بالمنطقة سواء في عددها أو ميزانية تسليحها، وهو ما يعطى مؤشراً عن القدرة العالية للجيوش العربية وإمكاناته التي تستطيع حسم أي صراع مسلح لصالحها، وتحقيق إستراتيجية عسكرية رادعة في حال اتحادها ، غير أن الواقع ينافى هذه الصورة المثالية، حيث أن الجيوش العربية لا تشكل كيانا واحدا بل هي جيوش تحمى الأمن القومي القطري.

جدول (١) الحالة العسكرية لجيوش الوطن العربي عام ٢٠١١م.

الترتيب العالمي للقوات المسلحة	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	الدولة	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	الدولة
-	١،٩٩١	١٠٩،٣	السودان	١٦	٧،١٥٠	٤٧٩	مصر
-	٠،٥٤٨	٣٥،٨	تونس	٢٦	٣٩،٢٠٠	٢٣٣،٥	السعوديه
-	-	١٧،٦	صومال	٣٥	١،٨٠٠	٣٠٤	سوريا
-	٤،٠٤٧	٤٢،٦	عمان	٣٦	١٧،٩٠٠	٢٧٦،٦	العراق
-	٣،٢٥٦	١٩٥،٨	المغرب	٣٨	٦	٤٣٥	الجزائر
-	٠،١١٥	١٥،٩	موريتانيا	٣٩	١،٥٠٠	١١٩	ليبيا
-	١٥،٧٤٩	٥١	الإمارات	٤٣	١،٤٠٠	١٠٠،٧	الأردن
-	٠،٠٣٧	١٠،٥	جيبوتي	٤٨	٠،٤٩٠	٤٠١	اليمن
-	٠،٧٣١	٨،٢	البحرين	٥٢	٠،٨٧٥	٦٠	لبنان
-	١٠٨،٣٠٥	٢٩٢١،٨	المجموع	٥٣	٤،٧٠٠	١٤،٥	كويت
				٥٥	٠،٨١٦	١١،٨	قطر

المصدر: http://www.sipri.orghttp://www.globalfirepower.com:

ولا تكتمل الصورة أيضاً بدون دراسة جيش الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني وباقي دول الجوار الجغرافي بالشرق والشمال، وتصور موازين القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة العربية، حيث يوضح الجدول (٢) حجم الإنفاق الهائل لجيوش الجوار الجغرافي من إيران شرقا وتركيا شمالا والعدو الصهيوني، واهم الجيوش الأوربية في حوض البحر المتوسط، إضافة إلى جيش الولايات

المتحدة الأمريكية صاحبة أقوى جيش بالعالم، لذا يجب العمل على إحياء ميثاق الدفاع العربي المشترك وتطويره ليتناسب مع واقع الأخطار التي تهدد الأمة العربية، والتأكيد على الالتزام بمبادئ الميثاق واختيار قيادة عربية عسكرية موحدة تجسد وحدة القرار السياسي ووحدة فكره الاستراتيجي، بالرغم من توقيع كل من مصر والأردن على معاهدة سلام مع العدو الصهيوني ودخول الفلسطينيين في مباحثات غير متكافئة مع الكيان الصهيوني تهدد بإنهاء القضية الفلسطينية كلها، وذلك وفق عناصر رئيسية للإستراتيجية العسكرية العربية تشمل الاعتماد على جيوش عربية متطورة وقوية لدرء أي خطر يهدد الأمة العربية وكيانها وحدودها الدولية، والنهوض بمستوى الفرد في الجيوش العربية بحيث يكون على درجة عالية من التعليم والتدريب والاعتماد على النفس ويكون قادرا على استخدام احدث الأسلحة والمعدات والنظم المتقدمة، والتنسيق والتعاون بين الجيوش العربية في كافة المجالات، والاكتفاء الذاتي العسكري عن طريق الاعتماد على الموارد العسكرية العربية والتصنيع الحربي.

جدول (٢) الحالة العسكرية لجيش الولايات المتحدة الأمريكي واهم الجيوش في الجوار الجغرافي للدول العربية عام ٢٠١١

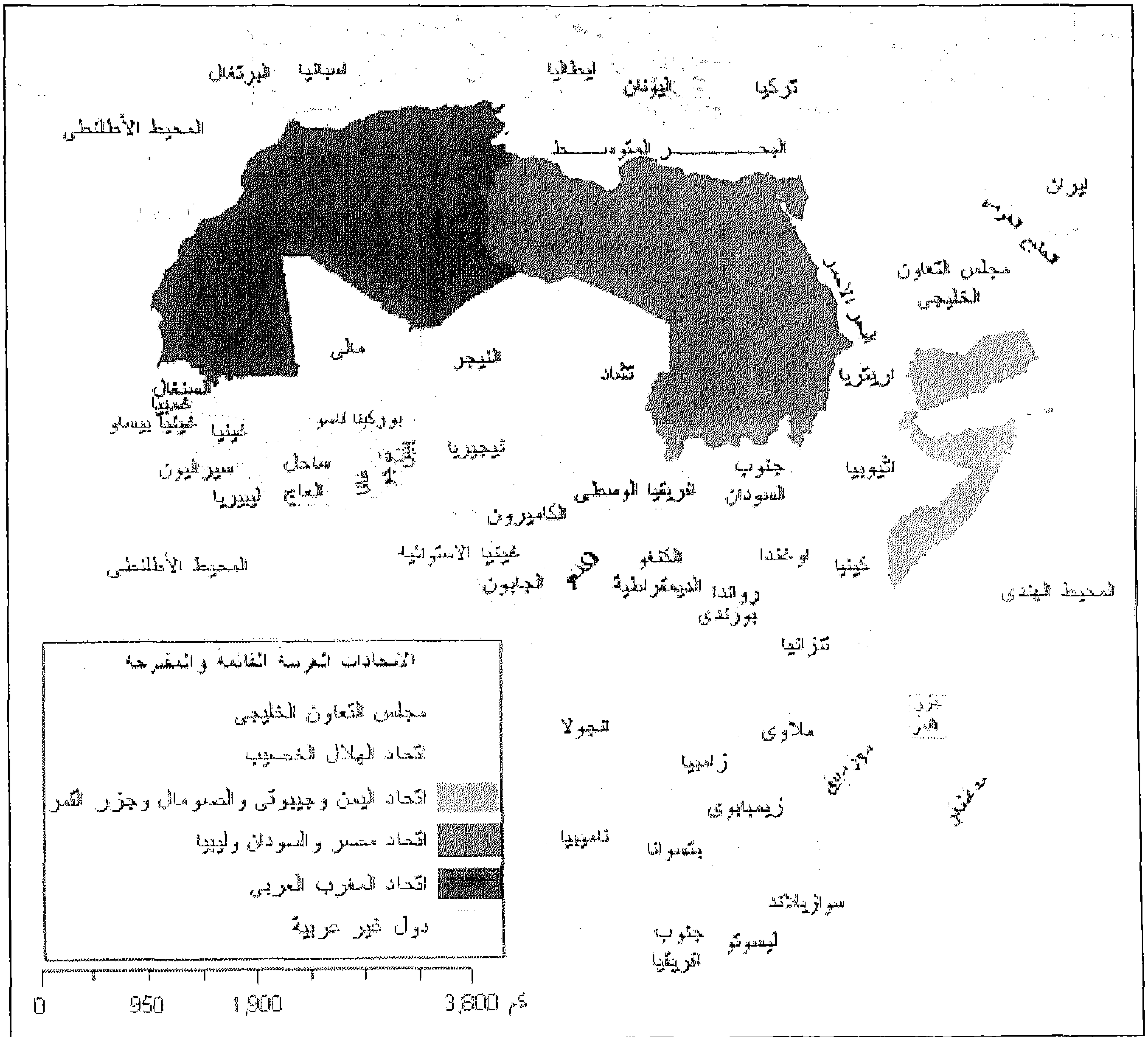
الترتيب العالمي للقوات	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	الدولة	الترتيب العالمي للقوات	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	الدولة
١٢	٩،١٧٤	٥٤٥،٠٠٠	إيران	١	٦٩٢	١،٤٧٧،٨٩٦	أمريكا
١٣	٤١	١٤٨،٩٩٦	المانيا	٥	٧٣،٧٤٦	٢٢٤،٥٠٠	المملكة المتحدة
١٧	٥٠،٤	٢٩٣،٢٠٢	ايطاليا	٦	٢٥	٦١٢،٩٠٠	تركيا
٢٩	٢٥،٥٠٧	١٧٧،٠٠٠	اسبانيا	٨	٤٤،٧٨٨	٣٦٢،٤٨٥	فرنسا
٣٣	١٠،٢٩٨	١٧٧،٦٠٠	اليونان	١٠	١٦	١٨٧،٠٠٠	العدو الصهيوني

المصدر: http://www.sipri.orghttp://www.globalfirepower.com

٢- مبدأ الوحدة الاختيارية ومراحلها:

لقد عاش الوطن العربي في تاريخه بعد الاستقلال محاولات عديدة للوحدة والتعاون فيما بينها سواء بشكل جماعي أو إقليمي أو ثنائي، وقد حققت نجاحات حينا وفشلت حينا آخر، ويمكن رصد هذه المحاولات من خلال عديد من التجارب منها: معاهدة "الدفاع المشترك" والتعاون الاقتصادي بالإسكندرية في يونيو عام ١٩٥٠، والتي جمعت بين المجالين الاقتصادي والاستراتيجي الأمني، وهو ما كان يمثل إدراكا مبكرا لتعدد أبعاد الأمن وتجاوزها البعد العسكري ، كذلك الاتفاق العسكري بين مصر والسعودية في ٢٧ اكتوبر عام ١٩٥٥ للدفاع المشترك بينهما ضد أي عدوان خارجي، وميثاق جدة في ٢١ ابريل ١٩٥٦ كمعاهدة دفاع عربي مشترك بين مصر والسعودية واليمن، والاتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق عام ١٩٥٨، والجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصّل إليه في سبتمبر عام ١٩٦٥ في الدار البيضاء، وميثاق طرابلس الوحدوي بين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٦٩، واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا عام ١٩٧١، والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا عام ١٩٧٢، واتحاد الجمهورية العربية الإسلامية بين ليبيا وتونس عام ١٩٧٤، وبيان حاسى مسعود الوحدوي بين ليبيا والجزائر عام ١٩٧٥، والوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا عام ١٩٨٢، والاتحاد العربي الإفريقي بين ليبيا والمغرب عام ١٩٨٤، ومجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي عام ١٩٨٩، إضافة إلى التجارب التي استمرت حتى الآن مثل جامعة الدول العربية، ومجلـــــس التعاون الخليجي في عـــــام ١٩٨١، والجمهوريـــــة اليمنية منذ عـــــام ١٩٩٠ (نافعة، ٢٠٠٠)، واتحاد المغرب العربي منذ عام ١٩٨٩، وعلى الرغم من كل هذه المحاولات والاتفاقيات، فقد فشلت في إنشاء قيادات موحدة أو مشتركة بسبب خوف البلاد

العربية من بعضها البعض أكثر من خوفها من التهديدات الأجنبية، وكذلك لم تكن هذه التجارب مبنية على أساس صحيح بقدر ما كانت تعبير عن رغبات سياسية مؤقتة، وظروف سياسية معينه، وانتهت معظم هذه المحاولات بالانفصال، وأصبحت في النهاية إما كيانات ميتة أو كيانات مجمدة، عدا تجربة مجلس التعاون الخليجي التي تعد الاستثناء الوحيد في هذا الفضاء العربي، والتي نستلهم منها النموذج، لإحياء كيانات وحدوية مقترحة جديدة لتكون نواة للوحدة الكبرى، حيث يتحول الوطن العربي إلى مجموعة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية تحت مظلة جامعة الدول العربية كمرحلة أولى تتحول لاحقا إلى كيان اقتصادي وسياسي وعسكري واحد كما يوضحه الشكل أدناه:



مجلس التعاون الخليجي والاتحادات العربية المقترحة

وهذه الكيانات المقترحة تضم: موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس في اتحاد واحد، ومصر والسودان وليبيا في اتحاد واحد، واليمن وجيبوتي والصومال وجزر القمر في اتحاد واحد، والعراق وسوريا ولبنان والأردن في اتحاد واحد.

٣- فرص نجاح إستراتيجية النهوض بالأمن القومي العربي:

هناك العديد من العوامل سوف تساعد على نجاح إستراتيجية النهوض بالأمن القومي العربي، لعل أهمها عاملي الربيع العربي، وتراجع الدور الأمريكي في العالم وظهور قوى دولية جديدة على الساحة تشاركها.

ففي العامل الأول سوف يشكل الربيع العربي في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا قوة دفع في طريق انجاز المشروع القومي والحلم الكبير في الوحدة والتقدم وهو ما سوف ينعكس إيجاباً على كل مناحي الحياة ومنها الأمن القومي، فلقد رأى المواطن العربي في هذه البلاد ما آل إلية حالة بين أقرانه في كافة أرجاء العالم، وحتى في دول لم يكن لها وزن كبير على الساحة الدولية منذ زمن قريب وأصبحت في فترة وجيزة في مصاف الدول القوية والمتطورة والمحققة لإنجازات لا ينكرها منصف مثل تجربة الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل، وغيرها الكثير، وهو ما زال يعانى رغم إمكاناته العظيمة التي وهبها الله له. ولأنه يؤمن بقدرته على التغيير وصنع مستقبل يليق بتاريخه وحاضره، فقد شرع في التحرك نحو هدفه المعلن في تحقيق الحرية والديمقراطية، وإقامة العدالة الاجتماعية، التي سوف تكون البداية نحو النهوض بمجتمعه على كافة الأصعدة.

كذلك كان للعامل الثاني والمتمثل في تراجع الدور الأمريكي في العالم وظهور قوى دولية جديدة على الساحة تشاركها في صنع القرار الدولي بالغ الأثر في إعطاء المنطقة العربية فرصة ومساحة لحرية الحركة والعمل، حيث أن هيكل

النظام الدولي ومنذ مطلع التسعينيات أخذ في التنقل منذ نهاية حقبة القطبية الثنائية من النمط شبه الإمبراطوري القائم على سيطرة القوى العظمى الوحيدة أي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نموذج انتشار القوة القريب بصورة أو أخرى من توازن القوى المحكوم بين عدد من الدول والتجمعات المتكافئة القوة "الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، الصين، اليابان، روسيا، البرازيل، الهند، وغيرها، وهو ما أكده تقرير للمجلس القومي للمخابرات في الولايات المتحدة الأمريكية يحمل عنوان: توجهات عالمية ٢٠٢٥: عالم يتحول خلص إلى أن القوة النسبية للولايات المتحدة سوف تتضاءل خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة، وان أمريكا لن تكون قادرة وحدها على حل مشاكل العالم، أو على مواجهه التحديات المحدقة بأمنها القومي، بل ستحتاج إلى أطراف آخرين، يشاركونها تحمل هذه المهمة، ويتعاونون معها، فالعالم محمل بتهديدات أكبر من أي وقت مضى، وأمريكا باتت تشعر بأنها وحيدة في العالم، ولابد من إحلال تعددية التعامل مع العالم محل الاستراتيجية الانفرادية، وهو ما يصب في النهاية في صالح المنطقة العربية في سعيها نحو إقامة منظومة فاعلة للأمن القومي العربي ليتحول من مجرد حلم وطموح نسعى لتحقيقه إلى واقع ملموس نعيشه ونتمتع بمزاياه.

٤- تحصين الجبهة الداخلية:

إن تحصين الجبهة الداخلية لكل بلد عربي بما يضمن أمنه واستقراره وإسهامه في خدمة الأمن القومي العربي يستوجب السعي لانجاز تحولات رئيسية خمسة:

أ) تكريس مشروعية دستورية – شعبية للحكم وإقامة المؤسسات الضرورية التي تكفل ذلك.

ب) تكريس ملكية شعبية وطنية عامة للثروات الطبيعية ووضع آلية رقابة ومحاسبة فعالة على طرق استغلالها وانفاقها، وتطال هذه الملكية كافة الموارد والودائع والاستثمارات الخارجية.

ج) تكريس تنمية داخلية (وطنية) متوازنة تطال كامل الرقعة الجغرافية ــ السكانية وتستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية، المعيشية، الثقافية والفنية للشعب وتأخذ في الاعتبار حرصها على التكامل التنموي الاقتصادي مع البيئة العربية المحيطة مباشرة والأبعد، والتنبه إلى مخاطر توسيع الفجوة التنموية مع الدول العربية الأخرى المجاورة والأبعد.

د) معالجة جديدة وحازمة لمخاطر الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية غير العربية وما تحمله من آثار مدمرة على الهوية والقيم المكتسبة والتكوين النفسي والثقافي العربي إضافة إلى التماسك الاجتماعي ... ووضع الخطط الضرورية التي تكفل تقليص معدلات البطالة على المستويين الوطني والقومي.

هـ) التوقف بجدية وحزم أمام مخاطر الاعتماد المفرط على الحماية العسكرية والأمنية الأجنبية، وما يرافقها من منح تسهيلات وقواعد دائمة تصل إلى حدود تقويض السيادة الوطنية وتسليم مصير البلد ومستقبله .... لقد حان الوقت لوضع خطط بديلة تكفل التخلي التدريجي عن هذه الحماية، لصالح السعي لإقامة وتعزيز ترتيبات واقعية لنظام أمني عربي مستقر.

* نظرة مستقبلية للأمن القومي العربي

عالجنا في هذه الدراسة موضوع واقع الأمن القومي العربي في ظل الأوضاع الدولية الجديدة خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٢ هذا التهديد قد زاد بإنهيار نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفييتي وبروز نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على الساحة الدولية، وقد توصلنا إلى حقائق يمكن تلخيصها بما يأتي:

١. أن مفهوم الأمن القومي ينطبق على الوطن العربي فهناك عدة مستويات للأمن القومي ولا يرتبط فقط بالدولة ذات الشخصية القانونية في الأسرة الدولية، ذلك أن الأمن القومي يرتبط بالإقليم ليس للدفاع عن الإقليم في ذاته وإنما للدفاع عن الكيان القومي من أي الأمة التي ترتبط بذلك الإقليم وبالتالي فإن مجرد وجود جماعة قومية حتى وأن لم تتصهر بعد في شكل دولة واحدة يكون مفهوم الأمن القومي حاضراً، وهذا ما ينطبق على الأمة العربية المجزأة بين أكثر من دولة مستقلة ذات سيادة التي تملك من الروابط وقوتها ما لا تملكه بعض الدول بحد ذاتها.

٢. أن الأمن القومي العربي مفهوم متكامل الأبعاد (العناصر) وأن غياب أحد عناصره ينسف إمكانية تحقيق العناصر الأخرى فضلاً عن إمكانية تحقيق أو بناء أمن قومي عربي بالأساس وأنه إذا كان هناك في فترة ما ضرورة للاهتمام بعنصر معين أكثر من العناصر الأخرى، فلا يجب أن يكون ذلك على حساب العناصر الأخرى وإهمالها كلياً.

٣. أن الأمن القومي العربي ومنذ الانطلاقة الأولى له بقي مجرد آمال وأمنيات يحملها الشعب العربي، فهو لم يتحقق منذ نشأة النظام العربي وحتى اليوم، حيث

تعاني جميع أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والعملية التكنولوجية من عوائق تحول دون تحقيقه والنهوض به.

٤. أن مصادر التهديد الخارجية هي من أوجد بالأساس مصادر التهديد الداخلية أو على الأقل عمقتها، وأن هذه المصادر الداخلية المتمثلة بالتجزئة وجدلية القطري والقومي والتخلف والتبعية وغياب الديموقراطية والخلافات العربية ــ العربية ساهمت ولا تزال في تمكين المصادر الخارجية من اختراق الأمن القومي العربي وتحقيق أهدافها.

٥. أن الأمن الوطني والأمن القومي يكمل كل منهما الآخر، فالأمن الوطني جزء من كل وهو الأمن القومي العربي، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن الوطني لأي دولة عربية إلا من خلال تحقيق الأمن القومي ككل وهذا ما يعززه التاريخ الحديث وتشهد به الأحداث الجارية.

٦. إن التجزئة العربية شكلت ولا تزال أولى مصادر تهديد الأمن القومي العربي وأخطرها، وأنها كانت وراء اختراق كل أبعاد الأمن القومي العربي الذي لا يتحقق إلا بتعاضدها وسلامتها، خاصة في ظل نظام دولي جديد يستحيل معه تحقيق أي أمن وطني بشكل منفرد.

٧. أن القول بوجود النظام لا يعني أن هذا النظام يتوفر على شرعية مطلقة أو على استقرار تام، فالحديث عن النظام شيء والحديث عن شرعيته واستقراره شيء آخر، فقد بقيت الشرعية الدولية الغائب الأكبر عن ساحة النظام الدولي وخصوصاً باتجاه شمال ــ جنوب فهو محكوم بالقوة والمصالح، وهذا ما ينطبق على النظام الدولي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية حيث تطبق قواعد الشرعية فقط عندما تتوافق مع المصالح الأمريكية ويتم تجاوزها عندما

تتعارض معها فضلاً عن سياسة الانتقائية في الأحكام وازدواج المعايير والكيل بمكيالين، وهذا ما يعني بعد النظام الدولي عن الاستقرار والأمن والسلام.

٨. إن النظام الدولي الجديد نظام أحادي القطبية تقوده وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وتنفرد فيه بالهيمنة على العالم، وأن هذه الهيمنة وإن فرضت نفسها في بدايات هذا النظام إلا أنها اليوم قائمة بالقبول والرضا ـ إلى حد ما ـ من قبل القوى الكبرى القادرة على تغيير الأمر الواقع عندما يتعارض مع مصالحها، فالنظام الدولي وإن بدأ أحادي القطبية إلا أن فيه قوى متعددة لكنها لا تدخل في تنافس.

٩. أن من أهم الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة بغية المحافظة على الهيمنة واستمرارها هي: إيجاد الأعداء لتبرير زعامتها أمام حلفائها، والعمل على تطوير قدراتها في شتى المجالات، وخاصة العسكرية في مقابل تكبيل الآخرين والتضييق عليهم، والسيطرة على مصادر النفط باعتباره عصب الاقتصاد، وإذكاء الحروب وإشعالها وإشاعة الفوضى والاضطرابات في العالم باعتبارها تعيش على الاقتصاد الحربي.

١٠. أن انهيار التوازن الدولي السائد زمن القطبية الثنائية في ظل النظام الدولي الجديد انعكس بشكل سلبي على الأمن القومي العربي وزاد من تهديده، حيث اختفت إمكانية الحركة النسبية التي كانت تتمتع بها الدول العربية وضاق هامش المناورة أمامها بضيق الخيارات المطروحة، وأصبح البديل لمن يريد مجرد الاختلاف مع قمة النظام الدولي ـ الولايات المتحدة ـ هو المخاطرة بالصدام معها، وأصبح من لا يتماشى مع سياساتها وأهدافها يعتبر عدوا يجب محاربته حتى لا يقف عائقاً في طريق مصالحها.

١١. أن تهميش الدول العربية أو تزايده لا يعود فقط إلى إنهيار التوازن السابق، فالخلل لا يمكن فقط في غياب المعسكر الاشتراكي الذي كان ينطلق في مساعداته ودعمه من حقيقة الصراع مع الغرب وفي ضوء مصالحة وحساباته والتوازن القائم آنذاك، وإنما الخلل يكمن أيضاً في العرب أنفسهم الذي لم يستطيعوا توظيف تلك الظروف الدولية لما هو خير لهم.

١٢. إن ملامح النظام الدولي الجديد على اختلافها: السياسية والاقتصادية والعسكرية قد القت بظلالها سلبياً عن الأمن القومي العربي وزادت من تهديده، وأن هذه الملامح ما هي إلا انعكاسات للهيمنة الأمريكية بصورة أو بأخرى وأنها لا تخدم إلا مصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ومصالح الدول الكبرى الأخرى بدرجة ثانية.

١٣. أن قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب التي تثير الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ما هي إلا وسائل خبيثة للتدخل في شؤون الدول الأخرى لتحقيق أهداف وغايات أخرى تتعلق بأهداف هذه الدولة ومصالحها، خاصة وأنها لا تثير هذه القضايا إلا في الدول التي لا تساير سياساتها بينما تغض البصر عن انتهاك حقوق الإنسان في دول أخرى غير ديموقراطية طالما أنها تتوافق وسياساتها وتحقق مصالحها.

١٤. أن أنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة خولها عملياً مهمة الإشراف على عملية صنع القرارات واتخاذها على المستوى الدولي فعملت على تطويع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق مكاسبها ومصالحها بشكل خاص والمصالح الغربية بشكل عام، الأمر الذي عمق من تبعية المنظمة للولايات المتحدة وأدى إلى تراجع استقلالها أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما يعني بالمحصلة النهائية فقدان

المنظمة لمصداقيتها وعدم إمكانية اللجوء إليها للمطالبة بالحقوق العربية خاصة في حال تعارضها مع مصالح الدول الكبرى.

١٥. أن العولمة على اختلاف أبعادها ما هي إلا مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتهدف من خلالها إلى استمرار الهيمنة على العالم وإبقائه كوكباً تابعاً في فلكها، وإنها وأن بدأ في إرهاصاتها الأولى بعض الآثار الإيجابية في الدول العربية إلا أنها ستنعكس آخر ما تنعكس بشكل سلبي على هذه الدول وتزيد من تهديد أمنها الوطني والقومي.

١٦. أن الدول الغربية الكبرى تدير النظام الاقتصادي من خلال ثلاث مؤسسات رئيسية هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من خلال تطبيق مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وفي إطار من التنسيق فيما بينها، وأن هذه المؤسسات ما هي إلا وسائل بيد هذه الدول للضغط على الدول الأخرى وابتزازها والإبقاء على تبعيتها وبالتالي زادت هذه المؤسسات وآلياتها من تهديد الأمن القومي العربي.

١٧. إن التكتلات الاقتصادية وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي ــ باعتباره أعظم هذه التكتلات وأضخمها فضلاً عن أن معظم التجارة الخارجية العربية تتم مع دول هذا الاتحاد ــ ستؤدي إلى زيادة انكشاف الأمن القومي العربي وتهديده في ظل غياب تكتل اقتصادي عربي أو على الأقل التنسيق المشترك بين الدول العربية، أما فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية المتكونة أو التي ستتكون في إطار هذه التكتلات كالترتيبات المتعلقة بالشرق الأوسط فإنها ستزيد من تهديد الأمن القومي طالما أنها تطرح من خارج البيت العربي وبعيداً عن ظروفه الوطنية والقومية وهي لا تعدو أن تكون حلقة في سلسلة الصراع المستمر بين الدول المتقدمة للسيطرة على الاقتصاد العالمي لن يكون فيها للدول العربية ناقة ولا جمل.

١٨. أن المبادرات الأمريكية الهادفة إلى نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ما هي إلا جزء من استراتيجيتها للسيطرة على التسلح في العالم للمحافظة على أسباب تفوقها واستمرارها، وأن هذه المبادرات ما هي إلا وسائل لتحقيق جملة من الأهداف أهمها حماية المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة وإضعاف دولها وخاصة العربية والإسلامية وتحجيم قوتها في إطار التزام الولايات المتحدة بأمن العدو الصهيوني وتفوقه، بالإضافة إلى خلق المزيد من الضغوط على الدول العربية لإضعاف موقفها التفاوضي مع العدو الصهيوني في إطار عمليات التسوية السليمة وإجبارها على تقديم المزيد من التنازلات التي ستنعكس في نهاية الأمر بشكل سلبي على الأمن القومي.

١٩. إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الغرب لا يمكن الركون إليهم في الحماية لأنهم حلفاء مصالح، وقد تختلف الأولويات لديهم وحسب مصالحهم، إن الوجود الأجنبي الدائم وسيلة لإحكام القبضة الأمريكية على دول المنطقة وتصعيد الضغوط عليها، ووسيلة لعزل القدرات العربية عن بعضها البعض في حالة نشوب صراع أو تهديد يتعارض مع المصالح الأمريكية وخاصة إذا كان ضد العدو الصهيوني.

٢٠. أن التصور الأمريكي للأمن والسلم في المنطقة يرتبط بوجود المصالح الأمريكية، فمصطلح الأمن عند الولايات المتحدة لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة بقدر ما يعني تامين المصالح الأمريكية سواء تطلب ذلك استقرار المنطقة أو عدم استقرارها.

٢١. أن هناك عدة أسباب رئيسة حالت دون تحقيق الأمن القومي العربي من أهمها: سياسات الدول الكبرى الساعية إلى تكريس واقع التجزئة والقضاء على كل محاولة تستهدف تجاوزها، ووجود العدو الصهيوني في قلب الوطن العربي

وغياب الإرادة العربية السياسية الواحدة وغياب التنسيق بين الإرادات العربية المتعددة، وفشل الفكر العربي في بلورة مفهوم علمي وعملي للأمن القومي، وغياب النظم الديموقراطية الحقيقية في معظم الدول العربية والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان، واختلاف النظم العربية في إدراك الأخطار والتحديات، وعدم تطوير القدرات الدفاعية العربية بجهود ذاتية وعدم تفعيل معاهدة الدفاع المشترك أو إقامة حلف دفاعي عربي كل هذه الأسباب حالت دون تحقيق الأمن القومي العربي.

وفي ضوء ما تقدم وبعد استعراض الواقع الراهن للأمة العربية،خصوصاً في ظل غياب الرؤية الإستراتيجية العربية الموحدة، فإننا نرى أن متطلبات المستقبل تحتم علينا العمل على:

١. دعوة الحكومات والأحزاب والتنظيمات والمؤسسات والأفراد ذوي العلاقة بصياغة القرار العربي للاستفادة من السيناريوهات التي شهدها الوطن العربي لوضع الخطط، وتشكيل الرؤى السياسية، وبلورة اتجاهات التعامل اللازمة مع كل منها لدفع المتغيرات نحو تحقيق المشروع العربي الموحد، وتعزيز اتجاهات مقاومة المشروع الصهيوني الامريكي الغربي وأدواته.

٢. دعوة مراكز البحوث لعمل الدراسات ونشر الرؤية الاستراتيجية لسيناريوهات الصراع العربي الصهيوني الأمريكي الغربي وتوزيعها على مختلف الجهات والمؤسسات المدنية والرسمية في الوطن العربي، من أجل المساعدة على بناء رؤية موحدة وبلورة البرامج اللازمة للتعامل مع انعكاساتها.

٣. الطلب من الأطراف العربية التي شاركت في عمليات التسوية والتطبيع مع الكيان الصهيوني بإعادة تقييم تجربتها، في ضوء المؤشرات التي تؤكد الضرر البالغ الذي تسببت به هذه الاتجاهات على القضية الفلسطينية، وعلى اتجاهات الصراع العربي – الصهيوني لصالح المشروع الصهيوني.

٤. ضرورة حشد الإمكانات والطاقات العربية لصالح مواجهة الخطر الصهيوني المحدق، ووقف كل أشكال الاستنزاف الداخلي، سواء على صعيد المزايدات السياسية والإعلامية أو على صعيد العنف والإرهاب وترويع الآمنين، والدعوة إلى تحقيق الإصلاح السياسي الشامل، وبناء المجتمع الديمقراطي الحر.

٥. التأكيد على أهمية معالجة ظواهر الانحراف الفكري وأعمال العنف والإرهاب المحلي وفق منظور وطني عربي استراتيجي، يتخذ من المعالجة الاجتماعية والفكرية إطاراً لتحقيق مزيد من الوحدة الوطنية، واحتواء تداعيات المعالجات الأمنية لهذه الظواهر.

٦. الأهمية القصوى للدعم العربي والإسلامي لدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضاته ومقاومته الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني والتخفيف من معاناته حتى تحقيق التحرير والعودة وكافة حقوقه المشروعة.

٧. تطوير القدرات العربية العسكرية بكافة المستويات بما يعالج الخلل في التوازن الاستراتيجي .

٨. وضع إستراتيجية عربية موحدة لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، ويؤكد على رفض حالات الاحتلال والتهديد بالعدوان على دول عربية بما يخدم المشروع الصهيوني.

٩. بناء سوق عربية مشتركة تعزز من علاقات التعاون العربي العربي وتواجه الاحتكارات الأجنبية وتكتلاتها.

١٠. مطالبة الحكومات والقوى العربية ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بالعمل على تطوير دور العرب في السياسة الدولية، بما يحقق مشاركتهم الفاعلة في رسم مستقبل المنطقة ومستقبل العالم.

١١. تعزيز الحوار مع دول الجوار العربي في آسيا وأفريقيا وأوروبا بما يعزز المصالح المشتركة، ويدعم الموقف العربي في الصراع العربي – الصهيوني الغربي.

١٢. التأكيد على أهمية وحدة الشعب الفلسطيني، وينبه إلى مخاطر الصراعات الداخلية الجسيمة التي تهدد بتشتيت قواه في مواجهة الاحتلال.

١٣. دعوة الإعلام العربي إلى بناء الثقة في نفوس الشباب العربي لتحمل مسئولياته تجاه قضية فلسطين والقضايا العربية.

١٤. أهمية تعزيز دور الجامعة العربية لإعادة الثقة بها كهوية جامعة للعرب وحاضنة لسياساتهم، خاصة في ظل المشاريع الشرق أوسطية. كما يؤكد على أهمية تفعيل قرارات الجامعة في مجال خدمة الأهداف القومية، وبخاصة اتفاقيات الدفاع العربي المشترك.

١٥. لابد من التنبيه إلى مخاطر استمرار الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية لفرض الحصار على الدول العربية أو للتدخل في شؤونها الداخلية، والدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة بما يجعل للعرب وزناً مؤثراً ، ويحترم مصالح شعوب المنطقة والعالم. كما يوصي بتكثيف الجهود والمشاركة

الفاعلة في التيارات الدولية المناهضة للعولمة، التي تندد بالسياسات الأمريكية وبالممارسات الصهيونية في فلسطين.

قائمة المصادر والمراجع

- المراجع العربية:

١- ابن منظور، لسان العرب، المحيط، (معجم لغوي علمي)، مجلد (١)، دار لسان العرب، بيروت.

٢- أبو لبده نظمي عيسى (١٩٩٩). أثر التغيرات في النظام الدولي على الأمن القومي العربي في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ رسالة جامعية غير منشورة. جامعة آل البيت. عمان الأردن.

٣- إلياس، رزق، (٢٠٠٣). المكون العسكري للأمن القومي العربي في: مدحت أيوب (محرر)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر – ايلول ٢٠٠١، القاهرة: مكتبة مدبولي.

٤- أيـــوب، مـــدحت (٢٠٠٣)، الأمن العربي في عالم متغير في: مدحت أيوب (محرر). الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث ١١ سبتمبر – أيلول (٢٠٠١). القاهرة، مكتبة مدبولي.

٥- الأيوبي، هيثم (١٩٩٦)، وسائل تطوير التصنيع العربي العسكري أعمال مؤتمر "الأمن العربي" التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

٦- باسم، الطوبسي (١٩٩٧)، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات دار السندباد للنشر.

٧- بدران، ودودة (١٩٩٣). النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي: مصادر التهديد. في: عبد المنعم المشاط (محرر).

٨- البدري، حسن (١٩٨٠)، مجلة الوحدة والتعاون العسكري العربي (المستقبل العربي)، (١١).

٩- البراك، فاضل، (١٩٨٦). إستراتيجية الأمن القومي: آراء وأفكار، بغداد، الدار العربية.
١٠- البزاز، عبد الرحمن (١٩٩٦)، الدولة الموحدة والدولة الاتحادية، القاهرة، دار القلم.
١١- تشومسكي، نعوم وآخرون (٢٠٠٣). العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم، ترجمة حمزة المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي.
١٢- تنيرة، بكر مصباح، (١٩٩٦)، الأمن العربي وتوازن القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات العربية والدولية، شؤون عربية، (٨٨).
١٣- جميل، مطر، وعلي الدين، هلال (١٩٨٤) النظام الإقليمي العربي: دراسات في العلاقات السياسية العربية، ط٤، القاهرة، دار المستقبل العربي.
١٤- الجميلي، حميد (١٩٩٩) مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين، شؤون عربية (١٠٠).
١٥- الجندي، غسان، (٢٠٠١). الوضع القانوني للمجاري المائية الدولية، عمان: المؤلف.
١٦- الجويلي، عمر، (١٩٩٦). العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية السياسة الدولية (١٢٣).
١٧- حافظ، محمد شوقي عبد العال، (١٩٩٣). موقع العرب من النظام العالمي الجديد، شؤون عربية، (٧٥).
١٨- حامد، فؤاد (١٩٨٠)، الأمن والتنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، (١٦).
١٩- حتى، ناصيف يوسف (١٩٩٩). التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي. في: العرب وتحديات النظام العالمي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٠- حداد، ريمون، (٢٠٠٠). العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت، دار الحقيقة.

٢١- حسن، سمير (٢٠٠٣). البعد الاجتماعي في الأمن القومي العربي. في: مدحت أيوب (محرر). الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث ١١ سبتمبر – أيلول ٢٠٠١. القاهرة: مكتبة مدبولي.

٢٢- خليفة، محمد، (١٩٩٢) النظام الدولي بين المقصود والمنشود. مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامي.

٢٣- خيري، سمير (١٩٨٣). نظرية الأمن القومي العربي: دراسة في ضوء إعلان الرئيس صدام. بغداد: دار القادسية للنشر.

٢٤- دية، سعد (١٩٩٠) عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٥- الرشيدي، أحمد، (١٩٩٧). نظام تسوية المنازعات العربية – العربية: الواقع الراهن وإمكانات التطوير. قضايا إستراتيجية (١).

٢٦- زاغر، حفناوي (١٩٩٦). الأبعاد الاجتماعية للأمن القومي. أعمال مؤتمر "الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية"، الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

٢٧- زلزلة، عبد الحسن (١٩٨٠)، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، المستقبل العربي، (٢).

٢٨- زهران، جميل، (١٩٩١) أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد ز السياسة الدولية. (١٠٣).

٢٩- سعيـــد، عدلي حسن، (١٩٧٧)، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة، الدار القومية.

٣٠- سعيد، محمد السيد (١٩٩١)، الاختلافات البنائية في النظام العربي، ندوة آفاق جديدة للتعاون الإقليمي في التسعينيات، القاهرة، المنتدى العربي.

٣١- سليمان، حسن السيد (١٩٨٢)، الوحدة العربية السياسية، شؤون عربية (١٢).

٣٢- سمير خيري، (١٩٨٣)

٣٣- شفيق، منير (١٩٩٢). النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٤- الطاهر، حسن، (١٩٨٥)، الأمة والقومية، دراسة في المفاهيم السياسية، شؤون عربية (١١).

٣٥- الطرابلسي، عبد القادر (١٩٩٨)، أزمة المياه العربية بين تحديات الداخل وأخطار الخارج، شؤون عربية (٥٥).

٣٦- عبد الحميد، عبد المطلب (١٩٩٨). النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

٣٧- عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٣). النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الآليات، الخصائص، الأبعاد)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

٣٨- عبد الرحمن، حمدي، (٢٠٠١). أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي، في إسحاق فرحان (محرر). انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

٣٩- عبد الرضا، ماجد (١٩٩٢)، الديمقراطية والعنف في الحياة السياسية العربية، الأفق (٣).

٤٠- عبد العظيم، خالد (٢٠٠٣). التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق، السياسة الدولية (١٥٤).

٤١- عبد الغني، جاسم محمد (١٩٩٠). المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي.
٤٢- عبد الف
٤٣- عبد الفتاح، سمير (١٩٩٦). انهيار الإمبراطورية السوفيتية، نحو نظام عالمي جديد أحادي القطب، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
٤٤- عبد الفتاح، سمير، (١٩٩٦) . انهيار الإمبراطورية السوفيتية، نحو نظام عالمي جديد أحادي القطب، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
٤٥- عبد الفضيل، محمود (١٩٩٧). الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، المستقبل العربي (٢٢٠).
٤٦- عبد الفضيل، محمود (٢٠٠٠). المشهد الاقتصادي العربي، ٢٠٠٠: الوطن العربي بين قرنين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٤٧- عبد المجيد، وحيد (١٩٩٢). تأثير تفكك الاتحاد السوفيتي في العالم العربي والإسلامي، مستقبل العالم الإسلامي (٥).
٤٨- علوي، مصطفى (١٩٩٩). الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين. في: توثيق أبو بكر (محرر)، القدس والحال الفلسطيني وقراءات في الأمن القومي العربي. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.
٤٩- علي، نبيل، (٢٠٠٣)، الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي في: مدحت أيوب (محرر).
٥٠- علي، نبيل، (٢٠٠٣)، الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي. في: مدحت أيوب (محرر)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر – أيلول ٢٠٠١.
٥١- العمار، منعم، (٢٠٠٠)، العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي، قضايا إستراتيجية، (٢).

٥٢- غورباتشوف، ميخائيل ١٩٨٨، عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنا وللعالم أجمع، ترجمة وليد مصطفى وآخرون، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع.

٥٣- فؤاد، نبيل، (٢٠٠٤)، الأبعاد الأمنية – العسكرية لإصلاح النظام العربي. السياسة الدولية (١٥٥).

٥٤- القش أكرم، (٢٠٠٣)، تكامل أبعاد الأمن القومي العربي في: مدحت أيوب (محرر) الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر- أيلول ٢٠٠١، القاهرة، مكتبة مدبولي.

٥٥- قنان، جمال، (١٩٩٩). نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، في: العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥٦- كامل، عمرو عبد الله (١٩٩٦)، الأمن العربي من منظور اقتصادي أعمال مؤتمر "الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية"، الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

٥٧- الكفري، مصطفى (٢٠٠٣)، العولمة المفهوم والمصطلح، الحوار المتمدن، العدد (٥٤٣).

٥٨- كشك، أشرف محمد (٢٠٠٤)، أمن الخليج بعد حرب العراق. السياسة الدولية (١٥٥).

٥٩- الكيلاني، هيثم (١٩٩٦) مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، أعمال مؤتمر الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

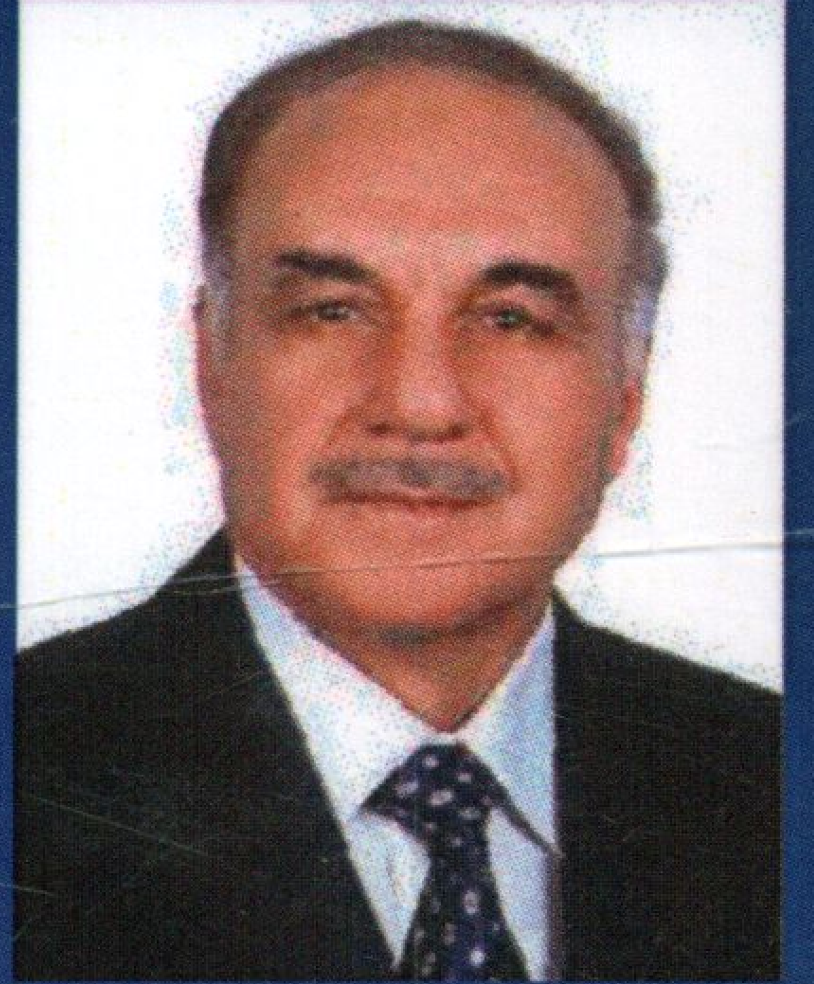
٦٠- الكيلاني، هيثم (١٩٩٩)، التحديات التي تجابه الأمن القومي العربي، توفيق أبو بكر (محرر).

٦١- الكيلاني، هيثم (٢٠٠٠)، الأمن القومي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، شؤون عربية، (١٠٢).
٦٢- الكيلاني، هيثم، (١٩٩٤) هموم الأمن القومي العربي مع جواره، شؤون عربية (٧٧).
٦٣- اللاوندي، سعيد (٢٠٠٣). أمريكا في مواجهة العالم، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
٦٤- ماكنمارا، روبرت، (١٩٧٠)، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، القاهرة، الدار القومي.
٦٥- محمود، أحمد إبراهيم (٢٠٠٣)، حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي. السياسة الدولية، (١٥٣).
٦٦- المرسومي، نوري نجم (٢٠٠١)، العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين في: وليد عبد الحي (محرر) العرب والعالم، عمان، دار الفارس للنشر.
٦٧- مسلم، طلعت أحمد (١٩٩٢)، حرب الخليج والأمن القومي، قبرص: دار الملتقى للنشر.
٦٨- المصالحة، محمد (١٩٨٤)، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم والواقع، النصوص، شؤون عربية (٣٥).
٦٩- منذر، محمد (٢٠٠٢). مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة، بيروت، مجد مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع.
٧٠- المنذري، سليمان (١٩٩٨)، المشروعات العربية المشتركة، شؤون عربية (٩٤).
٧١- مهنا، محمد نصر (١٩٩٧) قضايا سياسية معاصرة الأزاربطة – الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث.

٧٢- الميلي، محمد (١٩٩٦). الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، أعمال مؤتمر الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية. الدار البيضاء، مركز الدراسات العربي الأوروبي.
٧٣- ناصر، ناصر عبيد (٢٠٠٣) الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي في: مدحت أيوب (محرر).
٧٤- ناصر، ناصر عبيد (٢٠٠٣)، الأمن الغذائي بوصفه احد مكونات الأمن القومي العربي، في: مدحت أيوب (محرر)، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد ١١ سبتمبر – أيلول ٢٠٠١، القاهرة، مكتبة مدبولي.
٧٥- ناقعة، حسن (٢٠٠٠)، التحديات التي تجابه الأمم المتحدة في عالم القطب الواحد. في: إبراهيم العجلوني (مقم)، الوطن العربي وخيارات المستقبل.
٧٦- هلال، علي الدين (١٩٩٥) النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل.
٧٧- هويدي أمين (١٩٨٢)، في السياسة والأمن، بيروت، معهد الإنماء العربي.
٧٨- هويدي أمين (١٩٩١)، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، القاهرة، دار الشروق.
٧٩- هيكل، محمد حسنين (١٩٩٩) العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين في العرب وتحديات النظام العالمي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٨٠- ولعلو، فتح الله (١٩٩٦)، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، عمان: منتدى الفكر العربي.
٨١- ياسين، السيد (١٩٩٩)، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات.

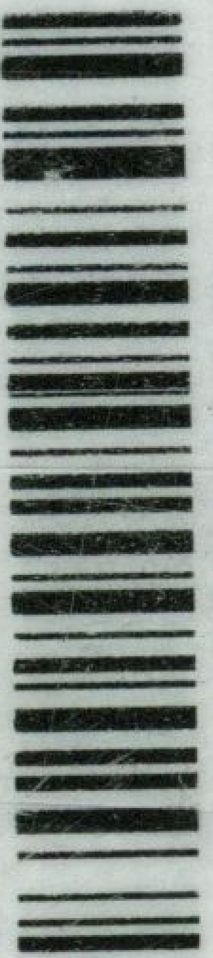
- المراجع الأجنبية:

1- Cooper, Brito Busch 1971: Britain, India and the Arab 1914-1921, London.
2- Dukes , Paul 1989 The Last Great Game : USA Versus USSR. London : Printer , 85. Publishers.
3- Kegley Charles W. And , Wittkopt (Eugene R , 1982 American) Foreig. N Policy , New York: ST. Martins Press.
4- Lippman 1993, US foreign policy shield of the republic postoni little brown.
5- Menamara, report 1968 (Essence of security New York harder and row: pp x1 and 60.
6- Reagan, A. January 1988, (National Security Strategy while house report.
7- Spiner John 1984, fames nations play. New York college publishing.



الفريق الركن الدكتور سعدون علوان المصلح

١-مواليد بغداد ١٩٤١م.
٢-بكالوريوس علوم عسكرية، الكلية العسكرية العراقية- الدورة (٣٧)عام ١٩٦١م.
٣-ماجستير علوم عسكرية، كلية الأركان العراقية – الدورة (٣٦) عام ١٩٧١م.
٤-بكالوريوس علوم سياسية – كلية القانون والسياسة، قسم السياسة عام ١٩٧٧م.
٥-دبلوم عالي في دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، معهد صدام العالي لدراسة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عام ١٩٩٦.
٦-دكتوراه علوم سياسة من جامعة لاهاي - عام ٢٠١٢م.
٧-تولى عدد من المناصب العسكرية والمدنية أبرزها:
أ . آمر لواء الحرس الجمهوري.
ب . آمر لواء المدرع العاشروكالةً .
ج . رئيس دائرة الشؤون العامة في ديوان رئاسة الجمهورية العراقية.
د . سكرتير مجلس الأمن القومي.
هـ . مستشار في رئاسة الجمهورية العراقية ورئيس دائرة المحاربين في ديوان رئاسة الجمهورية.
و . وكيل وزارة الداخلية العراقية.
٨-باحث في الشؤون العسكرية السياسية.



عمان - شارع الملكة رانية
(الجامعة الأردنية)
مقابل كلية الزراعة
مجمع سمارة (233)
هاتف : 99670131 7 962+
amnah2m@yahoo.com
info@amnahhouse.com
www.amnahhouse.com

آمنة للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع أرقى